الأمم المتحدة

DP/2000/20

Distr.: General
8 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠

١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جنيف

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠
٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نيويورك

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٥

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: النُهج المتبعة على نطاق القطاعات ٥

ثالثا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٥

رابعا - التزامات التمويل تجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٥

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٧

خامسا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٨

سادسا - خطط الأعمال ٥٨

سابعا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦٤

140600 140600 00-43623 (A)
0043623

ثامنا - تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٧٠

تاسعا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٧٤

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٨١

المقررات المتخذة

الرقـــم

٢٠٠٠/٧ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٨٦

٢٠٠٠/٨ صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات ١٤

٢٠٠٠/٩ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ٣٣

٢٠٠٠/١٠ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠ ..... ٩٠

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٦

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الجلسة الرئيس، سعادة السيد فلاديمير غالوسكا (الجمهورية التشيكية). وعرض على المجلس التنفيذي لمحة عامة عن البنود مشيرا بوجه خاص إلى أن تمويل الالتزامات بالنسبة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيناقش في الدورة الحالية. وأشار إلى أن موضوع التمويل بحاجة إلى دراسة دقيقة من جانب المجلس وخاصة فيما يتعلق بالتقيد بالتشريعات التي اعتمدها المجلس في السنوات الأخيرة.

٢ – وكان مكتب المجلس قد اجتمع ثلاث مرات، في أعقاب الدورة العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بما في ذلك في صباح ذلك اليوم. ومن المواضيع التي نوقشت في هذا الصدد، المحصلة التي أسفرت عنها الدورة العادية الأولى، والخطط المتعلقة بالدورة العادية الثانية والدورة السنوية. وتدارس المكتب أيضا تخطيط دورات المجلس التنفيذي المقبلة، وهو بند سيناقش في الدورة الحالية. وكان المكتب قد وافق على الترتيبات المتعلقة بالزيارات الميدانية التي سيقوم بها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ إلى مالي وموريتانيا في نيسان/أبريل وإلى كمبوديا في أيار/مايو.

جدول الأعمال وخطة العمل

٣ – أوضحت أمينة المجلس التنفيذي العناصر الواردة في جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق وخطة العمل المؤقتة (DP/2000/L.2 و Rev.1). وأبلغت المجلس بأن خطة عمل منقحة قد وزعت. وبالإضافة إلى الوثائق الوارد ذكرها في الوثيقة DP/2000/L.2 و Rev.1، تم إصدار وتوزيع ورقات غرف الاجتماعات التالية: تقرير بشأن التبرعات المقدمة إلى الموارد العامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4)؛ وتقرير يتعلق بالتزامات التمويل العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المتصلة به لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6)؛ وتنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمشاريع وبرامج البرنامج الإنمائي: ورقة موقف مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ وتقييم للعلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8). وسوف تعقد عدة اجتماعات غير رسمية أثناء الدورة العادية الثانية، منها جلسة إحاطة بشأن موزامبيق، واجتماع إعلان تقرير التغلب على فقر البشر: تقرير للبرنامج الإنمائي عن الفقر لعام ٢٠٠٠، وجلسة إحاطة عن التقدم المحرز في وضع التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩. وأشارت أمينة المجلس إلى أن موجز مناقشة البند ٥، أي تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيدرج في تقرير الدورة العادية الثانية،

سيقدم إلى المجلس في الدورة الحالية لاعتماده وإحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠. وسوف يتاح للمجلس في هذه الدورة موجز الرئيس عن الدورة المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٤ - وقد طلب أحد الوفود معلومات عن مبررات تقديم التقرير المتعلق بدور البرنامج الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع بموجب البند ٦ من خطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وشرحت الأمينة ذلك قائلة إن مدير البرنامج في معرض تقديمه لخطط العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، أشار، إلى أن بعض جوانب عمل البرنامج الإنمائي لم يتم تغطيتها، وسوف تناقش في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي. وكان مدير البرنامج قد وعد بالعودة إلى المجلس ليقدم في الدورة الحالية عرضا مستكملا لدور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع وعن دور البرنامج الإنمائي في إصلاح الأمم المتحدة، وذلك في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

٥ - وقد وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وقام بتنقيح خطة العمل لدورته العادية الثانية ٢٠٠٠ (DP/2000/L.2 و Rev.1)، بصيغتها المعدلة شفويا.

٦ - كما وافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/9).

برنامج الدورات المقبلة

٧ - ذكرت أمينة المجلس أن المواعيد المقترحة للدورات المقبلة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ نوقشت مع المكتب الذي ناقش بدوره هذه المواعيد مع المجموعات الإقليمية. وأفادت بأن اقتراحا قُدم بعقد دورة عادية أولى لمدة أسبوعين في عام ٢٠٠١، كيما يتسنى إلغاء دورة عادية كان مقررا عقدها في آذار/ مارس. وقد ورد جدول الأعمال للدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ مرفقا بالمقرر المتعلق باللمحة العامة. وتقرر تنظيم مناسبات خاصة لكل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ففي حالة البرنامج الإنمائي، ستركز المناسبة الخاصة على مستقبل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بمشاركة مؤقتة من جانب الرؤساء التنفيذيين في منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. وستركز المناسبة الخاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصحة الإنجابية لدى المراهقين. وسيؤجل إلى دورات مقبلة بندان سبق أن تقررت مناقشتهما في الدورة السنوية، وهما التقرير السنوي المتعلق بالتقييم والتقرير المتعلق بالمقترحات الداعية إلى إجراء تنقيحات في إطار التمويل المتعدد السنوات.

٨ - وتكلم أحد الوفود معربا عن تأييده لعقد الدورات الثلاث ومشيرا إلى أن المهم ليس عدد الدورات بل الأهم هو أساليب عمل المجلس التنفيذي وأداؤه. وطلب المذكور أيضا مزيدا من المعلومات عن طبيعة المناسبة الخاصة للبرنامج الإنمائي. وأوضح مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية أن المناسبة الخاصة للبرنامج الإنمائي لا تزال قيد التنفيذ. والفكرة العامة هي بدء حوار بشأن الأنشطة المقبلة والتنفيذية للأمم المتحدة. ثم أعرب عن ترحيبه بما يبديه أعضاء المجلس من آراء بشأن تلك المناسبة.

٩ - ثم وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠:

الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات)

كما وافق على الجدول المؤقت التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

١٠ - ووافق المجلس التنفيذي أيضا على خطة العمل المتعلقة بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس، كما وردت في مرفق المقرر ٢٠٠٠/١٠.

١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بخطة مدير البرنامج الرامية إلى مواصلة المشاورت مع جميع الشركاء لاستكشاف اهتماماتهم الفردية بالنسبة لعقد اجتماع على مستوى الوزراء لمعالجة الوضع الحالي للتمويل في المنظمة في أقرب وقت ملائم، آخذا في الاعتبار جميع التعليقات التي قُدمت خلال الدورة الحالية بشأن هذه المسألة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: النُهج المتبعة على نطاق القطاعات

١٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع معنونة: صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات (DP/FPA/2000/CRP.3). وقد قُدمت هذه الورقة استجابة للمقرر ٤/٩٩.

١٣ - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية، في إطار عرضها ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات، إلى أن الورقة تستند إلى مناقشات مكثفة أجريت مع النظراء الوطنيين ومع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمانحين الثنائيين وفئات المجتمع المدني، كما تستند إلى استعراض للوثائق، وإلى نتائج البحث الميداني الذي اضطلع به ١٢ مكتبا قطريا تابعا لصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي شهدت مواصلة عمليات النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. ولدى إعداد الورقة (DP/FPA/2000/CRP.3)، أفاد الصندوق إلى حد بعيد من مشاركته في حلقة دراسية عُقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بشأن ''النُهج المتبعة على نطاق القطاعات مع التركيز على الشراكات''، واستضافتها منظمة ''المعونة الأيرلندية'' Irish Aid في دبلن باسم مجموعة المانحين المتفقين في الآراء، العاملة في مجال النُهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١٤ - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن النُهج المذكورة تقوم على مبدأ بناء شراكات حقيقية لتقديم التعاون في مجال التنمية بتحديد أهداف مشتركة متفق عليها بين مجتمع المانحين والبلد المشمول بالبرنامج. ومن ثم، فهذه النُهج تهدف إلى تحقيق مزيد من الاتساق بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج برنامجي لا نهج مشاريعي، وعلى الحد من تجزئة المساعدة الإنمائية، فضلا عن تعزيز القدرة المؤسسية الوطنية، وتعزيز إصلاح القطاع العام وتحقيق فعالية التكاليف في القطاع العام. وفي حين لاحظت أن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات هي أسلوب تعاون جديد نسبيا، فقد أشارت إلى أن جميع الأطراف المعنية، سواء البلدان المشمولة بالبرامج أو المانحين، يسلمون بصورة متزايدة بفائدتها، غير أن هناك بعض الشواغل التي سلم جميعهم بها صراحة. ففي حالات كثيرة، لا ترجع ملكية البرنامج القطاعي بصورة كافية إلى الشركاء الوطنيين، ويتطلب تنفيذه تأييدا على مستويات مؤسسية متعددة في الحكومة وتأييد الجهات المختلفة، بما فيها الهيئات المالية والفنية والتشريعية. علاوة على ذلك، كانت مشاركة فئات المجتمع المدني ضعيفة. كما تمثل شاغل رئيسي في معرفة أوجه استخدام الموارد ومحدودية القدرة الوطنية على تتبع استخدام هذه الموارد في إطار نموذج النُهج المتبعة على نطاق القطاعات مما دفع بعض المانحين إلى المشاركة في النُهج ذات الصلة من خلال التمويل الموازي بدلا من المساهمة في ''سلة مشتركة''، على نحو ما كان متوخى في البداية. واتضح أيضا أن عملية وضع برامج قطاعية في بعض البلدان كانت تحركها وكالات خارجية بدلا من أن يحركها النظراء الوطنيون.

١٥ - وشددت نائبة المديرة التنفيذية على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قام، منذ مناقشة المجلس التنفيذي للنُهج المتبعة على نطاق القطاعات في العام الماضي، بتشجيع مكاتبه القطرية على أن تشارك في المبادرات القطاعية، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم. وعلى

سبيل المثال، عمل الصندوق على كفالة أن يكون بُعد الصحة الإنجابية والشواغل الجنسانية، والاختيار الملائم للمؤشرات جزءا من النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في مجال الصحة. وفي غانا، شارك الصندوق، عن طريق التمويل الموازي، في الاستعراض المستمر لأولويات قطاع الصحة وأدائه، وعمل على توثيق تعاونه مع نظراء وطنيين من أجل تعزيز جمع البيانات والقدرة على التحليل. وأُدرجت في الورقة المعروضة على المجلس عدة أمثلة أخرى. وقد اكتسب الصندوق خبرة واسعة من مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، وفي حين شارك الصندوق الأطراف الأخرى فيما يساورها من قلق بشأن جوانب المساءلة وآليات التمويل والملكية الوطنية ومشاركة أصحاب المصلحة، فإن الصندوق يرى أن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات تعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٦ - وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل في المستقبل مشاركته بنشاط في البرامج القطاعية بوصفه شريكا في المناقشات المتعلقة بالتخطيط والسياسات وسيعمل من أجل تعزيز الملكية الوطنية للعملية. وأشارت إلى أن الصندوق ملتزم باتباع هذه الطريقة باعتبارها وسيلة لضمان تنفيذ الإجراءات الرئيسية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة باستعراض مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. وسيركز الصندوق بصفة خاصة على كفالة أن تكون الصحة الإنجابية والجنسية، والحقوق الإنجابية إضافة إلى قضايا السكان والتنمية جزءا من عملية الإصلاح القطاعي، وعلى إدراج القضايا الجنسانية في أطر السياسة العامة، وعلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى تحسين النوعية فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها. وسيشارك الصندوق أيضا في القطاعات الأخرى بخلاف قطاعي الصحة والتربية، بالقدر الممكن عمليا، وفي ضوء موارده البشرية المحدودة على الصعيد القطري. على أن مدى هذه المشاركة مرهون بحالة البلد وبالميزة النسبية للصندوق. علاوة على ذلك، سيعمل الصندوق مع شركائه الوطنيين وغيرهم للسعي من أجل إقامة روابط واضحة مع أطر التنمية الأخرى، مثل التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإطار العمل الإنمائي الشامل للبنك الدولي، والورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر.

١٧ - وفيما يتعلق بالعقبات التنفيذية، أشارت إلى أن الصندوق سيواصل العمل مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل المواءمة بين قواعده وأنظمته بهدف تبسيط الإجراءات الحالية والحد من العبء الإداري الملقى على عاتق النظراء الوطنيين مع المحافظة في الوقت ذاته على المستوى الضروري من متطلبات المساءلة والإبلاغ. وفي غضون ذلك، سيواصل الصندوق آليات التمويل الموازية وفي الظروف التي تشكل فيها الصحة الإنجابية

عنصرا واضحا من عناصر النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وتتوافر لها إجراءات رصد وإبلاغ كافية، سينظر الصندوق في الإسهام بجزء محدود من دعمه في ''سلة مشتركة'' على أساس كل حالة على حدة وفقا لقواعده وأنظمته الحالية. ومع تطور مشاركة الصندوق في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، تتمثل إحدى أولويات الصندوق في كفالة العمل الجاد على مواءمة ذلك مع الأعمال المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات التابع للصندوق، لا سيما فيما يتصل باختيار المؤشرات الملائمة والإبلاغ عن النتائج على مستوى الناتج الذي يتم تحقيقه. ويزمع الصندوق الاضطلاع بعدة أنشطة تهدف إلى تعزيز مشاركته في النُهج المتبعة علىنطاق القطاعات، بما في ذلك إعداد مبادئ توجيهية داخلية، وتوجيه موظفي الصندوق في أنشطة تدريب مقبلة وفي الاجتماع العالمي المقبل للصندوق، ومناقشة الأساليب التي تستخدمها النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في الاجتماع المقبل للجنة التنسيق المعنية بالصحة، والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والعمل مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تنمية القدرات الوطنية واتخاذ ترتيبات مالية مشتركة وتوثيق الخبرات والدروس المكتسبة ذات الصلة.

١٨ - وفي أثناء المناقشة التي تلت، تكلمت عدة وفود لتعرب عن ترحيبها بزيادة مشاركة الصندوق في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات مع تشجيع الصندوق على مواصلة تعزيز مشاركته تلك لا سيما في مجالات الصحة الإنجابية والسكان والتنمية والدعوة الشاملة للمساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعرب العديد من الوفود للصندوق عن الشكر لتقديمه ورقه حافلة بالأفكار وجيدة المستوى وأثنوا على العرض الاستهلالي الذي قدمته نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج). وشملت المسائل الرئيسية التي ركزت عليها الوفود طريقة تمويل ''السلة المشتركة''، والمؤشرات، والتدريب. وشددت عدة وفود على أن ''السلة المشتركة'' هي طريقة التمويل المثالية فيما يتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات، وفي هذا الصدد، حثوا الصندوق على استعراض قواعده وأنظمته وإجراءاته المالية. ولاحظت بعض الوفود أن أي تغييرات مقترحة في الأنظمة المالية ينبغي أولا أن تقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولاحظ عدد من الوفود أن مشاركة الصندوق في ''السلة المشتركة'' ينبغي أن تحدد على أساس كل حالة على حدة عندما يكون الصندوق مقتنعا بتوافر آليات رصد وإبلاغ كافية.

١٩ - وأكد عدد من الوفود على الحاجة إلى وجود مؤشرات لها دلالتها وحثوا الصندوق على الاضطلاع بدور رئيسي في ذلك المجال. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للصندوق فيما يبذله من جهود ليستخدم، قدر الإمكان، مؤشرات مستقاة من عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وأشار وفد آخر إلى أن أعمال الصندوق في

مجال مؤشرات الصحة الإنجابية ونظم البيانات ستكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للنهج المتبعة على نطاق القطاعات. وأعرب عدة وفود عن ترحيبها بما يبذله الصندوق من جهود مع جميع الشركاء لكفالة إدراج المؤشرات الملائمة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفيما يتعلق بالتدريب، شدد عدد من الوفود على أهمية تدريب جميع موظفي الصندوق في مجال النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، لا سيما موظفو المكاتب القطرية للصندوق وأفرقة الدعم الفنية القطرية. وأكدت بعض الوفود على أن من الأهمية بمكان أيضا تهيئة الدعم لموظفي البلدان المشمولة بالبرنامج. وأشار أحد الوفود إلى أن التدريب ينبغي أن ينسق مع الوكالات الأخرى، حسب الاقتضاء.

٢٠ - وأعرب أحد الوفود، متكلما في الوقت نفسه باسم وفد آخر، عن ارتياحه لأن الصندوق استطاع أن يشارك في حلقة دراسية استضافها بلده وعقدت مؤخرا بشأن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وشدد الوفد على أن هذه النُهج يمكن أن تكون وسيلة تكفل ازدهار الشراكات والملكية في البلدان المشمولة بالبرنامج. وفي حين أثنى الوفد على الصندوق لما أحرزه من تقدم فيما يتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات، فقد حث الصندوق على أن يبذل المزيد ليوسع نطاق مشاركته في هذا الصدد. وفي معرض أشارته إلى الفقرة ٢٩ من الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.3، دعا الوفد الصندوق إلى تغيير قواعده وإجراءاته ليتسنى له أن يشارك مشاركة تامة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وحث الصندوق على أن يطور نفسه حيث يتسنى له وضع التمويل في ''سلة مشتركة'' بدون استخدام آلية التمويل الموازي. وأعرب عن ارتياح الوفد لمواصلة الصندوق بنشاط هذه المسألة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بما يكفل أن تتمكن الصناديق والبرامج من المشاركة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في سياق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وأكد الوفد أن نجاح النُهج المتبعة على نطاق القطاعات يتطلب التزاما من جميع شركاء التنمية. بيد أن البنك الدولي، في إطار الإجراءات المالية الحالية، لا يستطيع أن يشارك في هذه النُهج ولذلك فقد حث الوفد جميع المهتمين بمواصلة نجاح هذه النُهج على أن يشركوا ممثليهم في البنك الدولي ففي ذلك ما يجعل آليات البنك تتيح له المشاركة فيها.

٢١ - وأعرب وفد آخر عن تأييده لمشاركة الصندوق في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في بلده هو ولاحظ أنها أفضل وسيلة لتجنب ازدواجية الجهود في التوصل إلى الأهداف الإنمائية لقطاع محدد. وأعرب الوفد عن موافقته على أنها تكفل ملكية الحكومة باتباعها أساليب مشتركة على نطاق قطاع بعينه واعتمادها على إجراءات الحكومة فيما يتعلق بإنفاق وبيان جميع الأموال. وفي معرض إشارته إلى برامج الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة في بلده، لاحظ أن على الصندوق أن يضطلع في هذين القطاعين بدور رئيسي في

مجالات من قبيل الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل التي تهم الجنسين. وأضاف الوفد قائلا إن مشاركة الصندوق في العملية التحضيرية لعملية النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في بلده كانت واسعة النطاق وأوصى بأن يواصل الصندوق الاضطلاع بدور في تطوير وتنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في مجالي التعليم والصحة.

٢٢ - وحث أحد الوفود الصندوق على أن يسترعي انتباه المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ولجنة التنسيق المعنية بالصحة والتابعة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مسألة فعالية المشاركة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وأضاف قائلا إنه لدى النظر في وضع إطار لمشاركة الصندوق في النُهج المذكورة، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق مستوى مقبول للإجراءات المتعلقة بالرصد والإبلاغ ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مسؤولية جماعية. وينبغي للصندوق أن يستفيد من مشاركته في ترتيبات التمويل المشتركة بما يحفز على الإصرار على وجود نُظم للرصد والإبلاغ ودعم هذه النُظم بما في ذلك الإبلاغ المالي. وأشار إلى أن ست جهات مانحة رئيسية في بلده تعمل في الوقت الحاضر انطلاقا من هذا المبدأ. وأيد الوفد ما يتوخاه الصندوق من حذر في اختيار البلدان فيما يتعلق بترتيبات التمويل المشترك. بيد أنه حث الصندوق على بذل مزيد من النشاط في مشاركته في ترتيبات التمويل المشترك بدلا من عدم المشاركة في الترتيبات المذكورة إلا حيثما تكون الصحة الإنجابية عنصرا واضحا في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. فمن شأن ذلك أن يجعله في موقع يمكّنه من الدعوة بقوة لصالح قضايا الصحة الإنجابية وكفالة أن تكون الصحة الإنجابية عنصرا دائما في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي هذا الصدد، فإن الاستراتيجيات الوطنية ستفيد من خبرة الصندوق وتجاربه الفنية في مجال الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد قائلا إن التدريب في مجال النُهج المتبعة على نطاق القطاعات له أهميته وينبغي أن يشترك فيه موظفون من البلد المشمول بالبرنامج علاوة على موظفي الصندوق. واختتم حديثه قائلا إن تعدد الشروط والعمليات على المستوى القطري يمكن أن يقوض التنسيق، ومن ثم يصبح من الأهمية بمكان البحث عن الطريقة الملائمة لتنسيق عمليات من قبيل النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي وغيرها بفعالية في البلدان المشمولة بالبرنامج.

٢٣ - ولاحظ وفد آخر أن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات لم تحقق نجاحا تاما في جميع البلدان المشمولة بالبرنامج. على أن المشاكل التي ظهرت ترجع إلى حد بعيد إلى صعوبات ووجهت في البداية. وحث الوفد البلدان المشمولة بالبرنامج على مضاعفة جهودها هي في تنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وأشار إلى أن استخدام الصندوق للإطار المنطقي

في تخطيط البرامج وللإطار التمويلي المتعدد السنوات هو إجراء ملائم لتحديد النتائج والمؤشرات. وأعرب الوفد عن ترحيبه بما يبذله الصندوق من جهود للتعاون مع جميع البلدان المشمولة بالبرنامج لكفالة استخدام مؤشرات ملائمة في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي حين أثنى أحد الوفود على الصندوق لمشاركته الحكيمة في النُهج المذكورة في عدة بلدان، أشار إلى أهمية الاستمرار في هذا الصدد بحذر وحث الصندوق على جمع أفضل الممارسات والدروس ومشاطرتها في جميع مراحل العملية. وأعرب الوفد عن موافقته على أن تحسين نوعية البيانات وتحليلها ينبغي أن يحظيا بالأولوية لدى الصندوق. كما أعرب عن تقديره لما يبذله الصندوق من جهود لتحسين آليات الرصد والإبلاغ وغيرها من الآليات الإدارية لديه مع آليات النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. ولاحظ الوفد أن نمط التنسيق المتوخى في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات يتطلب عمالة مكثفة وأن مدى مشاركة الصندوق ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مع مراعاة آليات التنسيق الأخرى من قبيل إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

٢٤ - وفي حين أشار أحد الوفود إلى ارتياحه لقيام الصندوق بتشجيع مكاتبه القطرية على المشاركة في جميع المبادرات القطاعية، فقد ذكر أن إشراك موظفي المكاتب القطرية أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح تنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من الصندوق أن يعمل على توفير التدريب الكافي للموظفين بشأن النُهج المتبعة على نطاق القطاعات واقترح أن يتم هذا التدريب بالتعاون مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حسب الاقتضاء. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع الصندوق على أن الصحة الإنجابية مجال متعدد القطاعات ومن ثم ينبغي أن يُنظر إلى مشاركة الصندوق في النُهج المتبع على نطاق قطاع الصحة من منظور أوسع يشمل التثقيف وقضايا الجنسين والرعاية الاجتماعية. وأشار الوفد إلى أن على الصندوق أن يضطلع بدور أساسي في مجال الدعوة لكفالة إدراج الصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب والمتغيرات السكانية في القطاعات ذات الصلة بها.

٢٥ - وذكر وفد آخر أن حكومته اعتمدت تدابير لتمكينها من المشاركة في النُهج القطاعية الشاملة. ثم أعرب عن تقديره لمشاركة الصندوق في وضع السياسات القطاعية الشاملة. وعن قلقه أيضا بشأن احتمال ألا يستطيع الصندوق تتبع مساهمته في النواتج القطاعية الشاملة. وأكد أنه قبل تدريب الموظفين على كيفية ربط النُهج القطاعية الشاملة بمبادرات أخرى على نطاق الصندوق من قبيل إطار التمويل المتعدد السنوات فمن المهم كفالة الإبقاء على التعريف بجهود الصندوق وتعزيزها عند استخدام السلة المشتركة. وفي هذا السياق، طلب الوفد إحاطته علما في مرحلة لاحقة حول الأسلوب التي ستكفل به مشاركة الصندوق في السلة المشتركة تعزيز إنجاز النواتج ضمن إطار التمويل المتعدد

السنوات. وذكر الوفد أنه يفضل أن يسعى الصندوق للحصول على موافقة المجلس التنفيذي مسبقا في الحالات التي يرغب فيها في تجميع بعض موارده الرئيسية في السلة المشتركة.

٢٦ - وشجع أحد الوفود صندوق السكان على مواصلة تحليل الدروس المستفادة على الصعيد القطري، مؤكدا على أن الصندوق يتمتع بموقع متميز في مجال إدخال الدعوة للصحة الإنجابية والتفوق التقني ضمن إطار تخطيط ورصد النُهج القطاعية الشاملة. ورأى الوفد أن دور الصندوق في كفالة التصدي لقضايا الصحة الإنجابية على نحو ملائم داخل النُهج القطاعية الشاملة أمر في غاية الأهمية لتعزيز حصول الجميع على الرعاية والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية. كما أن الدور القيادي الذي يود الوفد أن يضطلع به الصندوق في مجال سلع الصحة الإنجابية يرتبط مباشرة بدور الصندوق في النُهج القطاعية الشاملة، بمعنى مساعدة البلدان على التأكد من وجود أُطر تكفل حصول السكان على السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية. ولاحظ الوفد أن سجلات التتبع الشاملة للصندوق في مجال النُهج القطاعية الشاملة مختلطة ومشوشة، وحث على تزويد صندوق السكان بما يلزم من أجل المشاركة في عمليات النُهج القطاعية الشاملة في جميع البلدان ذات الأولوية بالنسبة له، مع ضرورة تهيئة سبل التدريب والتوجيه إلى جميع المكاتب القطرية التابعة لصندوق السكان لتتعرف جيدا على دورها ومسؤولياتها في المشاركة في النُهج القطاعية الشاملة. وفي هذا الصدد، عرض الوفد مساعدة بلده في إعداد المواد المتعلقة بالتوجيه ودراسات الحالة الإفرادية/الدروس المستفادة. وأضاف الوفد أنه ينبغي لصندوق السكان أن يعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للتوصل إلى اتباع أسلوب مشترك للأمم المتحدة للنهج القطاعية الشاملة وذكر أن بنغلاديش تشكل مثالا عن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة من خلال عملية التقييمات القطرية المشتركة.

٢٧ - وأعرب أحد الوفود، كان يتكلم باسم وفد آخر، عن تفاؤله بالتزام الصندوق بالنُهج القطاعية الشاملة، وقال إن لصندوق السكان دورا هاما، وخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات المعيارية. على أن الوفود يساورها القلق بشأن غياب الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية من النُهج القطاعية الشاملة. وتتفق الوفود على أنه ينبغي لأفرقة الدعم القطرية التابعة لصندوق السكان أن تؤدي دورا رئيسيا في النُهج القطاعية الشاملة. وعرض أحد الوفود مشاركة الصندوق في خبرات بلده في مجال التدريب.

٢٨ - وفيما أقر أحد الوفود بمزايا تطبيق النُهج القطاعية الشاملة في بعض القطاعات، فقد أعرب عن اتفاقه التام مع صندوق السكان بأن بعض القضايا متعددة القطاعات ومتداخلة ولا يمكن التصدي لها على نحو كاف ضمن حدود قطاع واحد. واقترح الوفد تطبيق النُهج

القطاعية الشاملة في المجالات التي تحقق فيها تأثيرا عميقا من حيث الفعالية، وحث صندوق السكان على أن يتسلم زمام القيادة ويكون جهة رئيسية في الدعوة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المعتمدة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. ورأى وفد آخر أن النُهج القطاعية الشاملة أداة هامة لمزيد من التوافق والتعاون في عملية وضع البرامج. وذكر الوفد أنه عند التوفيق بين النُهج القطاعية الشاملة وإطار التمويل المتعدد السنوات، فمن المفيد إجراء تحليل عن آثار التضافر والقيمة المضافة الناجمة عن ترتيبات النُهج القطاعية الشاملة. ورحب الوفد بالتحليل المقدم في الورقة، لا سيما التركيز على كفالة الملكية الوطنية لعملية النُهج القطاعية الشاملة. وأكد أحد الوفود على أن النُهج القطاعية الشاملة هي أداة وليست استراتيجية. ولكي تكون النُهج القطاعية الشاملة فعالة يلزم وجود سياسة وطنية واضحة وإجراءات مالية مناسبة لتمويل السلة المشتركة. وذكر الوفد انه ينبغي أن يكون هناك انسجام بين النُهج القطاعية الشاملة وإطار التمويل المتعدد السنوات. ثم استفسر الوفد نفسه عن التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بالنُهج القطاعية الشاملة.

٢٩ - وفي معرض ردها، شكرت نائبة المديرة التنفيذية للبرنامج الوفود لما أبدته من تعليقات مفيدة وبناءة. وقالت إن الصندوق يود أن يشارك في مناقشة النُهج القطاعية الشاملة، وأنه لم يكن يدعى إلى هذه المناقشات في بعض الأحيان. وذكرت أنه لا يمكن لصندوق السكان حاليا إلا أن يشارك في قدر ضئيل من تمويل السلة المشتركة. ولسوف يتشاور الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن آلية تمويل النُهج القطاعية الشاملة. وقد تم تشكيل فريق فرعي تابع للمجموعة المذكورة معني بالنُهج القطاعية الشاملة. وسيتم إعداد حصر بمواقع الشركاء. ووافقت على أن المشاركة في الخبرات والدروس المستفادة أمر في غاية الأهمية وينبغي أن يتم ذلك على نحو منتظم ومتكرر. ونقلت شكرها الخاص إلى الوفود التي شاركت بخبراتها في عملية النُهج القطاعية الشاملة. وأضافت أن صندوق السكان سيواصل مشاركته في النُهج القطاعية الشاملة في تلك البلدان.

٣٠ - وقالت إن الصندوق أحيط علما بعروض المساعدة التي تقدمت بها بعض الوفود لإعداد مواد التوجيه والتدريب المتعلقة بالنُهج القطاعية الشاملة، موضحة أن العديد من الجهات المانحة تتمتع بخبرة أكبر من خبرة الصندوق في مجال النُهج القطاعية الشاملة، وأنه يمكن للصندوق أن يستفيد كثيرا من هذه الخبرات. وفيما يتعلق بالتعاون بين النُهج القطاعية الشاملة وإطار التمويل المتعدد السنوات، لاحظت أن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات ستنعكس أيضا على مختلف القطاعات. ولا يوجد تناقض بين النُهج القطاعية الشاملة وبين إطار التمويل المتعدد السنوات، لاحظت أن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات ستنعكس

أيضا على مختلف القطاعات. ولا يوجد تناقض بين النُهج القطاعية الشاملة وبين إطار التمويل المتعدد السنوات – فكلاهما يعملان لتحقيق الأهداف نفسها. وفيما يتعلق بالإسناد ذكرت أنه ليس من الممكن، على مستوى الأهداف، عزو النتائج إلى صندوق السكان وحده نظرا لمشاركة ومساهمة العديد من الجهات في تحقيق النتائج على هذا المستوى. وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، أجرى صندوق السكان مشاورات مع البنك في بنغلاديش على سبيل المثال، وهو يتعاون بنشاط مع البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى لتحقيق التكامل. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لما قدموه من دعم، وقالت إن مجال النُهج القطاعية الشاملة مجال متطور وأن صندوق السكان سيواصل مشاوراته مع المجلس في ضوء جهوده المبذولة لتعزيز مشاركته في النُهج القطاعية الشاملة.

٣١ – وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/٨ – صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات

إن المجلس التنفيذي

١ – **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير المتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات الوارد في الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.3؛

٢ – **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تعزيز مشاركته في تصميم وتنفيذ النُهج المتبعة على نطاق القطاعات بما يتمشى مع ولايته وما يتمتع به من ميزة مقارنة وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب المعيارية في مجال الصحة الإنجابية مما يشمل تنظيم الأسرة وصحة الأم والصحة الجنسية، وفي مجال الاستراتيجيات السكانية والإنمائية وفي دعوته الشاملة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي بتقرير في هذا الشأن في سياق التقرير السنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٣ – **يشجع أيضا** صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاضطلاع، حيثما تسنى ذلك، بدور في مجال الدعوة لكفالة إدراج المتغيرات المتعلقة بالصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والسكان في القطاعات الأخرى ذات الصلة؛

٤ – **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يولي، في معرض مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، مزيدا من العناية للمشاكل المتفاقمة الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)؛

٥ - **يؤيد** مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أساس حالة بحالة، في ترتيبات التمويل من السلال المشتركة في إطار النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وذلك متى اطمأن الصندوق إلى وجود آليات ملائمة للرصد والإبلاغ والمحاسبة وعلى أن تؤخذ في الاعتبار الآراء التي أبداها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، وفي هذا الصدد يشجع الصندوق على الانضمام إلى الشركاء في دعم وتعزيز النظم المقامة في البلدان المشمولة بالبرامج لأغراض الرصد والإبلاغ والمحاسبة حيثما تسنى؛

٦ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحتفظ بسجل دقيق يسمح بتتبع مشاركته في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات ويضم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، بما في ذلك أثر مشاركة الصندوق في السلال المشتركة على إنجاز نواتج الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأن يطلع المجلس التنفيذي وحيثما اقتضى الأمر، الحكومات والمانحين والشركاء في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على هذه المعلومات؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تبقي القواعد المالية للصندوق قيد الاستعراض الفعلي، مع مراعاة أي تعديل يمكن أن ييسر مشاركة الصندوق على الوجه الأكمل في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات وتقديم اقتراحات بشأن هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٢ وبعد عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٨ - **يطلب كذلك** إلى الصندوق أن يكفل للموظفين، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء في جماعة الأمم المتحدة الإنمائية، التدريب الكافي على النُهج المتبعة على نطاق القطاعات بما يتيح للصندوق المشاركة بصورة كاملة في العمليات.

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

ثالثا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٢ - كان معروضا أمام المجلس التنفيذي تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/6) الذي أعد استجابة للمقررين ٢٤/٩٨ و ٥/٩٩.

٣٣ - رحبت المديرة التنفيذية بجميع أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة العادة الثانية لعام ٢٠٠٠ وقالت إن الدورة تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للصندوق لأنها ستركز على عدد من القضايا الرئيسية موضع الاهتمام: إطار التمويل المتعدد السنوات؛ وتمويل الالتزامات للصندوق؛ والنُهج القطاعية الشاملة، والتقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتوفيرا للوقت، أشارت إلى أن بيانها سيركز على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ثم قدمت كونيو واكي، نائب المديرة التنفيذية الجديد للصندوق (السياسة والإدارة) ورحبت به رسميا. وقال إنه جلب إلى الصندوق تجربة غنية من عمله المتميز مع حكومة اليابان، ومع اليونيسيف ومكتب المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. ولسوف يفيد الصندوق كثيرا من خبرته الواسعة التي تشمل جميع جوانب التنمية.

٣٤ - وفي معرض عرضها للتقرير المتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قالت إنه تم وضعه استجابة لمقرري المجلس التنفيذي ٢٤/٩٨ و ٥/٩٩ اللذين طلبا إلى الصندوق وضع إطار تمويل متعدد السنوات تدمج فيه أهداف البرنامج وموارده وميزانيته ونتائج البرنامج بهدف زيادة الموارد الأساسية. وبالنسبة لصندوق السكان، فإن إطار التمويل المتعدد السنوات أتاح فرصة ممتازة للإسراع في التحول نحو نهج متبع حاليا يرتكز على النتائج. وقد أدت عملية صياغة إطار التمويل المتعدد السنوات إلى إتاحة الفرصة للصندوق للتأمل بإمعان في أعماله واتخاذ اختيارات استراتيجية. ولعل الآن هو أفضل فترة للعمل بعد الانتهاء مؤخرا من عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات الذي شكلت نتائجه توجيها عما يجب أن تكون عليه أولويات الصندوق. والوثيقة تسير جنبا إلى جنب مع تقرير سيرفعه الصندوق إلى الدورة السنوية للمجلس لعام ٢٠٠٠ الذي سيقدم بدون مزيدا من التفاصيل عن كيفية قيام الصندوق بتنفيذ إجراءات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٣٥ - وقد أوضحت أن صندوق السكان سعى لأن يكفل الانطلاق من إطار التمويل المتعدد السنوات وتحسين ما هو قائم في الوقت الحالي، وأن يعكس وقائع الأوضاع القطرية ولا يفرض عبئا كبيرا على الشركاء الوطنيين والمكاتب القطرية لصندوق السكان. ولهذه الغاية أجريت دراسات جدوى في خمسة بلدان هي: بوركينا فاصو، جمهورية تترانيا المتحدة، سري لانكا، السودان ونيكاراغوا. واتسمت عملية وضع إطار التمويل المتعدد السنوات بمستوى عال من المشاركة في الصندوق وإجراء مشاورات موسعة والتعاون مع الشركاء، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبذل صندوق السكان جهدا خاصا للتوفيق بين إطار التمويل المتعدد السنوات الخاص به مع أطر المنظمات الأخرى بما في ذلك تكييف المصطلحات. وفي الوقت نفسه، فقد وُضع إطار التمويل المتعدد السنوات مع الأخذ بالاعتبار طبيعة ومحور عمل الصندوق، والهيكل التنظيمي، وحجم الموارد البشرية والمالية. كما عُقدت عدة مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي، وشارك صندوق السكان أعضاء المجلس في المسودة غير المحررة لكفالة مشاركتهم التامة في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات. وقد استفاد صندوق السكان كثيرا من

الاقتراحات والمشورة التي قدمها المجلس. ثم أعربت المديرة التنفيذية عن عميق تقديرها لحكومات الدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لما قدمته من دعم مالي سخي في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات.

٣٦ - وأشارت إلى الوثيقة (DP/FPA/2000/6) المعروضة على المجلس التنفيذي، وذكرت أنها تنطوي على ثلاثة عناصر أولها هو إطار التمويل المتعدد السنوات نفسه الذي يتألف من إطار نتائج وإطار موارد متكامل؛ حيث يقدم هذا الأخير سيناريوهين بمستويات مختلفة من متطلبات الموارد. ويركز العنصر الثاني على إدارة النتائج، ويناقش كيف يمكن تعزيز النظم التنظيمية والإدارية في سياق الإدارة التي ترتكز على النتائج. أما العنصر الثالث فهو الاقتراح المطروح بشأن الإبلاغ عن النتائج.

٣٧ - وفي إطار النتائج، ذكرت أن صندوق السكان سعى إلى تحديد مجالات النتائج التي يشارك فيها على أوسع نطاق، وكذلك الاستراتيجيات ذات الأولوية، مع السماح، في الوقت نفسه، بالمرونة اللازمة في منظمة لا مركزية تعمل مع ١٣٤ بلدا في سياقات بالغة الاختلاف من النواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان إطار النتائج بسيطا ومباشرا، وينطوي على ثلاثة أهداف وستة نواتج ومؤشرات مناظرة لها وأربع استراتيجيات ذات أولوية تهدف إلى تحقيق النتائج. وقد شملت المؤشرات لهذه الأهداف تلك المستمدة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، والتقييم القطري المشترك وفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وفي حين أورد الإطار النتائج مع الموارد، لم تكن إقامة صلة واضحة بين الاثنين مجدية في هذه المرحلة ولا دعت الحاجة إليهما لتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات. وصندوق السكان يتطلع قدما إلى توجيهات المجلس التنفيذي والإفادة من خبراته فيما يواصل الصندوق تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات.

٣٨ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه سيتم تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صندوق السكان من خلال منهج إداري متبع حاليا وقائم على النتائج. وسيعمل الصندوق على تعزيز قدرته في إدارة النتائج، بما في ذلك توجيه وتنسيق النظم المرتكزة إلى النتائج وتحسين إدارة الموارد البشرية. وسيتم تحسين نظم برامج الإدارة لكفالة المساءلة عن النتائج على جميع المستويات، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم والإبلاغ، مع الدقة في توقيت التحليل والاستجابات المرتدة ودمج الدروس المستفادة. ويتمثل جزء رئيسي من العملية في الاستفادة من نهج الإطار المنطقي كأداة لتخطيط وإدارة البرامج ترتكز على النتائج. وستتيح برامج قطرية جديدة، يبدأ العديد منها خلال السنتين الأوليتين من فترة إطار

التمويل المتعدد السنوات فرصا ممتازة لتكامل المنهج تماما منذ البداية. كما يقوم صندوق السكان بتبسيط نظامه المالي وبرنامج إدارة المعلومات فيه. وفي سياق الإدارة المرتكزة على النتائج، سيولى اهتمام خاص لبناء القدرات في مجال تخطيط البرنامج واتخاذ القرار الاستراتيجي، والرصد، والتقييم وتقديم التقارير التحليلية. وتوضع حاليا خطة شاملة لإضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة المرتكزة على النتائج وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات على أساس التقييم المؤسسي.

٣٩ - وذكرت أن صندوق السكان يود أن يقدم تقريرا بالنتائج التي تم تحديدها في إطار التمويل المتعدد السنوات، كجزء من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية. وفي كل سنة، سيقدم تقرير عن التقدم المحرز بالنسبة للنتائج على صعيد النواتج، فضلا عن أي تقدم بارز يحرز على صعيد الأهداف. وقد اقترح صندوق السكان تقديم تقارير أكثر تعمقا عن دورة إطار التمويل المتعدد السنوات بأكملها، سواء في السنة الأخيرة منه أو في السنة التي تلي انتهاء دورة إطار التمويل المتعدد السنوات. وطلبت المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي أن يقدم إرشاداته بشأن التوقيت المحدد لتقديم التقارير. وفي السنة الأولى من تقديم تقارير الإطار التمويلي المتعدد السنوات، في عام ٢٠٠١، يهدف صندوق السكان إلى تقديم تقرير بشأن عملية تنفيذ الإطار المذكور. وأكدت المديرة التنفيذية للمجلس التنفيذي أن الصندوق، على جميع المستويات، ملتزم بإطار التمويل المتعدد السنوات.

٤٠ - وفي إطار التمويل المتعدد السنوات، حاول صندوق السكان التدليل على أن مختلف مستويات الموارد ستؤثر على النتائج التي يمكن تحقيقها، فطرح سيناريوهين من متطلبات الموارد - الأول بمبلغ ١,٤ بليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة، والآخر بمبلغ ١,٦ بليون دولار. والسيناريو الأول، الذي يستند إلى خطة عمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ على نحو ما تمت الموافقة عليه في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩، لن يفي بمستوى الرصيد الحالي للالتزامات في إطار البرامج القطرية المعتمدة، وسيؤثر سلبا على جهود البلدان في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما السيناريو الثاني، فلسوف يتيح لصندوق السكان من ناحية أخرى التقيد بالتزاماته وتنفيذ البرامج القطرية المعتمدة تنفيذا كاملا. ومع ذلك فالسيناريو الثاني يعد متواضعا بالنظر إلى مدى الاحتياجات والالتزامات التي طرحت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤١ - وأوضحت المديرة التنفيذية أنه عند النظر في السيناريوهين المتعلقين بمتطلبات الموارد، ينبغي للمجلس التنفيذي أن يأخذ بالاعتبار السيناريو الثاني، وإن بدا طموحا، فإنه في الواقع ممكن التنفيذ. وأعربت عن ثقتها في أنه يمكن تعبئة الموارد اللازمة، مؤكدة على أن المجلس

التنفيذي أمامه فرصة ذهبية لإحداث تغيير وتحقيق نتائج ملموسة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن الصندوق يتعهد بأن يبذل قصاراه كيما يفي بالتزامه العميق من أجل أن ينفذ أسلوب الإدارة التي ترتكز على النتائج في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ثم حثت أعضاء المجلس على تحمل مسؤولياتهم التي بدونها سيبقى الإطار التمويلي المتعدد السنوات ناقصا إلى حد كبير. كما أعربت عن أملها في أن تكون عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات بداية لفترة طويلة من الاستقرار المالي والنمو بالنسبة لصندوق السكان.

٤٢ - وخلال المناقشة التي تلت، أخذت الكلمة وفود عديدة لتعرب عن تقديرها للمقدمة الشاملة التي عرضتها المديرة التنفيذية وللتقرير المنظم الفائق الجودة المقدم عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأكد أحد الوفود أن الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها المديرة التنفيذية ملاحظات تطلعية وواقعية. وقد ترددت هذه الملاحظة نفسها على ألسنة عدد من الوفود الأخرى. وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بنائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) المعين حديثا.

٤٣ - وذكرت عدة وفود أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يمثل عملية متطورة وأن الوثيقة المعروضة على المجلس التنفيذي (DP/FPA/2000/6) نقطة إنطلاق جيدة، مع الإقرار بأنه سيلزم مزيد من الصقل والتطوير بناء على الخبرة المكتسبة في التنفيذ. وأكدت وفود كثيرة على فائدة الإطار التمويلي بوصفه أداة إدارية، وركزت على أهمية تقاسم الدروس المستفادة. وأثنت عدة وفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان للعملية التشاورية المفتوحة التي انتهجها في وضع الإطار التمويلي وحثت الصندوق على مواصلة السير على هذا المنهاج. وأشاد عدد من الوفود بالصندوق وموظفيه لما يبدونه من التزام بعملية الإطار التمويلي وما يبذلونه من جهد كبير في وضع هذا الإطار وإعداده. وذكر أحد الوفود أنه سيلزم اختبار الإطار التمويلي في إطار البرامج القطرية، وأنه يجب إشراك المكاتب القطرية في تحديد الأهداف، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنواتج فيما أعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء التناقص في الموارد الأساسية للصندوق وشددت على ضرورة وقف هذا الاتجاه. وأعربت وفود كثيرة عن أملها في أن يسهم الإطار التمويلي في تعبئة الموارد اللازمة للصندوق على أساس مطرد وقابل للتنبؤ. واقترحت بعض الوفود مواصلة دراسة العلاقة بين النتائج والموارد، بينما أشارت وفود أخرى إلى أنه لا ينبغي توقع وجود ارتباط مباشر وتام بينهما.

٤٤ - وقد تراوحت الآراء بشأن سيناريوهي الموارد المعروضين في وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2000/6): فقد رأت بعض الوفود أن كلا السيناريوهين غير واقعي

ومفرط في التفاؤل؛ وفضلت بعض الوفود السيناريو الثاني، أي الأعلى، المعروض في الوثيقة؛ بينما فضلت بعض الوفود السيناريو الأول، أي الأدنى، ورأت أنه أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي سيعالج بها الصندوق أي حالة تتطلب تخفيضا للبرامج في حالة اعتماد السيناريو الأول. وذكر وفد آخر أنه يفضل اعتماد ''سيناريو استمراري'' بناء على خطة العمل السابقة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وشدد الوفد نفسه على أهمية التفرقة بين الواقعي والمثالي فيما يتعلق بسيناريوهات الموارد في مواجهة التناقص الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥ - وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى توفير بيانات ونظم للبيانات تتسم بالموثوقية وحثت الصندوق على أن يؤدي دورا رئيسيا في التعاون مع شركائه على تحسين جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك إنشاء و/أو تعزيز نظم البيانات وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي للصندوق أن يضع مؤشرات موحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأكد عدد من الوفود على ضرورة أن يستخدم الصندوق المؤشرات القائمة المطبقة في التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وطرحت آراء شتى بشأن تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، تمثلت فيما يلي: ينبغي أن يقدم تقرير السنوات الأربع قبل نهاية دورة الإطار التمويلي؛ وأن يقدم تقرير السنوات الأربع بعد اكتمال دورة الإطار التمويلي؛ ومن المستصوب تقديم التقرير مبكرا حتى وإن وجدت بعض الثغرات في المراحل المبكرة؛ كما ينبغي المواءمة بين دورة تقديم التقارير ودورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأن يتم تقديم التقرير السنوي وعقد مناسبة التمويل في نفس الدورة للمجلس التنفيذي؛ بالإضافة إلى تقديم التقرير السنوي الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١.

٤٦ - ووصف أحد الوفود وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات بأنها أداة مفيدة للغاية بالنسبة للإدارة الداخلية، بوصفها تعكس عملية التغيير الكبرى الجارية داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعبر هذا الوفد عن أمله في أن تعزز الوثيقة قدرة الصندوق على رصد وتقييم فعالية أنشطته على أساس منتظم وعلى تكييف الاستراتيجيات بهدف زيادة فعالية البرامج. ولاحظ الوفد أن ما تفتقر إليه تلك الوثيقة هو التحليل المتعمق لنواتج أنشطة الصندوق، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أمرين هما تقييم نجاح النواتج وإعادة صياغة سياسات الصندوق. وذكر الوفد أن وزارة التعاون الخارجي والإنمائي في بلده تعكف حاليا على تنفيذ عملية مماثلة لتطبيق أساليب الميزنة القائمة على تحقيق النتائج، وعرض إطلاع الصندوق على تلك التجربة. وأشار الوفد إلى الدور الهام للصندوق في تنفيذ الإجراءات

المقبلة الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، فذكر أن سيناريو الموارد الثاني للإطار التمويلي يبين هذا الدور بوضوح. أما سيناريو الموارد الأول فلا يتيح للصندوق مجالا كبيرا لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض السنوات الخمس للمؤتمر. كما أن السيناريو الأول يحد من قدرة الصندوق على أن تكون لديه برامج قطرية ناضجة. وركز الوفد على أن الإطار التمويلي ينبغي أن يعتبر حافزا للمانحين على زيادة مساهماتهم، وأنه ينبغي للمانحين المنخفضي الأداء، على وجه الخصوص، أن يستجيبوا لذلك بإجراء زيادات كبيرة في مساهماتهم. وأعرب الوفد عن تفضيله القوي للسيناريو الثاني مشددا على أن نوعية أنشطة الصندوق تتوقف على مدى توافر الأموال. ومؤكدا على أن الوقت المناسب للعمل هو الآن.

٤٧ - وذكر وفد آخر أنه مع تأكيده على مساندته المستديمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حتى في هذا الوقت الذي يواجه فيه بلده قيودا شديدة على ميزانيته، فلا بد للصندوق أن يعمل على التعريف بصورة أفضل بالنواتج الناجحة للأنشطة التي يضطلع بها، كي يمكن تأمين التمويل اللازم له. وقال الوفد إنه يتوقع أن يوفر الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق أداة إدارية مفيدة لتعزيز الفعالية في وضع برنامج عمل الصندوق وتنفيذه. كما أن الإطار التمويلي سيكون أداة تمكن المانحين من قياس التأثير الناجم عن مساهماتهم. وأعرب هذا الوفد عن أمله في أن يعكس الإطار على نحو أفضل مستقبلا الصلات القائمة بين الأهداف والنتائج والموارد، وأن يعزز بذلك أيضا الحوافز التي تشجع المانحين على التبرع للصندوق. وأعرب الوفد عن أمله في تقوية الرابطة بين إطار النتائج والإطار المتكامل للموارد عن طريق إيضاح العلاقات السببية بين الأهداف والنواتج من ناحية والاستراتيجيات من الناحية الأخرى. ولاحظ الوفد أنه يمكن تقوية هذه الرابطة أيضا عن طريق تقديم معلومات كافية عن الأسلوب المتبع للتوصل بها إلى الأرقام الواردة في الإطار المتكامل للموارد. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن توافر إطار تسجيلي أشمل كان سيكون مفيدا في توفير صورة كاملة للنواتج المقرر أن تنجزها جميع الأطراف الفاعلة الإنمائية تحقيقا للأهداف المحددة، ومن ثم بيان الأهمية النسبية لدور الصندوق في إنجاز المجهود الكلي، أي بيان الميزة النسبية للصندوق. وطلب الوفد إبقاءه على علم بالتقدم المحرز في صقل الإطار التمويلي.

٤٨ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية وجود نظام فعال للإبلاغ يركز تركيزا تحليليا على النتائج المحققة، وذكر أن الحفاظ على الزخم والاستدامة البرنامجيين يقتضي عدم معاقبة البلدان التي تحقق نتائج جيدة بتخفيض مستويات التمويل. وذكر الوفد، مشددا على أن النتائج تعتمد على الموارد، أنه لا بد من تحسين حالة الموارد العادية للصندوق لتمكينه من

الوفاء بالتطلعات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال الوفد إن خطة تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن تركز على الجوانب التالية: على الصعيد القطري، ينبغي أن يكون هناك ترتيب مؤسسي لكفالة الارتباط بين الأهداف والنواتج المتوقعة مع التحديد الجيد للمعايير اللازمة لتقييم النتائج؛ وأن يكون تقييم النتائج مستندا إلى الصورة الحقيقية للنتائج المترتبة على المبادرات؛ وألا يحدث انقطاع في تدفق الموارد كي يستمر نجاح البرامج؛ ثم أن تتاح على الصعيد القطري في بداية دورة الإطار التمويلي المعلومات اللازمة بشأن المستويات الإرشادية لتخصيص الموارد/التمويل؛ وأن تكون هناك آلية محددة تحديدا جيدا لتعبئة الموارد في التوقيت المناسب، بما في ذلك عملية تخطيطية تشمل مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات المعنية. كما ينبغي أن تنجز وفقا لذلك الصيغة النهائية للبرامج القطرية والإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكر الوفد أن السيناريو الثاني ممكن التنفيذ تماما، وأهاب بجميع المعنيين أن ينهضوا لمواجهة هذا التحدي.

٤٩ - وأعرب أحد الوفود عن سروره لأنه أسهم في جهود الصندوق لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ورحب الوفد بتلك العملية التشاركية وبالدور المحوري الذي يؤديه المكتب الجديد للإدارة القائمة على تحقيق النتائج، بما في ذلك إنشاء فريق استشاري مشترك بين الشُعب بشأن الإدارة القائمة على تحقيق النتائج وعقد حلقة عمل منذ بضعة أشهر. وركز الوفد على جهود الصندوق في وضع مجموعة من المؤشرات وأعرب عن كامل تأييده للاستراتيجيات الأربع. وأكد الوفد أنه نظرا لأن الصندوق لا يستطيع أن ينجز كل شيء بمفرده فإنه ينبغي أن يعمل على نحو وثيق مع شركائه وأن ينتقي خياراته آخذا في الاعتبار تقسيما مناسبا للعمل. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أنه قد يكون من المفيد للصندوق أن يضع مصفوفة للأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك أدوار شركائه ومسؤولياتهم. وفيما يتعلق بالمؤشرات، لاحظ الوفد أن الافتقار إلى بيانات لخط الأساس بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يمثل تحديا آخر يمكن أن يحول دون وضع مؤشرات يعتمد عليها. وقال الوفد إن هذه مسألة خطيرة تستلزم التعاون التام فيما بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها. وشدد على ضرورة أن تنجز الوكالات الدولية الأعمال المتعلقة بوضع مؤشرات الصحة الإنجابية، مؤكدا على أهمية استخدام مؤشرات موحدة لخدمة أغراض المقارنة، وخاصة في ضوء تعدد أصحاب المصلحة الذين يسهمون في تحقيق الأهداف. وبالنظر إلى أن اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعكفون في وقت واحد على تطبيق أسلوب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، سأل الوفد عما إذا كان الصندوق سيستعمل مؤشرات مماثلة. وأوضح الوفد أيضا أن التعاون في جمع البيانات سينتج عنه مشاركة في تحمل التكاليف وانخفاض العبء الواقع

على كاهل البلدان النامية وسيكفل في الوقت نفسه توافر الاتساق والقابلية للمقارنة. وقال الوفد إنه يرى أن سيناريوهي الموارد مفرطان كلاهما في التفاؤل.

٥٠ - وأشار الوفد نفسه إلى الفقرة ٢٢ من وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2000/6)، فطلب معرفة الخطط الموضوعة لمعالجة مسألة جمع البيانات وتحليلها. وفيما يتعلق بالفقرة ٣١، تساءل الوفد عما إذا كان مؤشر الناتج الأول - وهو الزيادة في النسبة المئوية لنقاط إيصال الخدمات التي توفر ثلاث خدمات على الأقل في مجال الصحة الإنجابية - ينبغي أن يشمل أيضا مفهوم القدرة على تحمل التكلفة. وعملا على تعزيز تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، شجع الوفد موظفي الصندوق على نشر وتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة. وذكر أن التحليل الوارد في الفرع المتعلق بالإطار المتكامل للموارد يبدو مفككا وأنه يأسف لأن الأساس المنطقي المعروض في الفرع المتعلق بالإدارة القائمة على تحقيق النتائج لم يدمج في ذلك الفرع. وفيما يتعلق بتقديم التقارير عن النتائج، أعرب الوفد عن تأييده لمواءمة دورات تقديم التقارير وعناصر التقرير مع نظائرها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجع الصندوق على أن يقدم تقريرا في السنة التالية، لا عن تنفيذ الإطار التمويلي فحسب بل عن التقدم المحرز أيضا في تحقيق النتائج، ولو على نحو أولي فقط.

٥١ - وذكر أحد الوفود أنه ينبغي في عملية تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن تراعى في تحقيق النواتج العوامل البشرية المختلفة، مثل مستوى مهارة موظفي المنظمة وخبرتهم وقدرتهم الإبداعية. وفي الواقع أن النجاح في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج يتوقف على التزام الموظفين على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لأن الإطار التمويلي للصندوق يشمل ضمن المدخلات الهامة في عملية صياغته عملية موازية ولكن مترابطة لتخطيط القوة العاملة تستهدف استعراض وتعزيز حالة الموارد البشرية للصندوق. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع ملاحظة الصندوق التي مؤداها أنه على صعيد الغايات، يلزم لتحسين الأحوال الأساسية في أي بلد بعينه تضافر الجهد بين جميع قطاعات المجتمع وجميع الوكالات الإنمائية. وعلى صعيد النواتج، هناك برامج كثيرة تنفذ وطنيا، ولا يمكن أن تعزى جميع النتائج حصرا إلى الصندوق وحده. وحث الوفد الصندوق على أن يواصل توسيع نطاق دوره القيادي في مجال السكان والتنمية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بتحديد النواتج والمؤشرات ذات الصلة، اقترح الوفد أن يتجنب الصندوق التصنيف على نحو مفرط في التفصيل والتكليف.

٥٢ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن نقص الموارد يهدد بالقضاء على المكاسب التي تحققت في الماضي ويؤدي إلى عرقلة أداء الارتباط الموجب بدرجة عالية بين السكان والتنمية

ويؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود المبذولة في مجالات تخفيف حدة الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة. وأكد الوفد أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن يتيح للبلدان المرونة التي تمكّنها من اختيار المجالات التي تركز عليها ومن الاستجابة على النحو المناسب في سياقات البرمجة المختلفة. وأكد على وجوب أن تكون أنشطة الدعوة أنشطة عملية. وأفاد الوفد بأن الجهود الوطنية والبرنامج الذي يتلقى الدعم من الصندوق في بلده قد حققا نتائج مشجعة في مجال السكان والتنمية. وكما أحرز تقدم كبير في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأزجى الوفد الشكر إلى الصندوق والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية على ما قدمته من مساعدة.

٥٣ - وذكر أحد الوفود، متكلما أيضا بالنيابة عن وفد آخر، أن من المسائل الرئيسية في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، الكيفية التي سوف يستوعب بها موظفو الصندوق ثقافة إدارة الأداء والنُهج القائم على تحقيق النتائج. وفي معرض التشديد على أهمية عنصر ''الالتزام''، أشادت الوفود بتركيز الصندوق على الدروس المستفادة وعلى بناء الالتزام والقدرة لدى الموظفين وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحقيق النتائج. وأشارت الوفود إلى أنه سيكون من المهم جدا اعتماد استراتيجية على نطاق الصندوق لتدريب الموظفين على جميع المستويات على التنفيذ الناجح للإطار التمويلي. وذكرت الوفود أنها تفضل أن يكون انعقاد مناسبة التمويل وتقديم التقرير السنوي في نفس الدورة للمجلس التنفيذي واقترحت أن يطلق على التقرير السنوي اسم ''التقرير السنوي المعني بتحقيق النتائج'' لكي يكون متفقا مع اسم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورأت الوفود أن قدرة الصندوق على عرض النتائج يمكن أن ينتج عنها التأثير المرغوب المؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة للصندوق. وفي معرض الإشارة إلى أحد مؤشرات الغايات المدرجة في الجدول ١ الوارد في التقرير (DP/FPA/2000/6)، ذكرت الوفود أنه في حين أن حدوث زيادة في عدد النساء البرلمانيات أمر ذو أهمية في حد ذاته، فإن لا يفضي بالضرورة إلى إدراك حقيقي للوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو السياسي للمرأة في أي بلد بعينه. واقترحت الوفود تنقيح ذلك المؤشر.

٥٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن فعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان في إنجاز ولايته سوف تخلق لدى المانحين الثقة في جدوى زيادة الموارد المتاحة للصندوق، وركز في هذا السياق على النقطة المبينة في الفقرة ٥٥ من التقرير (DP/FPA/2000/6) بشأن استحالة إقامة رابطة إحصائية مباشرة بين الموارد والنتائج. وأكد الوفد أهمية التعاون الوثيق مع البلدان المشمولة بالبرامج في صقل المؤشرات بما يجعلها تعكس الواقع على صعيد الميدان. وأعرب الوفد عن أمله في أن يواصل كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي التعلم من الآخر طوال تنفيذ كل منهما لإطاره التمويلي المتعدد السنوات. كما أعرب الوفد عن تفضيله لسيناريو الموارد الثاني.

٥٥ - وتكلم أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن وفد آخر، فأثنى على العملية التشاركية والشاملة التي ينتهجها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكد على أهمية الربط بين النتائج والموارد مشيرا إلى أن هذا الربط له أهمية أساسية بالنسبة إلى الخيارات الاستراتيجية في مجال البرمجة التي يضطلع بها الصندوق على الصعد القطرية والإقليمية والأقاليمية. وقد ذكرت الوفود أنه ينبغي للصندوق لدى إقامته لهذه الرابطة بين النتائج والموارد أن يأخذ في الاعتبار مساهمات الآخرين وأن يبين، عند الإمكان، الآثار الناتجة عن هذا التعاضد. وأضافت أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يمكن أن يصبح أداة مهمة في تحديد أين وكيف يمكن لمدخلات الصندوق أن تسهم بأقصى قدر من القيمة المضافة في فرادى البرامج.

٥٦ - وأكد أحد الوفود على ضرورة التحلي بالواقعية فيما يتعلق بما يمكن الإبلاغ عنه، خصوصا في السنة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات. بيد أن الوفد شجع الصندوق على تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن النتائج للمساعدة على صقل الإطار التمويلي ولتشجيع المانحين على تقديم مساهمات كبيرة. وفي معرض الإشادة بالتركيز في الإطار التمويلي على عنصر النوعية إلى جانب العنصر الكمي في البرامج، على النحو المبين في الفقرة ٦١ من التقرير (DP/FPA/2000/6)، شجع الوفد الصندوق على التركيز على إنجاز نواتج رفيعة النوعية، بما في ذلك ما يتم عن طريق تنمية قدرات الموظفين، حتى حينما تكون الأموال المتاحة محدودة.

٥٧ - وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي تحسين الوثيقة فيما يتعلق بنقطتين هامتين. فأولا، ينبغي أن يبين الصندوق أولوياته بصورة واضحة، علما بأن التقرير لا يتضمن ترجمة للغايات والنواتج العالمية إلى أولويات محددة للفترة المقبلة. واقترح الوفد أن يحاول الصندوق الإجابة على بعض الأسئلة، مثل: ما هي أهم المشاكل العاجلة التي يرغب الصندوق في معالجتها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؟ وأي البلدان سيركز الصندوق جهوده عليها، ولماذا؟ وأين توجد أكبر الثغرات فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده؟ وما هي النقاط التي يريد الصندوق أن يبلغها في كل مجال من المجالات الرئيسية؟ وكيف؟ وما الذي يمكن تحقيقه في فترة السنوات الأربع القصيرة نسبيا؟ وثانيا، ينبغي أن يكون هناك مزيد من الدقة فيما يتعلق بالمؤشرات: ففي حين أن الوثيقة تقدم عددا من المؤشرات لكل غاية وناتج من الغايات والنواتج، فإنها لا تعطي أي بيانات عن الحالة الراهنة لتلك المؤشرات. وهذا يجعل من

الصعب الحكم بوضوح على التقدم المحرز. وسلم الوفد بالصعوبات المتعلقة بمدى توافر البيانات التي يعتمد عليها؛ بيد أنه أعرب عن خيبة أمله لأن الصندوق سيقصر الإفادة التي سيقدمها في المرحلة الأولى للإطار التمويلي المتعدد السنوات على ذكر عدد البلدان التي شهدت أو لم تشهد إحراز تقدم، وذلك بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات. ورأى الوفد أن سيناريوهي الموارد مفرطان في التفاؤل.

٥٨ - ولزيادة الفعالية، حث أحد الوفود الصندوق بقوة على جعل مؤشرات النواتج الرئيسية محددة زمنيا، بحيث تكون هناك غايات محددة وقابلة للقياس الكمي لكل دورة من دورات السنوات الأربع للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشدد الوفد على ضرورة أن يكون الإطار التمويلي مفهوما جيدا على كلا الصعيدين الإقليمي والقطري، وتساءل عن الكيفية التي يعتزم الصندوق أن يلبي بها هذه الحاجة. وطلب الوفد إلى الصندوق أن يقدم بيانا للمسار الزمني لخطة تنفيذ الإطار التمويلي. كما أوصى بقوة بأنه إذا أصبح لازما إعادة برمجة الميزانية، ينبغي أن توزع التخفيضات توزيعا منصفا على جميع المجالات البرنامجية، شاملة المجالين القطري والمشترك بين البلدان ومجال المشورة التقنية. وأشار الوفد إلى أن الصندوق، مثله في ذلك مثل المؤسسات الأخرى التي تطبق أسلوب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، سيتعين عليه أن يجهد في معالجة مسألة إسناد النتائج إلى الأنشطة المختلفة. وفيما يتعلق بسيناريوهي الموارد، ذكر الوفد أنه يرى أن كليهما غير واقعي.

٥٩ - وذكر أحد الوفود أنه مع أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يوفر أساسا مفيدا لعملية الإبلاغ، فإنه لا ينبغي أن يكون بديلا للتحليل الدقيق والتقييم المستنير بالمعلومات للتقدم المحرز بشأن المسائل ذات الأولوية داخل البلدان ذات الأولوية. ولاحظ الوفد أن سيلزم للإطار التمويلي أن يتطور ليستوعب الأولويات المستجدة ويعكس أساليب العمل الجديدة التي يتعين أن ينتهجها الصندوق. وذكر أنه ليس واضحا لديه الإجراءات التي يمكن أن تنبثق من الغاية المتصلة بديناميكا السكان والتنمية. وأعرب عن موافقته على أنه يمكن أن يكون أحد الإجراءات الرئيسية في هذا المضمار المساعدة على تعزيز النظم الوطنية لرصد التقدم المحرز في مجال الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد أن مؤشرات النواتج ينبغي أن تعكس إلى أي مدى يكفل الصندوق أن النُهج الشاملة لعدة قطاعات تساعد على إيجاد أطر وطنية محسنة للسياسات والتنفيذ ترتبط بزيادة إتاحة الرعاية والخدمات في مجال الصحة الإنجابية. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا سيعكس الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يؤديه الصندوق بوصفه مدافعا رئيسيا عن الصحة الإنجابية. وأشار إلى أنه ينبغي زيادة إيضاح الصلة بين بعض مؤشرات النواتج والاستراتيجيات المحددة لإنجازها. وتساءل الوفد عن مؤشرات النواتج التي يمكن أن تبين على أفضل وجه مدى فعالية الاستراتيجيات الرامية إلى ترويج الشراكات

وتعزيزها وتنسيقها. وسأل الوفد كيف سيتأتى للصندوق أن يعرف ما إذا كان بصدد أن يصبح منظمة أفضل عمادها المعرفة. ولاحظ الوفد أن دور الصندوق قد لا ينجز بالضرورة إذا كان بمثابة ''مانح'' للبرامج؛ ففي الواقع أن الأدوار الرئيسية للصندوق تشمل دعم حوار الحكومات مع الجهات المانحة الأخرى ودعم عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات وحشد الدعم من الجهات المانحة لأنشطة الصحة الإنجابية في إطار النُهج الشاملة لعدة قطاعات. وذكر الوفد أنه مهتم بمعرفة مدى النجاح في إنجاز هذه الأدوار في البلدان التي تكون في أمس الحاجة إليها.

٦٠ - وأكد أحد الوفود أنه في حين أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيبين الأولويات الاستراتيجية الدولية للصندوق، فإن الأولويات الوطنية ينبغي أن تظل هي المحددات الأساسية التي تشكل البرنامج القطري، وينبغي للإطار التمويلي أن يساعد على تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات التي تجابهها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. وأضاف الوفد أن مدى تحقق النواتج والنتائج سيتوقف على مستوى الموارد المتاحة للصندوق. وحث مجتمع المانحين على الوفاء بالتزاماته في تعبئة الموارد اللازمة لبلوغ الغايات المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتيجة لاستعراض المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. وذكر الوفد أنه يفضل السيناريو الثاني للموارد. وأعرب وفد آخر عن قلقه بشأن التخفيضات البرنامجية في بلده وعن أمله في أن تسير الأمور عاجلا في عكس ذلك الاتجاه، وذكر أنه يتطلع إلى تعيين ممثل جديد للصندوق في بلده. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى تدريب موظفي الصندوق وموظفي بلدان البرامج على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وتطرق الوفد إلى الفقرة ٥٥ من التقرير (DP/FPA/2000/6) فأعرب عن موافقته على وجوب إيلاء الانتباه إلى كفالة ألا يسبب الإطار التمويلي أي نوع من المشروطية وألا تنتج عنه أي تحريفات للأولويات أو أي تغييرات في النظام الحالي لتخصيص الموارد. وفي معرض الإشارة إلى تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، أوضح الوفد أن عددا من البرامج في بلده قد تعين تأجيله. وأهاب بالبلدان المانحة أن تساهم في وقف اتجاه التناقص في الموارد.

٦١ - وذكر أحد الوفود أنه كان سيكون من المفيد التأكيد على الحقوق الإنجابية في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار إلى أنه يتفهم الصعوبة التي ينطوي عليها اختيار المؤشرات ولكنه سأل عما إذا كان الصندوق قد أخذ في الاعتبار مؤشرات أخرى، مثل عواقب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الهيكل السكاني. وأضاف الوفد أنه كان يأمل في أن طرح مؤشر أكثر رسوخا وفعالية بشأن نوع

الجنس. وأكد الوفد نفسه على أهمية الملكية الوطنية للعملية البرنامجية وذكر أنه ينبغي إدراجها على نحو واضح في استراتيجيات الإطار التمويلي. وفي معرض الإشارة إلى الغايات الجنسانية، ذكر وفد آخر أنه لا يكفي أن تكون هناك غايات اجتماعية؛ ففي الواقع أن الغايات الاقتصادية لازمة على الرغم من أنها قد لا تكون مشمولة تماما في مجال ولاية الصندوق. وركز الوفد على ضرورة أن تتشاور المكاتب القطرية التابعة للصندوق تشاورا وثيقا مع الحكومة لدى إعداد تقارير الإطار التمويلي. وأعرب أحد الوفود عن اغتباطه بأن الغايات الواردة ضمن الإطار التمويلي تستوعب ولاية الصندوق وتوصيات المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة. وذكر الوفد أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام في الإطار التمويلي لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومشددا على ضرورة وجود البعد الجنساني في جميع الغايات التي يتوخاها الإطار التمويلي. وحث الوفد الصندوق على مواصلة صقل المؤشرات الجنسانية. وشجعه على استيعاب الدروس المستفادة في التوقيت المناسب.

٦٢ - ورغم أن أحد الوفود وافق على أن وضع أهداف كبيرة للإطار التمويلي المتعدد السنوات ووضع خطة عمل لتحقيقها هما أمران مشروعان، فقد لاحظ أنه سيكون من المفيد وضع خطة لحالات الطوارئ تفاديا للإحباط. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يساعد الإطار التمويلي المتعدد السنوات على زيادة موارد الصندوق مما يساعد بدوره في زيادة الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى البلاد التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بلدان أوروبا الشرقية. وأضاف أن المزية الأساسية للإطار التمويلي المتعدد السنوات تتمثل في أن الأهداف الاستراتيجية قد تم تحديدها مع مراعاة الأولويات القطرية.

٦٣ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على التعليقات البناءة والمفيدة التي أدلوا بها. كما شكرت الوفد الذي عرض أن يقتسم خبرة بلده في مجال الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وفيما يتعلق بالتعليقات المتصلة بالمؤشرات الجنسانية، أشارت إلى أنه تم اختيار المؤشر المتعلق بعدد النساء البرلمانيات نظرا إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين مشاركة المرأة في السياسة وحالتها الصحية الإنجابية. ومع ذلك سيقوم الصندوق بإعادة النظر في هذا المؤشر. وأعربت عن موافقتها على ضرورة أن تكون المرأة مشمولة بجميع أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي معرض ردها على استفسار يتعلق بمؤشرات نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أوضحت أن المؤشر المعياري المتعلق بفيروس نقل المناعة البشرية/الإيدز للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات قد أدرج في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بدراسة المسألة وسيقدم معلومات سيترجمها الصندوق إلى مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات. وفيما يتعلق

بمؤشرات الصحة الإنجابية، لاحظت أن فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع وافقت على ١٥ مؤشرا. وأصبح هناك مؤشرات أخرى متاحة نتيجة للاستعراض الذي قام به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. وذكرت أن منظمة الصحة العالمية ستقوم في غضون ٤ إلى ٦ أسابيع بعقد اجتماع بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وغيرها لمراجعة هذه المؤشرات. وفيما يتعلق بالافتقار إلى البيانات على الصعيد القطري، لاحظت أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد نظرت في المسألة حيث جرى التسليم بضرورة توفير بيانات جيدة ولا سيما من أجل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية الموحدة ومتابعة المؤتمرات العالمية. ووافقت على أنه من الضروري مساعدة جميع البلدان على وضع نظم بيانات و/أو تعزيزها. وأكدت أيضا أهمية موافقة جميع الشركاء في البلدان المستفيدة من البرامج على هذا المفهوم. وقالت إن لصندوق السكان مزية امتلاكه إطار العمل المنطقي، وإن الصندوق يشدد على أهمية توفير التدريب لموظفيه ولنظرائهم الوطنيين. وتؤكد عمليتا التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضرورة وجود نظم وبيانات يعتمد عليها. وبالمثل، فإن لجنة التنسيق الصحية التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان أكدت أيضا أهمية وجود نظم بيانات خالية من العيوب. ووافقت على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في القيام بهذه الجهود.

٦٤ - وأثنت على العمل الذي قام به مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية، وعلى رئيسة مكتب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج التي قادت الجهود التي قام بها الصندوق لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشارت إلى أن صندوق السكان مستعد للتعلم ورحبت بالاطلاع على خبرات الوكالات الأخرى. ولاحظت أنه يجري التخطيط لاجتماع مع كندا وهولندا والمملكة المتحدة وغيرها من البلدان وأن الاجتماع سيتيح فرصة لمواصلة مناقشة بعض المسائل الرئيسية التي أثارها المجلس التنفيذي مثل مسألة إسناد النتائج إلى الموارد والربط بينها. ولاحظت أن عددا من التقارير السنوية لعام ١٩٩٩ التي وردت من المكاتب القطرية لصندوق السكان كانت تدل على أن هناك جهودا جادة تبذل من أجل التركيز على النتائج، مما يبشر بالخير في المستقبل، رغم أن المكاتب القطرية لم تضع جميعها أهدافا كمية لها في الوقت الحاضر. وأشارت إلى أن البرامج القطرية الأحدث تستخدم نهج إطار العمل المنطقي مع الأهداف والمقاصد والمخرجات والمؤشرات، في حين أن صندوق السكان سعى في حالة البرامج القطرية الأقدم إلى اعتماد أهداف ومقاصد ومخرجات قابلة للقياس في منتصف الدورة البرنامجية.

٦٥ - وفيما يتعلق بسيناريوهات الموارد المعروضة في وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ذكرت أن صندوق السكان يعتقد أن السيناريوهَين المطروحَين يتسمان بالواقعية وقابلية التنفيذ رغم أن بعض الوفود تعتقد أنهما مغرقان في التفاؤل. وأشارت إلى أن الصندوق يتوقع أن يحصل في عام ٢٠٠٠ على موارد تكميلية تبلغ نحو ٤٠ مليون دولار. وسيعلن الصندوق غدا عن استلامه مساهمة كبيرة من مؤسسة ذائعة الصيت من أجل دعم أنشطة الصندوق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين في أفريقيا، ولا سيما في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت إلى أنها تلقت دعوة في مطلع هذا العام لحضور اجتماع لمؤسسات خاصة في سياتل وأثار إعجابها أن عِلمت أن هذه المؤسسات تقدم نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا في ميدان السكان، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وأضافت أنه من المتوقع أن تصبح مؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد في العام المقبل إحدى المؤسسات الرائدة الرئيسية في تقديم المنح في هذا المجال. وأشارت إلى أن بعض هذه المساعدة من المتوقع أن يجري تحويله عن طريق صندوق السكان. وفي حالات أخرى، سيجري تقديم الدعم لبرامج موازية للبرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وستقوم البلدان المستفيدة من البرامج بزيادة مواردها المخصصة للبرامج القطرية وهو جهد محمود. وأكدت أن الصندوق يستطيع تنفيذ موارد إضافية. وفي معرض إشارتها إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات التي وافق عليها المجتمع الدولي، أكدت أيضا على المسؤولية الجماعية لجميع الشركاء في عملية التنمية. ولاحظت أنه يبدو أن هناك افتقارا للإرادة والالتزام السياسيين. لذا فقد حثت المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٦٦ - وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم وذكرت أن صندوق السكان أحاط علما بالتعليقات الواردة على الأولويات وتوزيع الموارد. وأشارت إلى أن الصندوق سيقوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بناء على طلب المجلس، بإعداد تقرير عن استعراضه لنظام توزيع الموارد. وأكدت للمجلس أن الأولويات الوطنية تمثل أهم اعتبار في تحديد عمليات توزيع الموارد على الصعيد القطري. وأشارت إلى أن الصندوق يدرك أهمية التوزيع العادل لمبالغ العجز في الموارد فيما بين البرامج. وأكدت أن الأولويات الوطنية هي التي تحدد أولويات البرامج القطرية وأن حكومة كل بلد هي التي تتحكم بزمام الأمور. وأضافت أن الصندوق يتخذ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن الإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات دليلا يُهتدى به.

٦٧ - وقدم مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم الشاملة والمفيدة. وأشار إلى أن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات عملية آخذة في التطور وأنه ينبغي اعتبار وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات عملا قيد التنفيذ. ولاحظ أن الصندوق منظمة للتعلُّم وأنه سيواصل هذا التعلُّم أثناء مسيرة تطور الإطار التمويلي المتعدد السنوات. كما قدم شكره للوفد الذي عرض اقتسام خبرة بلده من عملية ميزنة مشابهة قائمة على تحقيق النتائج تتولى القيام بها وزارة التعاون الخارجي والتنمية. وأشار إلى أن العلاقات القائمة بين المخرجات والاستراتيجيات يمكن توسيع نطاقها في تقرير الأربع سنوات لبيان العناصر التي تحقق نتائج والعناصر التي لا تحقق نتائج وسبب ذلك. وفيما يتعلق بالعلاقات القائمة بين النتائج والموارد أقر بأن المسألة معقدة واتفق مع الوفد الذي حذر من الربط بين إحدى النتائج وأحد الموارد أو من جعل هذه العلاقة قضية شرطية. وذكر أن الصندوق سيواصل دراسة مسألة ربط نتائج محددة بموارد محددة وتقصِّي جوانب هذه المسألة. كما يقوم الصندوق بتحسين نظمه للترميز. وسيركز أثناء تنفيذه للإطار التمويلي المتعدد السنوات على النقاط الرئيسية التالية: التدريب على المستوى القطري؛ و ''شراء حصص'' والتزام الجميع؛ والجداول الزمنية للتنفيذ؛ والتعاون مع جميع الشركاء؛ ومساهمات البلدان المستفيدة من البرنامج والمرونة في تمثل الأولويات الوطنية؛ والمشاركة الوثيقة للمجلس التنفيذي، بما في ذلك ما يتم من خلال الإحاطات الإعلامية؛ والمشاورات غير الرسمية ووضع التقارير. واختتم كلمته بالتأكيد للمجلس أن الصندوق أحاط علما بالتعليقات الواردة على خطة تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأنه سيعمل لتحسينها.

٦٨ - وشكرت رئيسة مكتب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم المفيدة والبناءة. وأكدت أن تطوير الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا يزال يمثل عملية تعلُّم للصندوق وأشارت إلى أنه، في معرض التحضير للإطار التمويلي المتعدد السنوات، استفاد الصندوق كثيرا من مدخلات وتوجيهات المجلس التنفيذي. وقدمت شكرها للوفود التي اقتسمت خبرات بلادها وبشكل خاص الوفود التي قدمت الدعم للصندوق من أجل تطوير الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ورحبت أيضا بالعرض الذي قدمه وفد آخر لاقتسام خبرات وزارة التعاون الخارجي والتنمية في بلاده في مجال الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وأشارت إلى أن الصندوق حاول أن يبقي الإطار بسيطا وخاليا من التعقيد كما لا يفرض عبئا ثقيلا على المكاتب القطرية وعلى شركاء الصندوق. وأشارت إلى أن الصندوق يتمتع بمزية كونه قادرا على بناء الإطار التمويلي المتعدد السنوات على أطر عمل منطقية تستند أصلا إلى كل من الصعيد المشترك بين البلدان والصعيد القطري

والبرنامج الفرعي. ووافقت على ضرورة اختبار الإطار في الحالات القطرية، وذلك بمشاركة المكاتب القطرية والشركاء الوطنيين. وذكرت أن الصندوق أحاط علما بالتعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن تحسين المؤشرات، وأشارت إلى أن المؤشرات المتعلقة بأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات تعكس مؤشرات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات والتقييمات القطرية الموحدة ومؤشرات فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وذكرت أن المؤشرات التي اختيرت من أجل الإطار التمويلي المتعدد السنوات هي تلك الخيارات الألصق بالمجالات المحددة التي يسهم فيها الصندوق. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجنسانية، أشارت إلى أن مناقشات كثيرة سبقت اختيارها، مما أدى إلى اتخاذ قرار باعتماد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفا بالإضافة إلى تعميم المنظور الجنساني في جميع المجالات. وقد كان هذا الأمر يعكس الأهمية التي يعلقها الصندوق على المسألة. وبعد أن يدلي أعضاء المجلس بتعليقاتهم سيقوم الصندوق بمراجعة تلك المؤشرات. وأضافت أن الصندوق يدرك أهمية المؤشرات الاقتصادية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكنه حاول اختيار تلك المؤشرات التي يسهم فيها الصندوق إسهاما مباشرا.

٦٩ - وأشارت إلى أن صندوق السكان يدرك الضرورة الملحَّة لتعزيز نظم البيانات الحالية ووضع خطوط أساسية واقعية للمؤشرات. وذكرت أن دراسات الجدوى التي قام بها الصندوق تدل على ضرورة إنجاز جانب كبير من الأعمال على الصعيد القطري لبناء نظم البيانات المذكورة وأن البرامج القطرية لصندوق السكان ستركز الاهتمام على هذا المجال. ولاحظت أن حالة البيانات قد تجعل من الصعب إعداد تقارير عن النتائج في العام الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لذا فإن الصندوق يقترح وضع تقرير عن عملية تنفيذ الإطار، على أنه لن يدخر جهدا من أجل وضع تقرير عن النتائج المتوفرة. ووافقت على الأهمية التي يعلقها المجلس التنفيذي على وضع تقارير منتظمة وصريحة وتحليلية، وشددت على أن الصندوق ملتزم بنفس القدر بتحقيق نتائج، بيد أنه يدرك ضرورة التحلي بالواقعية من ناحية البيانات الحالية. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي بشأن موعد إصدار تقرير الأربع سنوات للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٧٠ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/٩ - الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي

١ - **يؤكد من جديد** مقرره ٩٩/٥ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - **يحيط علما** مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/6)؛

٣ - **يرحب** بما حققه صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد المقر وعلى الصعيد الميداني، من إنجازات هامة فيما يتعلق بوضع إطار تمويلي متعدد السنوات؛

٤ - **يرحب** بالمنحى الاستراتيجي للإطار التمويلي المتعدد السنوات ويتطلع إلى مواصلة تنفيذه؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تنفذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مع مراعاة الآراء المعرَب عنها في المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ ومقرراته السابقة ذات الصلة؛

٦ - **يحيط علما** بمخططات التمويل المقترنة بإطار النتائج من حيث أنها تجسد أهداف الصندوق فيما يتصل بتعبئة الموارد ويشجع جميع البلدان التي بوسعها مساعدة الصندوق على بلوغ الرقم الكلي لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وهو ١,٤٣٤ مليون دولار أن تفعل ذلك؛

٧ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، تقديرات مستوفاة لموارد الميزانية العادية والموارد التكميلية في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٨ - **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقوم في ظل التشاور مع المجلس التنفيذي، بتقييم حالة الموارد الفعلية والمسقطة بصفة منتظمة على أن يأخذ في الاعتبار الموارد التي يتلقاها على سبيل الإسهام في كفالة فعالية البرامج، ومن ثم يحثه على تشجيع جميع البلدان القادرة على زيادة اشتراكاتها في الصندوق على أن تفعل ذلك؛

٩ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، تطوير وصقل الإطار التمويلي المتعدد السنوات بوصفه أداة إدارية استراتيجية متاحة على صعيدَي

المؤسسات والبلدان وتدمج بين أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونواتجها بهدف زيادة الموارد الأساسية، وذلك مع مراعاة الخبرات المكتسبة في تنفيذ الإطار فضلا عن الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، والتي تدعو إلى جملة أمور من بينها،

(أ) تحسين النواتج والمؤشرات المحددة زمنيا؛

(ب) تحسين الصلات بين الاستراتيجيات والأهداف والنواتج؛

(ج) موالاة بحث منهجية تقديم العلاقة بين النتائج والموارد المتاحة مع التسليم بعدم وجود صلة إحصائية مباشرة بين كل من الموارد وكل من النتائج؛

(د) مواصلة تطوير استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد؛

١٠ - **يؤكد من جديد** الحاجة إلى مشاركة البلدان التي تنفذ فيها برامج مشاركة كاملة في جميع مراحل وضع إطار النتائج ورصد تنفيذه وتقديم تقارير عنه؛

١١ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم كل عام، في الدورة السنوية، اعتبارا من سنة ٢٠٠١ فصاعدا، بالاقتران مع إعلان التبرعات الأساسية للصندوق وحسبما تنص عليه الفقرة ٨١ من الوثيقة DP/FPA/2000/6 تقريرا عن ما يلي:

(أ) التقدم المحرز سنويا في المساهمة في بلوغ الغايات وتحقيق النواتج المحددة في إطار النتائج؛ و

(ب) حالة التنفيذ المالي لإطار الموارد؛

١٢ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ وكل عام بعد ذلك بتقرير عن عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وصقله؛

١٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ تقريرا تفصيليا عن النتائج المحرزة في دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات وعن الدروس المستفادة وآثارها على تحديد أولويات إطار الدورة التالية وعلى عملية صوغه مع مراعاة ضرورة المواءمة بين دورات الإبلاغ لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

رابعا – التزامات التمويل تجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان من الرئيس

٧١ – افتتح رئيس المجلس التنفيذي الاجتماع التمويلي الأول لصندوق الأمم المتحدة للسكان ووصفه بأنه علامة على اللحظة التاريخية التي نجتازها. وقال إنه معروض على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع معنونة تقرير عن التبرعات المقدمة للموارد العامة للصندوق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4). وكان المجلس قد انتهى في المقرر ٥/٩٩ إلى عقد الاجتماع التمويلي الأول للصندوق أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، حسبما ورد في الفقرة ١١ (ب) من المقرر ٢٤/٩٨. وحُددت الدورة العادية الثانية في الوقت الذي ستعلن فيه جميع الدول الأعضاء بصندوق الأمم المتحدة للسكان تبرعاتها إلى الصندوق على النحو التالي: تبرع نهائي للسنة الحالية؛ وتبرع نهائي أو إشارة إلى التبرع للسنة التالية وتبرع نهائي أو مؤقت للسنة الثالثة بالنسبة للذين بإمكانهم ذلك. وبالإضافة إلى هذا ستشير البلدان الأعضاء أيضا إلى جداول السداد للسنة الحالية. وذكر الرئيس أن جميع الدول الأعضاء بالصندوق مطالبة بإبلاغ الأمانة بتبرعاتها الأساسية، كتابة، في موعد غايته ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ لتسهيل الإعداد للاجتماع التمويلي.

بيان من المديرة التنفيذية

٧٢ – رحبت المديرة التنفيذية بأعضاء المجلس التنفيذي في الاجتماع التمويلي الأول للصندوق. وعند عرضها للوثيقة DP/FPA/2000/CRP.4، أسهبت في عرض بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالموارد الذي جرى في وقت سابق من اليوم أثناء بيانها الاستهلالي المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات. وشدّدت على مسؤولية أعضاء المجلس التنفيذي في الوفاء باحتياجات الإطار التمويلي المتعدد السنوات من الموارد. وأوضحت أن الصندوق، خلال عملياته التي امتدت ٣٠ عاما، جمع أكثر من ٤,٨ بلايين دولار ثم وجهها للمساعدة المقدمة في المجال السكاني إلى أكثر من ١٥٠ بلدا. وكان تقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فضلا عن الدعم القوي المقدم من البلدان المانحة، سببين ملائمين لتبرير بعض التفاؤل بأنه في إمكانها معا تحقيق أهداف الموارد للإطار التمويلي المتعدد السنوات اللازمة للمساعدة على تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٣ – وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، ففي ضوء النتائج الأولية لعملية إعلان التبرعات والمعلومات الواردة من البلدان التي لا تستطيع إعلان تبرعاتها في نيسان/أبريل، من المقدر أن تبلغ الموارد العامة نحو ٢٥٠ مليون دولار. ويمكن تنقيح ذلك الرقم كلما أعلن المزيد من البلدان عن

تبرعاته. وقد تحدد هدف التمويل القائم على أساس الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٠ بالنسبة للموارد العامة بمبلغ ٢٧٥ مليون دولار. ويشعر الصندوق بالامتنان لأن أعضاء المجلس التنفيذي سيسعون إلى التأكد من أن الهدف سيتحقق.

٧٤ - ثم أعربت المديرة التنفيذية عن سرورها البالغ لأن عددا من المانحين قد أشار إلى زيادات كبيرة في تبرعاتهم العامة لعام ٢٠٠٠ وأن مانحين عديدين أعلنوا تبرعات لسنوات عديدة، ومنهم بلجيكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتقدم الوثيقة DP/FPA/2000/CRP.4 تفاصيل عن ذلك وعن نتائج أخرى لعملية إعلان التبرعات. وستزيد بلدان عديدة، لا سيما أيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، ولكسمبرغ تبرعاتها. وبعض الزيادات كبيرة. فعلى سبيل المثال، تزيد بلجيكا تبرعها بنسبة ٦٥ في المائة، وفرنسا بنسبة ١٤ في المائة، وغانا بنسبة ٢٥ في المائة، وأيرلندا بنسبة ٥٠ في المائة، ولكسمبرغ بأكثر من ١٢ في المائة. كما أعلنت الولايات المتحدة تبرعها بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وقامت بالفعل بسداد مبلغ ٢١,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٠. وستُبقي هولندا والدانمرك على مستوياتها المرتفعة لتمويل الصندوق. وأشارت إيطاليا أيضا إلى أنها ستُبقي على مستوى تبرعها القائم على أساس الزيادة الكبيرة البالغة ١٢٠ في المائة التي أعلنتها في عام ١٩٩٩. وتجري مناقشات أيضا مع بعض المانحين بشأن مصادر أخرى لإيرادات الأنشطة البرنامجية.

٧٥ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يشهد نموا قويا في الموارد التكميلية. وأضافت أنها ستعلن رسميا في اليوم التالي عن منحة كبيرة مقدمة من مؤسسة شهيرة لصالح البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق في أفريقيا. ومن المقدر أنه بفضل المنحة، علاوة على التمويل الآخر المتعدد الأطراف المقدم من صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، والمانحين الثنائيين ومؤسسات أخرى، ستزيد الموارد التكميلية للصندوق إلى نحو ٤٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، يبذل الصندوق قصاراه لتوسيع قاعدة مانحيه وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، حيث يتمثل الهدف في بلوغ ١٠٠ مانح، ويناشد الصندوق البلدان التي تُنفذ فيها البرامج تقديم مساهمة مالية إلى الصندوق إلى أقصى حد تسمح به ظروفها. كما أعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها للتقرير الذي يفيد بأن بلدانا عديدة، مثل الجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، قد دخلت في اتفاقات لتزويد برامجها القطرية بمقدار كبير من التمويل المشترك/التبرعات المقدمة للصناديق الاستئمانية، وذلك علاوة على تبرعاتها المعلنة للموارد العامة. وفي حالة مصر، قُدم مبلغ ١,٨ مليون دولار بالفعل لهذا الغرض.

٧٦ - وكنتيجة للنشاط المبذول في جمع الأموال، أعلن للمرة الأولى أن الصندوق قد حُدد كمستفيد من وصية إرث تبلغ ٣٥ مليون دولار. ووفقا لشروط وصية التوريث، أنشئ حساب استئماني يتلقى بموجبه الصندوق الفوائد سنويا عن المبلغ الأساسي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، يُقدر الصندوق بتحفظ أنه سيضيف نحو مليوني دولار إلى موارده العامة.

٧٧ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها الكبير للمانحين ووجهت شكرا خاصا إلى المانح الأول للصندوق وهو اليابان. وقالت إن الصندوق فخور بأن تكون اليابان هي المانح الأول له، وأنها التي واصلت، برغم التقلبات الاقتصادية، التزامها إزاء الأنشطة السكانية والصندوق. ويشعر الصندوق بأكبر امتنان للدعم المقدم. وذكرت أن هولندا، وهي المانح الثاني للصندوق، تستحق بدورها إشادة خاصة. ثم أشارت إلى البيئة الإيجابية والحميمة لمنتدى لاهاي الدولي، الذي عُقد في شباط/فبراير ١٩٩٩، الذي ساعدت هولندا بسخاء في تنسيقه ودعمه ماليا. وكانت هولندا قوة دافعة وأظهرت ريادتها العالمية في مجال السكان، والصحة الإنجابية، والمنظور الجنساني، بما في ذلك التشريع الذي أصدره البرلمان بتخصيص ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة السكانية. وأعربت عن عميق تقديرها للمانح الثالث للصندوق وهو الدانمرك. حيث قدمت الدانمرك دعما ماليا كبيرا ولكنها اضطلعت فوق ذلك بحوار هام يجري بشأن السياسات.

٧٨ - ثم تطرقت المديرة التنفيذية إلى العلاقات الهامة القائمة، وأشارت بصفة خاصة إلى النرويج، التي كانت أحد الداعمين للصندوق لفترة طويلة، وهي تقدم سنويا تبرعا كبيرا لتمكين الصندوق من الاضطلاع بمهمته الحيوية. كما أفاد الصندوق كثيرا من التوجيه الفني الذي تقدمه النرويج، بما في ذلك الدعم القيِّم للتمويل المشترك المقدم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي وتنسيق البرامج معها. ووجهت الشكر إلى ألمانيا معربة عن ثقتها في أنها ستفعل كل ما في وسعها لزيادة تبرعها في العام المقبل. كما وجهت شكرها الخاص إلى الولايات المتحدة، التي عادت كأحد المانحين وسددت تبرعها المعلن لعام ٢٠٠٠ بالكامل بل وأعلنت تبرعها أيضا لعام ٢٠٠١. وحثت المانحين الآخرين إلى السعي إلى سداد تبرعاتهم المعلنة في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - وأعربت عن تقديرها العميق للمملكة المتحدة، التي أعلنت للصندوق تبرعها الأول المتعدد السنوات في إطار النظام الجديد لإعلان التبرعات. وقد أشارت المملكة المتحدة إلى أنها ستزيد تبرعها في عام ٢٠٠٢، ويقدر الصندوق بصفة خاصة الحوار الفني مع المملكة المتحدة بشأن مجموعة من المسائل. وقدمت المديرة التنفيذية تقديرا خاصا للسويد، التي أعلنت عن زيادة ملموسة وكذلك عن تبرع لسنوات عديدة، وكانت جهودها مفيدة للغاية

للصندوق فيما يتعلق بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات وبطرق عديدة أخرى. وأعربت عن امتنانها الشديد لفنلندا لدعمها. حيث لم تواصل فنلندا فقط تقديم تبرع كبير إلى الصندوق والمشاركة في برامج الصندوق، بل كانت سباقة إلى تقديم تمويل مخصص وميسر كان نافعا للغاية. وقالت إنها تشعر بامتنان شديد لسويسرا، وهي شريك راسخ للغاية، وتقدم دعما كبيرا للصندوق. كما وجهت الشكر إلى كندا وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم منها، بما في ذلك بدء الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعربت عن أملها في أن تستأنف كندا عند انتعاشها من العقبات الاقتصادية المحلية تمويلها للسكان والصحة الإنجابية في العام المقبل وبالمستويات السابقة.

٨٠ - وأعربت عن تقديرها العميق لكل من أيرلندا، وبلجيكا، ولكسمبرغ، لتقديم زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٠. وهو بمثابة عون كبير للصندوق. وأثنت على لكسمبرغ لبلوغها في عام ٢٠٠٠ الهدف المعتمد لتقديم ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشادت بإيطاليا التي قدمت زيادة كبيرة جدا في عام ١٩٩٩ ولزيادة تبرعها في عام ٢٠٠٠. ويتطلع الصندوق إلى مواصلة تطوير علاقته الوثيقة مع إيطاليا عبر السنوات القليلة المقبلة. ووجهت الشكر إلى فرنسا لكونها مانحا نشيطا ولاستحداثها حافظة كبيرة للدعم المتعدد الأطراف والثنائي. وأعربت عن تقديرها لصلة العمل الوثيقة مع فرنسا وعن ثقتها في أن فرنسا ستزيد دعمها باطراد. كما أعربت عن امتنانها الشديد للدعم المستمر من استراليا، لا سيما المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة للبلدان في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وعن امتنانها لنيوزيلندا لتبرعها المعلن لسنوات عديدة وزيادة مستوى الدعم. ثم عن تقديرها العميق لجميع البلدان المانحة الأخرى التي أعلنت تبرعها بالفعل للصندوق وهي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، واسبانيا، وأوغندا، وآيسلندا، والبرتغال، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، وغانا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وماليزيا، وملديف، ومنغوليا، وميانمار، والنمسا، ونيبال، والهند.

٨١ - واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى جميع البلدان للوفاء بالتزاماتها، ولدورها في عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأبلغت المجلس التنفيذي عن اتباع أسلوب حديث مبتكر يتمثل في إمكانية تقديم التبرعات إلى الصندوق عن طريق زيارة موقع الصندوق على الشبكة حيث أنشأت لجنة الولايات المتحدة لصندوق السكان وصلة ترتبط بمجمع متاجرها - وسيذهب جزء من أرباح أي مشتريات من أي من المتاجر البالغة ٢٠٠ متجر إلى

الصندوق. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق قد بذل بالفعل كل ما في وسعه لجمع الموارد.

عرض مقدم من رئيس شعبة تنمية الموارد

٨٢ - أشار رئيس شعبة تنمية الموارد في ملاحظاته الاستهلالية إلى أن التقرير المعد بشأن التبرعات المقدمة إلى الموارد العامة للصندوق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4) يمثل مجمل التبرعات المعلنة الواردة كتابة عند اختتام الأعمال في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، بما في ذلك التبرعات المعلنة الواردة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ٢٠٠٠ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وأفضل تقديرات الصندوق للتبرعات المعلنة من المانحين الذين ليسوا بعد في موقف يمكنهم من إعلان التبرعات. وقد استخدم سعر الصرف للأمم المتحدة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ لتقدير القيمة المقابلة بدولارات الولايات المتحدة للتبرعات المعلنة بعملات عدا دولار الولايات المتحدة. ولم ترد في التقرير تبرعات إضافية معلنة اعتبارا من ٢٧ آذار/مارس. وضم التقرير ثلاثة أجزاء: عرض الفرع الأول حجم الموارد الأساسية واتجاهاتها وأهدافها؛ وركز الفرع الثاني على إمكانية التنبؤ بها؛ وناقش الفرع الثالث خفض الاعتماد الشديد على عدد محدود من المانحين.

٨٣ - وفيما يتعلق بمستوى الموارد، أشار إلى أن الجدول ١ (DP/FPA/2000/CRP.4)، يقدم معلومات بشأن وضع إيرادات الصندوق. وشملت البيانات الرئيسية: ٤٥ إعلانا خطيا بتبرعات لعام ٢٠٠٠. وتمثل هدف الصندوق في ١٠٠ مانح لعام ٢٠٠٠؛ و ١٣ إعلانا للتبرعات لسنوات عديدة؛ وهدف إجمالي للموارد العامة لعام ٢٠٠٠ يبلغ ٢٧٥ مليون دولار ويتألف من نحو ٢٤٢ مليون دولار استنادا إلى التبرعات المعلنة والتقديرات، ومليوني دولار كفوائد من الحساب الاستئماني، و ٣ ملايين دولار من الفوائد ورصيد يبلغ ٢٨ مليون دولار للوفاء بهدف الموارد العامة لعام ٢٠٠٠. ويعرض الجدول ٢ جدول السداد. وأكد أن الولايات المتحدة قد سددت المستحق عليها فعلا وبالكامل وسدد بعض المانحين الرئيسيين الآخرين مدفوعات الربع الأول من السنة. وأشار إلى أن الجدول ٣ يبين الاحتياجات المسقطة من الموارد لتنفيذ السيناريو ١ والسيناريو ٢ حسب الإشارة الواردة في التقرير بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/FPA/2000/6). واستنادا إلى الأداء السابق، كما أشير في الجدول ٤ (DP/FPA/2000/CRP.4)، ومع اقترانه بأهداف برامج الصندوق كما وردت في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن الصندوق يعتبر في موقف سليم للنمو في الأجل الطويل.

٨٤ - ويوضح الشكل ٢ (DP/FPA/2000/CRP.4) أن تبرعات المانحين كنسبة مئوية من الموارد العامة الإجمالية آخذة في الاتساع على نحو ما تدل عليه الزيادات الواردة من أيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، ولكسمبرغ، وبلدان أخرى. ويعرض المرفق الثاني اتجاه الموارد التكميلية. ويشهد الصندوق نموا قويا في الموارد التكميلية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ومن المحتمل مقابلة المكاسب جزئيا بنمو أبطأ في الموارد العامة المحتمل أن تتوافر في عام ٢٠٠٠. ويعرض المرفق ٣ الإيرادات الإجمالية منذ عام ١٩٩٩ ويبين هدف الصندوق من الموارد الإجمالية لعام ٢٠٠٠ البالغ ٣١٥ مليون دولار.

بيانات الوفود

٨٥ - في أعقاب إلقاء الرئيس والمديرة التنفيذية ورئيس شعبة تنمية الموارد لبياناتهم الاستهلالية، طلب الكلمة ٢٤ وفدا لإعلان تبرعاتهم و/أو تبرعاتهم المعلنة لسنوات عديدة للصندوق، وكذلك للإدلاء بتعليقات عامة على اتجاهات الموارد، وهو الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأعمال الصندوق. ورحبت الوفود بالاجتماع التمويلي الأول للصندوق عن تأييدها الكامل لأعمال الصندوق والتزامه بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ويورد الموجز أدناه الوفود حسب ترتيب كلماتها.

٨٦ - وقد أشار وفد **غانا** إلى أن تنسيق الاجتماعات التمويلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان سيعزز عمل المجلس التنفيذي.ودعا البلدان الأعضاء إلى العمل على وقف الاتجاه إلى الانخفاض في موارد الصندوق. وذكر أنه ما لم يكفل للصندوق موارد أساسية متزايدة ويمكن التنبؤ بها من أجل أعماله، فلن يمكن تحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات أو الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تشكل ولاية الصندوق. وبالرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة، زادت غانا من تبرعاتها المقدمة إلى الصندوق بنسبة ٢٥ في المائة عن رقم العام السابق وسوف تسدد المبلغ بالكامل في الربع الثالث من العام. كما أن غانا تأمل في الإبقاء على هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٣.

٨٧ - وأعلن وفد **هولندا** أن دورة التمويل ستوفر المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتبرعات وكذلك إمكانية أكبر للتنبؤ بوضع إيرادات الصندوق. وكلا الجانبين هام فيما يتعلق بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار الوفد إلى أنه لا ينبغي معالجة موضوعي التبرعات المعلنة لسنوات عديدة والإطار التمويلي المتعدد السنوات، كمسألتين منفصلتين وأكد أن نجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات مرتبط ارتباطا قويا بالتبرعات المعلنة من المانحين. كما أعرب الوفد عن امتنانه لإعلان ١٣ بلدا تبرعات معلنة لسنوات عديدة ولأن بلدانا عديدة

قد زادت تبرعاتها. وأشار الوفد إلى أن هناك مجالا حتى لزيادات أكبر ثم أعرب عن أمله في إمكانية الإيحاء للبلدان المانحة ذات الأداء المنخفض بزيادة تبرعاتها. وشدد وفد هولندا على أنه كان داعما قويا للصندوق وسيستمر في ذلك. وأعلن الوفد أن تبرعه لعام ٢٠٠٠ سيكون ٧٨,٥ مليون غيلدر هولندي (نحو ٣٣ مليون دولار) وأن التبرعات للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ ستكون عند نفس المستوى على الأقل.

٨٨ - وقال وفد **أيرلندا** إن من المشجع أن تزيد الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٩، وأثنى على الصندوق للجهود التي يبذلها. ولاحظ الوفد أن أيرلندا قد زادت تبرعها للصندوق في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥٠ في المائة، مما يبين التزامها إزاء التنمية والعلاقات المتعددة الأطراف ولا سيما إزاء الصندوق. كما أكد الوفد أن إمكانية التنبؤ بالموارد أمر أساسي من أجل الإدارة السليمة وللتوصل إلى نتائج جيدة. وأعرب عن تقديره لجهود الصندوق في وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار إلى أن أيرلندا ليست في وضع يمكّنها من إعلان تبرع لسنوات متعددة. وقد بلغ تبرع أيرلندا للصندوق لعام ٢٠٠٠ الحالي ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه أيرلندي (نحو ٧٣٨ ٠٠٧ دولار) وسيتم السداد بنهاية نيسان/أبريل.

٨٩ - وأعرب وفد **الولايات المتحدة الأمريكية** عن التزامه المستمر إزاء الصندوق معترفا بالدور الرئيسي للصندوق في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوصيات مؤتمر استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات، وخاصة فيما يتعلق بتقديم خدمات عالية الجودة وطوعية في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية إلى النساء والرجال في جميع أنحاء العالم. ويسر الولايات المتحدة أن تعلن عن تبرعها لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ٢١,٥ مليون دولار، وقد سُدد بالكامل بالفعل، إضافة إلى الإعلان عن التبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠١. وأكد الوفد دعمه للصندوق مشيرا إلى أن العوامل التي تؤثر على القرار باستئناف تمويل الصندوق تمثلت في الدور القوي للدعوة الذي يضطلع به الصندوق في ميدان الصحة الإنجابية والتغيير الملموس الذي أسفرت عنه برامج الصندوق إزاء رفاه السكان في جميع أنحاء العالم. وخلال السنة الماضية، أيد بعض أعضاء الهيئة التشريعية الأمريكية استئناف تمويل الصندوق وقيل إن أفراد دوائرهم الانتخابية قد تحدثوا إليهم بشأن التغيير الملموس الذي أحدثه الصندوق فيما يتعلق بمواضيع معينة. وذكر الوفد أن قصص النجاح هذه المستقاة من الميدان قد جعلت مهمة بناء التأييد للصندوق أكثر سهولة.

٩٠ - وقال وفد **السويد** إنه من المشجع أن اتجاه الانخفاض في موارد الصندوق يمكن وقفه في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن قلقه فيما يتعلق بالعدد المحدود من المانحين، وأكد الحاجة إلى

توسيع قاعدة المانحين للصندوق. ولبيان التزامها بأعمال الصندوق وبعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أعلنت السويد تبرعها لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ١٤٥ مليون كرونر سويدي (نحو ١٦,٦ مليون دولار)، بزيادة نسبتها ٥ في المائة عن تبرعها لعام ١٩٩٩. وأشار الوفد إلى أن مبلغين متساويين سيسددان إلى الصندوق في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وستساهم السويد بنفس المبلغ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٩١ - وأكد وفد **بلغاريا** الدور الرئيسي للصندوق في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمؤتمر استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات. وذكر الوفد أن الصندوق قد تعرّض لعملية إصلاح واسعة النطاق ولكن الموارد لم تلاحق أنشطته المقررة. وشدد الوفد على الحاجة إلى وقف إتجاه الانخفاض في موارد الصندوق. وذكر أنه أعلن التزاما حاسما للصندوق لعام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تزيد المبالغ لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٩٢ - وأعرب وفد **جمهورية كوريا** عن أمله في أن يساعد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الصندوق على تأمين الموارد التي يحتاجها للاضطلاع بأعماله في مجال تحسين نوعية الحياة والصحة الإنجابية للبشر في البلدان المشمولة بالبرامج. وستتبرع جمهورية كوريا بمبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار إلى الموارد الأساسية للصندوق لعام ٢٠٠٠. وسيجري السداد في النصف الثاني من العام. وأشار الوفد إلى أنه في حين أن ليس بإمكانه إعلان التبرعات لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فإن جمهورية كوريا تأمل في زيادة تبرعها في السنوات المقبلة.

٩٣ - وأعلن وفد نيوزيلندا أنه قدم تعهدا متعدد السنوات بالنسبة لفترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، تم تدفع مبلغ ١,٣ مليون من الدولارات النيوزيلندية (حوالي ٠٦٨ ٦٣١ دولارا) في شباط/فبراير. وسوف يبقى على تعهده بالنسبة للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ في نفس المستوى وهو ١,٣ مليون من الدولارات النيوزيلندية. وأشار الوفد إلى أنه رغم أن نيوزيلندا حافظت على تعهدها بالنسبة للعام ٢٠٠٠ بنفس مبلغ عام ١٩٩٩، فقد انخفضت قيمة هذا المبلغ بدولار الولايات المتحدة بفعل تقلبات العملة وقوة الدولار الأمريكي. وتساءل الوفد عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما هو الشأن بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيعتمد استراتيجية تسمح بتبني عملات بخلاف دولارات الولايات المتحدة بهدف الاحتماء من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

٩٤ - وأعرب وفد فرنسا عن سعادته معلنا عن تقويم مساهمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمبلغ ٨ ملايين فرنك فرنسي (حوالي ١,٢ مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة

١٤ في المائة بالعملة الوطنية. وسوف يسدد هذا المبلغ في أواخر الصيف. وأشار الوفد إلى أن هذه الزيادة تأتي في أعقاب زيادات أخرى تمت منذ عام ١٩٩٦، وأن فرنسا ستواصل زيادة تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان، رهنا بتوفر الأموال. بيد أنها ليست في وضع يسمح لها بالتعهد بالتزامات متعددة السنوات. وأكد الوفد دعمه لعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات ولأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٥ - وأثنى وفد النمسا على المديرة التنفيذية لما بذلته من جهود خلاقة لتعبئة الموارد لصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يخص عام ٢٠٠٠، تتعهد النمسا بدفع ٥ ملايين شلن نمساوي (حوالي ٧٠٠ ٣٥١ دولار)، وهو مبلغ يقل بنسبة ٢٢ في المائة عن مساهمتها لعام ١٩٩٩ البالغ قدرها ٦,١ ملايين شلنات نمساوية. ويعود الانخفاض إلى حاجة الحكومة النمساوية في تقليص الميزانية الاتحادية. ولم يستطع الوفد الإعلان عن تعهدات متعددة السنوات بسبب القوانين النمساوية المتعلقة بالميزانية. بيد أن الوفد أكد أن النمسا سوف تسعى إلى وقف هذا الاتجاه نحو الانخفاض وسوف تساهم بدرجة أكبر في صندوق الأمم المتحدة للسكان إذا توافر مزيد من الأموال في نهاية العام.

٩٦ - وأعلن وفد الدانمرك أن الاجتماع المتعلق بالتمويل خطوة هامة في عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعرب عن اقتناعه بأن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات من شأنها أن تجعل من صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة أكثر فعالية وقوة من حيث الإدارة والبرمجة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، أعلنت الدانمرك مساهمة بقيمة ٢٠٠ مليون كرونة دانمركية (حوالي ٢٦ مليون دولار)، وهو نفس المستوى الذي بلغته قيمة مساهمتها في عام ١٩٩٩. وأوضح الوفد أنه لا يستطيع حاليا الإعلان عن تعهد متعدد السنوات، بيد أنه قد يكون في مقدوره ذلك في العام المقبل.

٩٧ - وأشار وفد كندا إلى أنه لن يكون بوسعه الإعلان عن تعهده في الوقت الراهن. غير أن كندا تخطط لأن تكون مساهمتها على غرار السنوات السابقة، وسوف تسدد مساهمتها بسرعة وبالكامل بمجرد الموافقة على التخصيص الداخلي.

٩٨ - وأعلن وفد إيطاليا عن اغتباطه إذ يعلن عن زيادة بنسبة ٩ في المائة في مساهمتها بالنسبة لعام ٢٠٠٠. وتعهدت إيطاليا بدفع ٦ بلايين ليرة (حوالي ٢,٩ مليون دولار) وأشارت إلى أن تسديد ذلك المبلغ سيتم بالكامل في شهر تموز/يوليه. ورغم أنه ليس بمقدورها الإعلان عن تعهدات متعددة السنوات، فسوف تبقي على الأقل على حجم مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشار الوفد إلى أن بلده ملتزم التزاما عميقا بزيادة مساهماته في صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية. وهو يتوقع أن يؤدي الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى زيادة إجمالية في موارد الصندوق، مما سيكون له بدوره أثر إيجابي على بلدان البرنامج.

٩٩ - وذكر وفد النرويج أنه أثبت على مدار عقود من الزمن دعمه لمسائل السكان ودور صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إن التعهدات المتعددة السنوات غير ممكنة بالنسبة للنرويج؛ بيد أنها سوف تُبقي في عام ٢٠٠٠ على نفس مبلغ التمويل المقدم للصندوق في عام ١٩٩٩، وذلك بمبلغ ١٩٥,٩ مليون كرونة نرويجية (حوالي ٢٣,٥ مليون دولار)، وأعرب الوفد عن أمله في الإبقاء على مستوى راسخ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، عن انشغاله إزاء اعتماد الصندوق على عدد صغير من الجهات المانحة وتمنى أن يؤدي الأخذ بالإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى توسيع القاعدة التمويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٠- وشدد وفد باكستان على دعمه القوي لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان والدور الريادي الذي تضطلع به المديرة التنفيذية. وتعهدت باكستان بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٠.

١٠١- وأكد وفد المملكة المتحدة التزامه تجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيرا إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سوف يشكل، في ضوء تطوره، أساسا لفعالية الأداء والأثر في الميدان. وتعهدت المملكة المتحدة بتقديم المبالغ التالية: ١٥ مليون جنيه استرليني (حوالي ٢٤ مليون دولار) في عام ٢٠٠٠؛ و ١٥ مليون جنيه استرليني (حوالي ٢٤ مليون دولار) لعام ٢٠٠١؛ والمبلغ المزيد المقدر بنحو ١٨ مليون جنيه استرليني (حوالي ٢٩ مليون دولار) في عام ٢٠٠٢. وبذلك فإن مساهمة المملكة المتحدة في الموارد الأساسية على مدى الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ سوف تبلغ ٤٨ مليون جنيه استرليني (حوالي ٧٧ مليون دولار).

١٠٢ -وتعهد وفد جمهورية الصين الشعبية بمبلغ ٠٠٠ ٨٢٠ دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٠، مشيرا إلى أنه سوف يسدد مساهمته بالكامل في النصف الأول من السنة.

١٠٣ -وأشار وفد نيجيريا إلى أنه سوف يبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعهده في وقت لاحق. وأنه رغم كونه ليس في موقع يسمح له بتقديم تعهد متعدد السنوات فهو يدعم بقوة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٤ -وأعلن وفد سويسرا عن اغتباطه إزاء الزيادة المتوقعة في الموارد الأساسية للصندوق خلال عام ٢٠٠٠. وقال إن سويسرا تأمل في زيادة مبلغ مساهمتها في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥ في المائة، أي من ١٠ ملايين فرنك سويسري إلى ١١ مليون فرنك سويسري (حوالي ٦,٩ ملايين دولار). وإن كان هذا المبلغ رهنا بالموافقة الرسمية، ومن المأمول أن يتم تسديده في

شهر أيار/مايو بعد صدور الموافقة. وتتعهد سويسرا بزيادة مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠١ وبزيادة أخرى بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. ثم أعرب الوفد عن أمله في أن تقدم بلدان أخرى أيضا تعهدات متعددة السنوات، وأن تعلن على الأقل عن أرقام يمكن الاسترشاد بها.

١٠٥ - وأعرب وفد ميانمار عن تقديره لعمل صندوق للسكان، مشيرا إلى أنه يهتم بجميع الأنشطة التي تعزز النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتعهدت ميانمار بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ كياتات لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠.

١٠٦ - وأعلن وفد بلجيكا أنه سوف يساهم بمبلغ ٢,٩ مليون يورو في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠، وتعهد بتقديم نفس المبلغ للسنوات الثلاث القادمة. وأشار الوفد أن المبلغ المتعهد به يمثل زيادة بنسبة ٦٥ في المائة عن مساهمتها في عام ١٩٩٩. وأضاف الوفد أنه إذا نسجت جميع الجهات المانحة على هذا المنوال وقدمت زيادات مئوية مماثلة، سيصبح بمقدور صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينفذ أشد مخططات الإطار التمويلي المتعدد السنوات تفاؤلا على نحو فعال.

١٠٧ - وأشار وفد لكسمبرغ إلى أن بلده بلغ في السنة الماضية هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتشمل مساهمة لكسمبرغ في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠ زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بمساهمتها عام ١٩٩٩. وسوف تبلغ التعهدات المتعددة السنوات في صندوق الأمم المتحدة للسكان من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ ما قدره ١٨ مليون فرنك من فرنكات لكسمبرغ سنويا. وأشار الوفد إلى أن مساهمته عن عام ٢٠٠٠ سبق تسديدها لصندوق الأمم المتحدة للسكان في شهر شباط/فبراير.

١٠٨ - وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن شكره وإشادته بجميع البلدان التي زادت في مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان، عن أمله في تقديم مساهماته في المستقبل القريب، كما أنه يدرس سبل زيادة التمويل المحلي للبرنامج القطري. كما أعرب الوفد عن دعمه للجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق وأشاد بسعي الصندوق للحصول على التمويل من مصادر شتى.

١٠٩ - وأشار وفد اسبانيا إلى أن بلده شهد مؤخرا تنظيم انتخابات وطنية وأن تشكيل الحكومة الجديدة ما زال جاريا، وبالتالي لا يمكن الإعلان عن المساهمة في الوقت الحاضر. بيد أن اسبانيا تأمل في أن يكون مبلغ مساهمتها في عام ٢٠٠٠ على الأقل عند مستوى مساهمتها

عن عام ١٩٩٩ البالغ قدرها ٩٢,٥ مليون بيزيتات، وتوقّع الوفد أن يتم تسديد نصف هذا المبلغ في شهر أيار/مايو، على أن يتم سداد المبلغ المتبقي بحلول أواخر العام.

رد المديرة التنفيذية

١١٠ - أعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود على التزامات التمويل والتعهدات المتعددة السنوات والتعليقات الإيجابية. التي أبديت ولاحظت أن هذا اليوم يمثل لحظة تاريخية بالنسبة للصندوق بما أنه يقترن باجتماع التمويل الأول المعقود لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سياق عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وعلى الرغم من أن ٢٤ بلدا فقط هي التي تناولت الكلمة، فقد سرها المداخلات من جانب جميع الجهات المانحة الرئيسية للصندوق وعدة من البلدان المشمولة بالبرنامج. وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتمد إلى حد كبير على قيادة المجلس التنفيذي وتوجيهه. وأكدت للمجلس أن صندوق السكان سيبذل كل ما في وسعه لتنفيذ الجزء الواقع على عاتقه من الاتفاق. وأشارت إلى أن الصندوق يسعى جاهدا إلى توسيع قاعدة جهاته المانحة تلافيا للاعتماد على عدد محدود من هذه الجهات. كما أن صندوق السكان يشهد نموا قويا في موارده التكميلية.

١١١ - وفي إشارة إلى تعليق الوفد البلجيكي، أعربت عن موافقتها على أنه لو أن جميع الجهات المانحة تزيد من مساهمتها بنسبة ٦٥ في المائة فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان لن يكون في مقدوره فحسب الاستجابة لمخطط الإطار التمويلي المتعدد السنوات الأكثر تفاؤلا وإنما سيكون بوسعه أيضا تحقيق جميع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ثم أعربت عن عميق تقديرها لجميع البلدان التي قدمت تعهدات متعددة السنوات، وحثت الوفود على السعي لدى بلدانها من أجل زيادة الموارد المخصصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر لفريق صندوق السكان الذي اتسم بالدينامية رغم صغر حجمه على ما اضطلع به من عمل في إعداد اجتماع التمويل ووثائقه.

١١٢ - كما أحاطت المديرة التنفيذية علما بتقرير التبرعات في الموارد العامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2000/CRP.4).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٣ – عرض مدير البرنامج تقريره السنوي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2000/11)، وأشار إلى أنه يقدم للمرة الثانية بالشكل والنُهج المعتادين اللذين اعتمدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف قائلا إن العمل يجري لإعداد قائمة موحدة بالمسائل، حسبما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتشاور مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وأردف قائلا إن التقرير جزء مهم بدوره من عملية التحضير التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١.

١١٤ –ويغطي التقرير عملية الإصلاح التي أعدها الأمين العام وتنفيذ استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، وعملية المتابعة المنسقة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها، وعمليات المساعدات الخاصة الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث. ويشمل كل فرع مسائل رئيسية كما يسلط الضوء على منجزات عام ١٩٩٩، والمشاكل التي جرت مواجهتها والدروس المستفادة والتوصيات ليقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراءات. وفي إطار تلك المواضيع الرئيسية، أدرجت فروع عن هياكل وآليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتمويل والموارد، ونظام المنسق المقيم، والتقييم القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنسيق دورات البرامج والإجراءات، وإدماج القضايا الجنسانية في الأنشطة الرئيسية، وإقرار التوازن بين الجنسين، وبناء القدرات، والأماكن والخدمات المشتركة، والتعاون مع البنك الدولي، ورصد وتقييم ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. وأوضح الفرع الختامي عن المساعدة الخاصة الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث، بعض التحديات التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، عند تصديه للأزمات الجديدة في الوقت المناسب.

تعليقات الوفود

١١٥ - هنأت وفود كثيرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقرير، وأشارت إلى جودته التحليلية وإلى التحسينات التي أدخلت على أساس تعليقات المجلس التنفيذي في السنوات السابقة. ولقد هيأ إعداد التقرير بصورة أفضل، الفرصة للمجلس لإمعان النظر بصورة أعمق في المجالات التي شهدت فيها تقدما ملحوظا، واتسمت بتحديات لم تحسم بعد. وذكر أحد الوفود أن التقارير قد تكون أجدى إذا قدمت مقترحات أكثر تحديدا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الطريقة التي يمكن بها التغلب على الصعوبات. وأعرب عن الترحيب بالشكل المشترك للتقرير، وذكر أحد الوفود أن على برنامج الأغذية العالمي أن يحتذي ذلك في المستقبل. وقال أحد الوفود إنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم مزيدا من المعلومات عن الدور الخاص والمساهمة التي تقوم بها المنظمة فيما يتعلق ببناء القدرات أو بالنسبة للمساهمات المحددة التي قدمت لدى متابعة المؤتمرات الدولية، مما يتيح لأعضاء المجلس مزيدا من التركيز على التعليقات التي تخص كل وكالة على حدة لكي ينظر فيها المجلس. وطلب المتكلمون قائمة موحدة بالمسائل التي سيناقشها المجلس في دورته الموضوعية عام ٢٠٠٠.

١١٦ - وأشار أحد الوفود إلى عدم وجود إشارة إلى خطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي أيدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ٢٠٠٠ ولا إلى التزامه بجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر فعالية على المستوى القطري.

١١٧- وأشار أحد الوفود إلى الطلبات السابقة من أجل اشتراك الصناديق والبرامج في إعداد التقارير. ورأى أن التقرير خطوة أولى في الاتجاه الإيجابي، وإن الجمع بين تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقرير واحد سيوضح ازدياد التعاون بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١١٨- وأعرب كثيرون عن تقديرهم للجهود المبذولة لتنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيئاتها الفرعية، وكذلك من خلال أدوات البرمجة القائمة على التعاون. ورحبت وفود عديدة بزيادة مشاركة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي نظام المنسق المقيم، وشجعت على زيادة مشاركتها. كما أعرب عن الترحيب لترشيد أعمال الجهاز الفرعي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع الترحيب بتعزيز التضافر وتبادل الآراء بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجهاز لجنة الإدارة والتنسيق نبه وفد إلى أن التعاون لا ينبغي له أن يؤدي إلى تأخير المزيد من تنفيذ برنامج إصلاح الأمم المتحدة عن طريق مجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية. وأُعرب أيضا عن الترحيب لزيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومشروع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو.

١١٩- وأكدت عدة وفود ضرورة دراسة سبل تحسين عملية اختيار المنسق المقيم بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إحلال التوازن بين الجنسين فيما بين المنسقين المقيمين. وأكد أحد المتكلمين ضرورة فهم المنسقين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة معترضا بذلك على التوصية المتعلقة بالتعيين من خارج المنظومة.

١٢٠- واعترفت وفود عديدة بالتقدم الذي أحرزه التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظ أحد المتكلمين أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد أُبرز في تقرير الأمين العام المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (A/54/2000). وطلب المتكلم ذاته مزيدا من المعلومات عن الاهتمام الذي أبدي تجاه الوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية في التقييم القطري المشترك. وفيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية شُجعت الحكومات التي تنفذ فيها برامج قطرية على القيام بدور رئيسي في عملية تحديد ترتيبات شاملة استنادا إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، بحيث تتناول جميع أنشطة منظمات الأمم المتحدة المشاركة بأنشطتها في أحد البلدان. وأعرب أحد الوفود عن استعداده للمشاركة في عمليات التشاور تلك إذا دعي إلى ذلك. وأكد وفد آخر ضرورة التعاون مع الحكومات المعنية لوضع التقييم القطري المشترك بشكل مفصل. وأشار متكلم آخر إلى القلق بسبب عدم التركيز على النواتج وهو ما لوحظ في الدورة العادية الأولى عام ٢٠٠٠ وكذلك بشأن مدى عمق التعاون بالنسبة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي نقاط لم يتناولها التقرير.

١٢١- وفيما يتعلق بموضوع المواءمة بين فترات البرمجة والإجراءات، أكد بعض المتكلمين الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس التنفيذي في تنسيق النظام المالي والقواعد المالية للصناديق والبرامج مما يعود بالفائدة المباشرة على البلدان المشمولة بالبرامج. وأيد أحد الوفود ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاستدامة تدابير التنسيق التي يتعين اتخاذها. وطلبت وفود عديدة تقديم مزيد من التوصيات بشأن البرمجة المشتركة. وفي هذا الصدد طُلبت مذكرة التوجيه الصادرة عام ١٩٩٩ بغية توزيعها على المجلس. وأعرب أحد الوفود عن تأييده الخاص للتوصية الواردة في الفقرة ٣١ والتي أُوصي فيها بأن المجلس قد يرغب في أن يشجع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تتطرق إلى بعض المجالات التي تتطلب المزيد من تبسيط الإجراءات وتنسيقها، والتي تم تحديدها بالتشاور مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، ولا

سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وشجع متكلم آخر البلدان التي استضافت منظمات الأمم المتحدة على وضع ترتيبات محددة لإقامة دور للأمم المتحدة.

١٢٢ -وجرى التأكيد على ضرورة أن يأخذ تبسيط عمليات البرامج القطرية في الاعتبار دور التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عند وضع الإطار الاستراتيجي للبرامج القطرية. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود أن تشرع الصناديق والبرامج في إجراء مناقشة لفكرة تقديم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى المجالس التنفيذية لكل منها، كإطار مرجعي لفرادى البرامج القطرية والبرمجة التعاونية اللاحقة. وشدد بعض الوفود على ضرورة ألا يقلل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من الأدوار التي تقوم بها فرادى مؤسسات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. كما نبه إلى الخطر المتمثل في تركيز التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على القطاعات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بالتحديد ضاربة عرض الحائط باعتبارات الاقتصاد الكلي والاعتبارات القطاعية الأوسع، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٥ (ب).

١٢٣ -ورحب بعض الوفود بالتعاون المتزايد مع مؤسسات بريتون وودز وحثها على استخدام التقييم القطري المشترك من أجل إعداد إطار إنمائي شامل وورقات استراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر. وذكر أحد الوفود أن منظومة الأمم المتحدة تتمتع بميزة نسبية خاصة في مجال التخفيف من وطأة الفقر وأكد على الحاجة إلى تجنب التداخل بين أعمال مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة. وحث متكلم آخر على التكامل بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل وعملية النداءات الموحدة. وجرى التأكيد على ضرورة زيادة توضيح كل دور من الأدوار، وتقسيم العمل فيما يتعلق بتنسيق المعونة وتعبئة الموارد بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة. وأبرز أحد المتكلمين الفرق بين طابع المنح الذي يتسم به التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة وطابع القرض الذي تقدمه مؤسسات بريتون وودز. وأعرب المتكلم أيضا عن عدم موافقته على التوصية الواردة في الفقرة ٥٧ (أ) التي أُوصي فيها بأن المجلس قد يرغب في أن يشجع الحوار بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز بشأن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأطر الإنمائية الشاملة، وورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر ومرفق النمو وتخفيف وطأة الفقر وأوضح ضرورة إقامة صلات بين أدوات البرمجة على أن يناط ذلك فقط بحكومات البلدان المشمولة بالبرامج. ولم يؤيد ذلك الوفد إصدار ولايات جديدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا الصدد.

١٢٤ -وشكك أحد الوفود في مدى دقة التوصية ٧٠ (أ) المتعلقة بالمبادرة ٢٠/٢٠.

١٢٥ -وحث أحد الوفود على دراسة الاتجاهات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية عامة مقارنة بالتمويل الذي توفره وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والصناديق والبرامج التابعة لها. وفيما أيد بعض الوفود إلغاء مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات، أكدت وفود أخرى ضرورة التشاور مع جميع الأطراف ذات الصلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة، قبل اتخاذ قرار. ومع التشديد على القلق بشأن الانخفاض الشديد في المساهمات الأساسية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو العامل الذي سبب خفض تمويل البرامج في البلدان المستفيدة.

١٢٦ -وحث أحد الوفود على تعزيز التعاون في حالات المساعدات الخاصة الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث، ومع زيادة التشاور بين كيانات الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالتعاون على المستوى القطري.

رد مدير البرنامج

١٢٧ -أشار مدير البرنامج إلى أن التعليقات المقدمة من المجلس التنفيذي على التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوعية ومفيدة للغاية.

١٢٨ -وأكد أنه يبذل جهود كبيرة لتعزيز إحلال التوازن بين الجنسين بين صنوف المنسقين المقيمين، وإن كانت العقبة الرئيسية هي قلة المرشحات. وفيما يتعلق بالاشتراك في البرمجة والتنسيق أعرب عن مشاطرته للرأي القائل بوجوب تحقيق تقدم في هذا المجال إلى أقصى حد ممكن. وأشار إلى أن التقييمات القطرية المشتركة تسمح بترشيد البرامج.

١٢٩ -وفيما يتصل بالعلاقة بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أعرب عن موافقته على ضرورة أخذ طبيعة الولايات ذات الصلة في الاعتبار، وإن كانت توجد فرص للتكامل. ولاحظ مدير البرنامج وجود تقدم على المستوى المؤسسي في العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز بما في ذلك ما يتم من خلال المحادثات التي أجريت مع رئيس البنك الدولي والمدير العام بالنيابة لصندوق النقد الدولي.

١٣٠ -وأشار إلى أنه سيجري تناول تعليقات وأسئلة إضافية في سياق بنود جدول الأعمال الأخرى وعلى أسس ثنائية.

١٣١ -وقد وافق المجلس التنفيذي على أن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للنظر، مقرره ٢٠/١٩٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، والذي أيد فيه المجلس خطط إنهاء أنشطة الصندوق تدريجيا في موعد غايته عام ٢٠٠٠.

باء – صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٢ –ذكرت المديرة التنفيذية في عرضها للتقرير (DP/FPA/2000/7) أنه تم إعداده وفقا للشكل الموحد الذي وافق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقدم التقرير نظرة موجزة عن بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام، وأحكام الاستعراض الشامل للسياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية؛ وتقديم المساعدات الإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث. وقالت إن تقرير الصندوق حاول أن يقدم تحليلا صريحا للدروس المستخلصة وللمسائل والمشاكل التي تتطلب مزيدا من الاهتمام.

تعليقات الوفود

١٣٣ –رحبت وفود كثيرة بالتقرير وهنأت صندوق الأمم المتحدة للسكان على الارتقاء بالمستوى التحليلي للتقرير. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره للتقدم المحرز في تنسيق دورات البرنامج وتبسيط الإجراءات وأثنت الوفود على الصندوق لأنه يعمل على نحو وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في هذه المجالات وغيرها. وأكدت عدة وفود على ضرورة إشراك الحكومات في عملية التنسيق. ورحبت عدة وفود بمشاركة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وذكرت أنه ينبغي تشجيع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على المشاركة.

١٣٤ –وذكر أحد الوفود الذي تكلم أيضا باسم وفود أخرى أن التقرير ممتاز؛ غير أن هناك شيئا من الانفصال بين مضمون التقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقدم الوفد الاقتراحات والملاحظات التالية: ما الذي يجب أن يفعله المجلس لزيادة مشاركة الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؟ وفيما يتعلق بتقييم المنسقين المقيمين هل يتعين على المجلس أن يقدم تقييما بالأرقام عن نوعية المنسقين المقيمين والأماكن/الوكالات التي ووجهت فيها المشاكل؟ وهل تتوفر أمثلة على أن هناك وكالات من خارج الأمم المتحدة تستخدم التقييمات القطرية الموحدة كأساس للبرمجة؟ وبما أن البرمجة ما زالت مسألة صعبة ينبغي تقديم توصيات من أجل إحراز التقدم في هذا المجال. وما هو الموعد الذي سيقدم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتراحات لوضع قواعد وأنظمة مالية موحدة وبرمجة مشتركة واتباع نهج مشتركة على نطاق القطاعات؟ ثم أوضح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أكد أهمية النُهج القطاعي وضرورة القيام بعمل تحليلي

مشترك وتحليل موحد. وشدد على أنه ينبغي أن يتخذ البنك الدولي تدابير لتمكينه من المشاركة في عملية النُهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١٣٥ -وبينما رحب وفد آخر بالشكل الموحد لتقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، أعرب عن أسفه لأن برنامج الأغذية العالمي لم يعتمد الشكل ذاته. وذكر الوفد أنه بالإضافة إلى اعتماد شكل موحد ينبغي أن تركز التقارير على إبراز الدور الخاص الذي يؤديه كل صندوق/برنامج والمساعدة الخاصة التي يقدمها والتحديات التي يتم مواجهتها، إن صندوق الأمم المتحدة للسكان أدرج هذه الجوانب في تقريره أكثر من الصناديق والبرامج الأخرى. وبينما لاحظ وفد آخر أن التقارير تعد خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بتقديم تقارير مشتركة، أشار إلى أن التقريرين يمكن بسهولة دمجهما في تقرير واحد يحمل الرسالة نفسها. ورأى الوفد أن ذلك علامة على تعاون متزايد بين الوكالات الشريكة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومن خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يوثق الصلات بين المنظمات ويزيد عدد المجالات التي يوجد بشأنها اهتمام مشترك. وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذكر الوفد أنه من الأجدى تقديم اقتراحات عملية إلى المجلس بشأن الطريقة التي يمكن بها حل المشاكل التي تجري مناقشتها، مثلا في مجال البرمجة المشتركة. ودعا الوفد كلا من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعليق على كيفية تعزيز المناقشات المثمرة في المجلس بشأن هذه المسائل من خلال تقديم اقتراحات مشتركة. ووجه أحد الوفود سؤالا عن الطريقة التي يمكن بها التغلب على المشاكل المواجهه في مجال جمع البيانات. وسأل الوفد نفسه إذا ما كانت الاستعراضات المنسقة ستحل محل الاستعراض الذي يقوم به كل بلد على حدة.

١٣٦ -واقترح أحد الوفود أن تقوم الصناديق والبرامج الرئيسية بمناقشة الأسباب المؤيدة والأسباب المعارضة لإرسال كل إطار من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى مجلسه التنفيذي ليكون بمثابة مرجع لفرادى البرامج القطرية وفيما بعد للبرمجة التعاونية. وأيد الوفد التوصية المقدمة بأن يحث المجلس على توخي أكبر قدر ممكن من التكامل بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأجهزة التنسيق الأخرى مثل إطار التنمية الشاملة الذي وضعه البنك الدولي، وعملية النداءات الموحدة. كما ينبغي إعداد إطار التنمية الشاملة بحيث يقدم لهذه الأجهزة تحليلا واسعا للحالة. وفيما يتعلق بالتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، تساءل الوفد عن مدى ترجمة الأقوال إلى أفعال. ورأى أن هناك ضرورة إلى مزيد من التوضيحات فيما يتعلق بدور كل شعبة من شعب العمل في مجال تنسيق المعونة وتعبئة الموارد، في كل من حالات التنمية العادية والاستثنائية. وطلب الوفد

مزيدا من المعلومات عن نتائج تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول مسألة إدماج المسائل السكانية والبيئية في التخطيط وصنع القرار.

١٣٧ -وأكد وفد آخر على ضرورة تنسيق دورات البرنامج والخطط الوطنية، وعلى ضرورة إعداد شبكات ومؤشرات بيانية مشتركة. وذكر وفدان آخران أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص باستدامة التدابير التنسيقية وشجع البلدان التي تستضيف منظمات الأمم المتحدة على اتخاذ ترتيبات خاصة لإنشاء دار للأمم المتحدة في كل منها.

١٣٨ -وفي معرض الإعراب عن الارتياح للتقدم الذي أحرزه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ذكر أحد الوفود أن هناك مسائل كثيرة ما زالت تحتاج إلى معالجة مما يدعو إلى زيادة التعاون. وإذ أكد على أهمية مسألة تحسين التعاون، طلب الوفد إجراء تقييم للطريقة التي يمكن بها أن يتم التعاون في الميدان. وذكر وفد آخر، في معرض الإعراب عن ارتياحه للتأكيد على مشاركة منظومة الأمم المتحدة برمتها في أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن مزيدا من التبسيط أمر ضروري. وأعرب أحد الوفود عن أسفه للتقدم البطيئ في تحقيق التكامل بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشاملة مما سيؤثر على استخدام الموارد المحدودة على الصعيد القطري. وأثنى الوفد على دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات.

١٣٩ -وفيما يتعلق باستعراض وظيفة مراكز التنسيق المتعلقة بالمرأة في منظومة الأمم المتحدة، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه الجهة المسؤولة عن هذه المهمة في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، وافق نفس الوفد كاملا على مشاركة خبراء تقنيين خارجيين مناسبين على الصعيد القطري، بما في ذلك فنيون في مجال العقارات، ومعماريون، ومهندسون، بالإضافة إلى تعيين إدارة مسؤولة عن المشاريع.

١٤٠ -وذكر أحد الوفود أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة المناسبة لمعالجة مسألة إنهاء مؤتمرات الأمم المتحدة لإعلان التبرعات. وذكر وفد آخر أن تنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات لا يؤدي بالضرورة إلى جمع الأموال واقترح استخدام لغة أكثر عمومية توصي بعدم عقد مؤتمرات لإعلان التبرعات. وطلب وفد آخر التريث فيما يتعلق بمسألة إلغاء مؤتمرات الأمم المتحدة لإعلان التبرعات مؤكدا على ضرورة مناقشة الموضوع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة لا في المجلس التنفيذي. وأشار وفد آخر إلى أن مناقشة مستقبل مؤتمرات إعلان التبرعات تقع خارج نطاق ولاية المجلس التنفيذي.

١٤١ -وطلب وفد آخر مزيدا من التوضيحات بشأن نظام تقييم المنسقين المقيمين. وتحديد فترة زمنية لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، أعرب الوفد عن ارتياحه لأن الصندوق شدد على توظيف النساء في وظائف من الفئة الفنية، ونتيجة لذلك فإن ٥٠ في المائة من جميع وظائف الفئة الفنية في الصندوق تشغلها النساء. وحث الوفد الصندوق على الاستفادة من هذا النجاح. وأكد الوفد أيضا على إنجازات استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات وعلى ضرورة تنفيذ الإجراءات الرئيسية فضلا عن رصد التنفيذ نفسه. وأكد وفد آخر على أهمية التوازن بين الجنسين الذي حققه الصندوق وذكر أن هذه استجابة ملموسة لطلب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمرات العالمية الأخرى. كما أكد على أهمية التوازن الجغرافي.

١٤٢ -وفيما يتعلق بمسؤوليات الدول الأعضاء إزاء ربط موافقة المجلس التنفيذي على البرامج القطرية بالمساهمات المالية المتاحة لتلك البرامج القطرية، أشار أحد الوفود، متكلما أيضا باسم وفد آخر، إلى أنه يفضل هذا الربط. وصرح وفد آخر، مشيرا إلى الفقرة ١٥ (هـ) من التقرير بشأن دعوة البلدان المانحة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف الانخفاض الحالي في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، بأن لديه تحفظات بشأن جلب مناقشات الجمعية العامة إلى المجلس التنفيذي والعكس بالعكس. وبينما لاحظ الوفد أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يعمل على وقف الاتجاه السائد في انخفاض الموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار إلى أن اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية عموما هو أمر يخص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٣ -وبالإشارة إلى الفقرة ١٩، قال أحد الوفود إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يكون صريحا إزاء أوجه القصور في العملية المتبعة حاليا لتحديد مرشحين لمناصب المنسقين المقيمين. ولاحظ أن عملية الاختيار عملية هامة، وأشار إلى أنه ينبغي تحليل التكاليف بالمقارنة بالمزايا قبل التوصية بأي تغييرات. وفيما يتصل بمسألة زيادة عدد المرشحات، شدد الوفد على ضرورة أن تتاح تنمية القدرات الوظيفية للنساء بما يتسق مع التزاماتهن الأخرى. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء التعيينات الخارجية ومؤكدا على أن المعرفة المتعمقة بمنظومة الأمم المتحدة أمر ضروري لكي يصبح المنسق المقيم منسقا جيدا.

١٤٤ -وسأل أحد الوفود عن البلدان المشاركة في المبادرات الواردة في الفقرة ٥٢. وبالإشارة إلى الفقرة ٥٤، أكد الوفد ذاته ضرورة التشاور مع الحكومات فيما يتصل بوضع المؤشرات.

١٤٥ - واقترح وفدان إجراء تنقيحات معينة في نص بعض الفقرات على النحو التالي: الفقرة ٢١ (ب) تضاف عبارة ''وتوازن جغرافي'' بعد عبارة ''بين الجنسين''؛ وفي السطر ١١ من الفقرة ٢٢ تضاف عبارة ''ومع الحكومات'' بعد عبارة ''شركائه في الأمم المتحدة''؛ وفي السطر الثالث من الفقرة ٣٣، تضاف عبارة ''وينبغي أيضا تمكين الأمهات المراهقات من مواصلة دراستهن'' بعد عبارة ''ومعلومات الصحة الإنجابية''؛ وفي الفقرة ٤٤ (ب)، يكون النص كما يلي''تشجيع الحكومات على إشراك المجتمع المدني في عملية بناء القدرات؛''

١٤٦- وصرح أحد الوفود بأنه لا يؤيد التوصيات الواردة في الفقرات ٢٧ (د) و ٥٣-٥٥ من التقرير.

رد المديرة التنفيذية

١٤٧- شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها الإيجابية واقتراحاتها المفيدة. وأعربت عن ارتياحها لأن المجلس التنفيذي اعترف بالجهد المبذول في إعداد التقرير. وفيما يتصل بنظام المنسق المقيم، أشارت إلى أنه مفتوح للجميع؛ لكن عملية الاختيار مكلفة. وقد أكملت أيضا اثنتان من موظفات الصندوق بنجاح عملية تحديد الكفاءة ولكنهما لم تشغلا منصب المنسق المقيم. وأشارت إلى أن الافتقار إلى التوازن بين الجنسين في المنظومة ما زال مشكلة. وصرحت بأن الصندوق لديه عدد من الموظفات الممتازات بعضهن يشغلن وظائف برتبة ف - ٤، ويمكن إعدادهن لتولي مناصب المنسق المقيم في المستقبل. وفيما يتصل بعملية تقييم المنسقين المقيمين، أشارت إلى أن مسائل الموظفين هي مسائل حساسة ولا يمكن مناقشتها بصراحة تامة. وفيما يتعلق بموضوع البرمجة المشتركة، أشارت إلى أنه توجد بعض الأمثلة الجيدة؛ لكن بعض الوكالات لم تسمح بتخصيص أموال لجهات أخرى. ومع ذلك، فقد نفذ الصندوق برامج مشتركة في ميداني فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم. وفيما يتصل بتقديم تقارير مشتركة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أشارت إلى أنه يمكن القيام بذلك ما دامت العملية غير مقيدة، وما دام يجري تناول الشواغل والمسائل المتعلقة بكل وكالة.

١٤٨- وفيما يتعلق بمجموعة مواد النظام المالي والقواعد المالية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صرحت بأن المنظمتين ستنظران في المسألة، وأنها كتبت بالفعل إلى مدير البرنامج في هذا الصدد. وفيما يتصل بمؤتمرات الأمم المتحدة لعقد التبرعات، أشارت إلى أنه لم يجر سوى عقد تبرعات ضئيلة من أجل الصندوق في تلك المؤتمرات. وفيما يتصل بالتعليق على المساعدة الإنمائية الرسمية، أشارت إلى أنه توجد صلة

بين المساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة والاتجاهات السائدة في الصناديق والبرامج. وفيما يتصل بدور الصندوق بوصفه مديرا لمهمة في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، أشارت إلى أنه أُجريت دراسة استقصائية للجهات التنسيقية لمسائل نوع الجنس. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في التناقض بين وصف الوظائف في الجهات التنسيقية للقضايا الجنسانية وبين العمل الفعلي الذي تؤديه. وتمثل إجراء آخر من إجراءات المتابعة في فحص عملية الميزانية، وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان إحدى المنظمات التي اختيرت لكي تجري شعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة دراسة عنها.

١٤٩- وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه على الصعيد القطري شاركت معظم وكالات منظومة الأمم المتحدة في التقييمات القطرية الموحدة وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ولكن يلزم على الصعيد العالمي بذل مزيد من الجهود لإشراك تلك الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي على وجه الخصوص أن تشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حيث أنها يمكن أن تقدم الكثير، ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات أخرى تعاونا مكثفا معها بالفعل. وفيما يتصل بالتعاون مع البنك الدولي، أشارت إلى أن التعاون جار. فعلى سبيل المثال يتعاون الصندوق مع البنك الدولي بشأن مبادرة باريس ٢١. وصرحت أنه ينبغي تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز أنظمة قواعد البيانات في البلدان المشمولة بالبرنامج. وأضافت أن الجهد التعاوني الذي تبذله منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالات الثنائية والاتحاد الأوروبي لازم لبلوغ تلك الغاية.

١٥٠- وفيما يتصل بتبسيط الإجراءات، أشارت إلى أن الصندوق سعى على الدوام إلى عدم زيادة العبء على المكاتب القطرية التابعة للصندوق وعلى نظرائه الوطنيين. وأشارت إلى أنه ما دامت ستتوافر التقييمات القطرية الموحّدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشكل جيد، سيتمكن الصندوق من التخلي عن بعض إجراءاته للبرمجة وبالتالي يقلل العبء على البلدان. واختتمت المديرة التنفيذية كلمتها بالإشارة إلى أنها ستعقد لتوها مؤتمرا صحفيا تعلن فيه عن منحة سخية قدرها ٥٧ مليون دولار مقدمة من مؤسسة بِل وميلِندا غيتز لدعم الصحة الإنجابية للمراهقين ومن بينها منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أربعة بلدان بأفريقيا. وأضافت أن هذا الدعم يشير إلى أن السيناريو ٢ للصندوق المعد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لم يتسم بالمبالغة في التفاؤل.

رد نائبة المديرة التنفيذية (البرامج)

١٥١- أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) عن شكرها للوفود على تعليقاتها الإيجابية والبنَّاءة ومن بينها التعليقات التي أثنت على المستوى التحليلي للتقرير. وأشارت إلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كانت تركز على تحقيق التناسق بين البرامج والإجراءات وعلى أن تؤدي الحكومات دورا فعالا بالفعل في العملية. وكمثال على ذلك، أشارت إلى اقتراح باتباع إجراءات مشتركة لاستعراضات منتصف المدة، التي ستُجرى بالطبع بمشاركة كاملة من جانب الحكومات وتحت قيادتها. ومراعاة للوقت، سيرد الصندوق بصفة ثنائية على بعض ما أثير من المسائل الأكثر تفصيلا.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - خطط الأعمال

١٥٢ -عرض مدير البرنامج تقريره المعنون ''مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ''(DP/2000/18) وموجز تقييم ''الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14). وأوضح أنه سيورد رأيه الخاص في الاتجاه الذي يرى أن البرنامج الإنمائي يسير فيه فيما يتعلق بمواضيع التقارير عندما يتطرق إلى الشواغل التي تم الإعراب عنها بالفعل.

١٥٣ -وأكد مدير البرنامج أن الكوارث الطبيعية والصراعات بجميع أشكالها قد ازدادت على نطاق العالم حيث يواجه حوالي ربع سكان العالم الآن نوعا من حالات الأزمات أو حالات ما بعد الصراعات. ويضطر الفقراء إلى تحمل جزء كبير من أثر تدهور البيئة أو من حالات الصراع. وفي ذلك الصدد، يواجه البرنامج الإنمائي تحديا إنمائيا واضحا بسبب الآثار المترتبة على الأزمات فضلا عن الأثر الأكيد الواقع على المجتمعات والدول. ويستطيع البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة بحكم وجوده فضلا عن الثقة التي يتمتع بها بوصفه الوكالة الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج، ولا سيما في سياق خطط الأعمال الجديدة. وفي هذا الصدد تدعو الحاجة إلى تعميق الشعور بالمزايا النسبية والقدرات الحالية للبرنامج الإنمائي، مع مراعاة الحاجة إلى مواكبة الرؤية الأوسع لإسناد دور في هذا السياق للأمم المتحدة والآثار الأوسع نطاقا لمجتمع المانحين. وهناك ثلاثة مجالات واسعة للميزة النسبية للبرنامج الإنمائي هي: التنسيق من خلال مهام المنسق المقيم؛ الخبرة المكتسبة في مجالات رئيسية مثل أساليب الحكم والألغام الأرضية؛ ووجود دور تنفيذي إنمائي للمجتمعات المحلية في بلدان البرامج.

١٥٤ -وأشار مدير البرنامج بإسهاب إلى سبعة قرارات إدارية تمس الحاجة إليها لكي يصبح البرنامج الإنمائي أكثر استجابة وفعالية في الاضطلاع بأعماله في مجال الكوارث وحالات ما بعد الصراع، حيث أكد أولا أن البرنامج الإنمائي لا يسعى للحصول على موافقة المجلس التنفيذي للانتقال إلى مجالات جديدة أو تحويل مبالغ زيادة عن الأموال الملتزم بها بالفعل بموجب هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣. وبدلا من ذلك، يعتمد البرنامج الإنمائي على تحويل تلك الأموال إلى قاعدة غير أساسية موسعة لتمويل أنشطة جديدة. وستظل الأنشطة موجهة نحو البلدان كما أن البرنامج الإنمائي سوف يستجيب على الصعيد القطري للاحتياجات الجديدة التي تنجم عن الصراعات والكوارث الطبيعية. وثانيا، استهدف سد الفجوة التمويلية بين المساعدة الإنسانية والتمويل الأطول أجلا لعمليات التعمير. وثالثا، فقد أيد البرنامج الحاجة إلى تعزيز وتوسيع الشراكات التي تستهدف سد الفجوة مع البرامج المجتمعية التي أحيت الآمال وأتاحت للمقاتلين السابقين والمدنيين المتضررين قدرا متواضعا من السلام. ورابعا، يجب تحسين التنسيق بين الأفرقة القطرية. وخامسا، يجب الإبقاء على المهارات في المجالات الأساسية مثل إزالة الألغام وإعادة الإدماج ودعمها. وسادسا، يجب تعزيز التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة. وسابعا، عند ما تبدأ عمليات التعمير المكثفة، سيستعيد البرنامج الإنمائي دوره في مجال الأنشطة الرئيسية، وبخاصة إصلاح النسيج الاجتماعي وتحسين أساليب الحكم.

١٥٥ -وأخيرا، أكد المدير أن البرنامج الإنمائي لا يسعى إلى زيادة أو توسيع سلطته، بل إلى تعزيز مؤهلات موظفيه في هذا المجال وتحسين مهارات التنسيق فيما بين الوكالات، علما بأن الأنشطة المتوخاة مستمدة بوضوح من الولايات التي تمنحها بالفعل الجمعية العامة والمجلس التنفيذي. كما أن البرنامج الإنمائي لا يسعى إلى الحصول على أي ولايات جديدة وسيظل يخدم الاحتياجات الإنمائية للبلدان قبل نشوب الصراعات والكوارث الطبيعية أو أثناءها أو ما بعدها بوصفه منظمة مدفوعة بالمتطلبات القطرية. ولاحظ أن الإشارات إلى الوقاية تعني استخدام الأدوات المتاحة بطريقة شفافة ومقبولة. وقال إن البرنامج الإنمائي يمكن أن يساهم في كفالة أن يساعد دوره في مجالات مثل دعم البرلمانات وبناء القدرات يمكن على إيجاد حل سلمي للصراعات في بداياتها، عندما يطلب منه ذلك. ويوصي البرنامج الإنمائي بتعميق الترتيبات الحالية في مجال السياسات العامة وتحقيق مزيد من فعالية التنفيذ بالشراكة مع الآخرين. وحيث أن هذه الكفاءة أصبحت مدمجة في الأنشطة الرئيسية للبرنامج الإنمائي، فإنها ستساعد المنظمة على القيام بدور أكثر فعالية على جميع الأصعدة في حالات الأزمات وما بعد الصراعات.

التعليقات

١٥٦ -أعلنت معظم الوفود أنها لن تقدم سوى تعليقات أولية على الموضوع نظرا لتأخر التقرير ''مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣'' (DP/2000/18)، الذي اعتبروه عملا جاريا. وطلب المتكلمون أن يتناول المجلس التنفيذي هذه المسألة مرة أخرى في دورة مقبلة، بعد إجراء مشاورات غير رسمية وافية. ونبهوا إلى ضرورة وضع خطة عمل واضحة، من الممكن أن تتضمن خيارات معينة. ورحبت وفود كثيرة بالبيان الذي أدلى به مدير البرنامج، حيث أورد توضيحا لعدة نقاط، وفيما أعربت بعض الوفود عن أسفها لأن النتائج الواردة في تقرير التقييم ''الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14)، لم تدمج بصورة كافية في الوثيقة DP/2000/18.

١٥٧ -وشددت الوفود على أن الحاجة إلى دور البرنامج الإنمائي واضحة للغاية حيث أن ربع البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي تشهد حالات الأزمات أو حالات ما بعد الصراع. واتفق معظم المتكلمين مع ما ذهب إليه مدير البرنامج من أن دور البرنامج الإنمائي ينبغي أن يعزز في حالات التنمية الخاصة دون إنشاء ولاية جديدة. وطلب بعضهم تصميم أنشطة البرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الخاصة. وذكرت بعض الوفود أن تظل المهام الرئيسية للبرنامج الإنمائي بوصفه منسقا ومستشارا وقائما بالدعوة وبانٍ للقدرات، على حالها بشكل أساسي. وشدد كثيرون على أن تنطلق الأنشطة باستمرار من واقع الاحتياجات القطرية وأن تتسم بالشفافية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية. كما تم التشديد على الحاجة إلى تعزيز قدرات نظام المنسق المقيم على الاستجابة. وذكر متكلمون عديدون أن أنشطة البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع ينبغي أن تكون متسقة مع التوجه التمهيدي العام للبرنامج، كما هو محدد في خطط الأعمال ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

١٥٨ -وأشار البعض إلى أن البرنامج الإنمائي كثيرا ما يعمل بنجاح كبير في البلدان التي تمر بحالات كوارث وحالات ما بعد الصراع، وتطرقوا إلى ما تتمتع المنظمة من ميزة نسبية واضحة. وذكر أحد الوفود أن المكانة المحورية للبرنامج الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة ودوره التنسيقي وتركيزه المتزايد على التواصل وأنشطته التي تم التركيز عليها حديثا، أمور تضفي، في المراحل المبكرة لأي عملية إنمائية مستأنفة، ميزة نسبية فريدة على الصعيد القطري. وأيد العديد من المتكلمين دعوة مدير البرنامج إلى إيلاء اهتمام متزايد للفجوة الإنمائية في المراحل المبكرة من حالات ما بعد الصراع.

١٥٩ -وأشار أحد المتكلمين إلى النتائج الواردة في الوثيقة DP/2000/14 مؤكدا أن المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى المناطق لإنعاش المجتمعات المحلية المتضررة، التي تكملها تدابير محددة للفئات المستهدفة، تتيح أفضل آلية لوضع التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان على المسار السليم. وشدد على أن جميع الحالات الطارئة يجب أن تعامل بطريقة عادلة، بصرف النظر عن المنطقة الجغرافية. ومما يثير القلق أيضا أن التقييم يشير، في بعض الحالات، إلى أن البرنامج الإنمائي توجهه طلبات المانحين المحددة بفترات زمنية معينة وليس إطار المنظمة للاستجابات والسياسات أو الأولويات الوطنية. وتشكك الوفد نفسه في جدوى التوصية بأن تكون المساعدة في حالات ما بعد الصراع جزءا رئيسيا من مهمة البرنامج الإنمائي وولايته حيث أن الولاية الرئيسية للبرنامج هي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية سواء كانت تشهد حالات كوارث أو لم تكن.

١٦٠ -وقدم متكلم آخر تحليلا للصلة بين دور البرنامج الإنمائي في القضاء على الفقر وبين أنشطته في حالات الكوارث وما بعد الصراع، وأكد أن الصراعات تنشأ عندما توزع السلطات والموارد بصورة مجحفة أو عندما تتفاوت الهياكل بين الفئات بطرق أخرى. وخلص الوفد إلى أن نهج التنمية ينبغي تغييره - حتى وإن كان يتم الاضطلاع بنفس نوعية الأنشطة، وإلى أن الإحساس بالحالات المحلية بالغ الأهمية - وأن على البرنامج الإنمائي أن يفعل ما هو مناسب في الوقت المناسب، مستعينا بما هو ملائم من ملكية وقدرة محليتين. وعلق ممثلو البلدان المستفيدة من مساعدة البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع على خبراتهم الوطنية، وأشار أحدهم إلى أهمية هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣، وضرورة أن تشمل عملية بناء السلام عنصرا إنمائيا، كما أشار إلى دور الممثل المقيم بوصفه منسقا للتعاون التقني. ويتمثل أحد الدروس المستخلصة في تلك الحالة في أنه لا يوجد حد فاصل واضح بين إعادة الإدماج والمساعدات الإنسانية وأنشطة ما بعد الصراع والتعمير، مما يحتم أن تكون أنشطة ما بعد الصراع مرنة وسريعة. وأشار متكلمون آخرون إلى الدور الذي قام به البرنامج الإنمائي في بلدانهم في الحالات الإنمائية الخاصة.

١٦١ -وشددت بعض الوفود على ضرورة التمييز بين الأنشطة والمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي في حالات الأزمات أو ما بعد الصراع أو الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفرق بين الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وفي هذا الصدد، شدد متكلمون عديدون على ضرورة بحث الدور المقترح للبرنامج الإنمائي في أنشطة منع الصراعات بصورة دقيقة تحاشيا لأي تعارض مع الولاية الحالية للممثل المقيم/المنسق المقيم. ومن الضروري عدم إنشاء أي ولاية جديدة في هذا المجال، وخاصة إذا لم توافق الدول الأعضاء عليها في المحافل

الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد مفاهيم جديدة تحديدا واضحا والاتفاق بشأنها قبل بدء التنفيذ.

١٦٢ -وأوصى أحد الوفود بعدم الأخذ بالإشارات الواردة في الوثيقة DP/2000/18 التي لم تحصل على موافقة حكومية دولية، مثل الصلة بين النمو السكاني والكوارث الطبيعية، والتصريف غير المناسب للنفايات، وتغير المناخ وعبارة ''لاجئي البيئة''. وأورد المتكلم أيضا تساؤلات بشأن كثير من الإشارات الأخرى في التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بالنماذج البديلة للتعاون الإنمائي، ودعم البرنامج الإنمائي لقدرات المنظمات غيرالحكومية الوطنية، والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، والجهات الفاعلة غير الحكومية ووسائط الإعلام المحلية والدولية. وطلب أيضا مزيدا من المعلومات عن كيف يحكم على البلدان ''المهددة بلا شك باندلاع أعمال العنف'' ومن يصدر مثل هذه الأحكام.

١٦٣ -وأعرب العديد من الوفود عن دعمها لأنشطة البرنامج الإنمائي في حالات الكوارث الطبيعية، على النحو الذي أذن به قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، وفي الأعمال المتعلقة بالألغام. وأشار أحد الوفود إلى أن القرار ١٢/٥٢ باء منح البرنامج الإنمائي ولاية فقط في مجال الأنشطة التنفيذية، وليس في مجالات السياسات العامة أو الدعوة أو التنسيق. وطلب وفد آخر تحليل دور البرنامج الإنمائي في عمليات التسريح وإزالة الألغام، المرتبطة بالنُهج التمهيدي الوارد ذكره في خطط الأعمال ٢٠٠٠-٢٠٠٣، حيث أن تلك الأنشطة ينبغي أن يتم الاضطلاع بها بصورة عاجلة ولا تفسح مجالا لبناء القدرات في الأجل الطويل. وأشار الوفد أيضا إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسة للدور المحتمل للبرنامج الإنمائي في بناء القدرات في مجال مراقبة الأسلحة الخفيفة، في ظل غياب أي مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في ذلك المجال.

١٦٤ -وفيما يتعلق بتمويل حالات التنمية الخاصة، أكدت بعض الوفود على ضرورة أن تؤخذ الموارد الإضافية من الميزانية الأساسية. وذكرت وفود أخرى أنه ينبغي أن يسمح للمكاتب القطرية، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرنامج، باستخدام هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البندين ١-١ و ١-١-٢ المخصصة لها بقدر أكبر من المرونة، إذا كانت دعت الحاجة إلى العدول عن إطار تعاوني قطري ما في إحدى حالات الأزمات. وأشار أحد المتكلمين إلى أن التمويل من خارج الميزانية عادة ما يكون أمرا لازما، ولكن ينبغي ألا يطبق على أنشطة التأهب لحالات الطوارئ أو أنشطة ما بعد الصراع، حيث يقتضي الأمر التمويل من الموارد الأساسية. وفي ذلك الصدد، قد يكون بالإمكان زيادة مبلغ التمويل من الموارد الأساسية إلى ما يتجاوز السقف المحدد بنسبة ٥ في المائة لتلك الأغراض

وكذلك لملاك موظفي شعبة التصدي للطوارئ ولتدريب الممثلين المقيمين. وطلب ممثل آخر معلومات عن المبلغ الإجمالي للموارد غير الأساسية المستخدمة في أنشطة ما بعد الصراع، وشدد معظم الوفود على ضرورة بحث هذه المسألة بمزيد من الدقة.

١٦٥ - وشدد معظم المتكلمين على ضرورة تعزيز البرنامج الإنمائي لشراكاته وتنسيقه مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع، تحاشيا للتداخل، ولا سيما على المستوي القطري. وفي ذلك الصدد، يجب على البرنامج الإنمائي أن يكفل سلامة التنسيق بين إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما ينبغي تحاشي أي تداخل مع مهام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأثار أحد الوفود سؤالا بشأن كيفية مواءمة البرنامج الإنمائي بين ولايته وبين ولايات المؤسسات التي قد تؤدي متابعتها للاستقرار الاقتصادي الكلي إلى تفاقم حالات إنمائية خاصة.

١٦٦ - وذكرت وفود عديدة أن مهام شعبة التصدي للطوارئ ينبغي أن تبحث بحثا بدقة وخاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وأشارت بعض الوفود إلى عبء العمل الثقيل الواقع على عاتق الشعبة وعدم إمكانية التنبؤ ببيئة عملها.

رد مدير البرنامج

١٦٧ - شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على تعليقاته وأشار إلى أنه ستجري مشاورات أخرى قبل تقديم أي تقرير آخر عن هذا الموضوع. وأكد أن البرنامج الإنمائي سوف يستند إلى المؤهلات التي يتمتع بها مواصلا عمله في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع، في حدود ولاياته. وستتم التدخلات فقط عندما يطلب إلى البرنامج الإنمائي ذلك. وأكد من جديد أن المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي تكمن في وجوده في أي بلد قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، وفي مرونته وثقته. بيد أن البرنامج الإنمائي يفهم إمكانيات وحدود دوره في الحالات الإنمائية الخاصة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد، وافق على أنه يجب أن تتوافر العدالة، وأن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ ينبغي ألا يوجه نحو حالات الطوارئ البارزة. وأبدى تحفظات لديه في الوقت الراهن بشأن استخدام مزيد من الموارد الأساسية للحالات الإنمائية الخاصة نظرا لتدني مستوى تلك الموارد. وأشار إلى أن تلك الموارد ستزداد بالطبع بالقيمة المطلقة إذ تم بلوغ أهداف التمويل التي حددها المجلس التنفيذي. وأعرب عن أمله، كتدبير مؤقت، في أن يتم اجتذاب موارد غير أساسية لحالات الطوارئ الأقل وضوحا. وأعرب عن ترحيبه بالتعليقات الإيجابية على أعمال شعبة التصدي للطوارئ.

١٦٨ -وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المعنون ''مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣'' (DP/2000/18) ودعا مدير البرنامج إلى أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١، وثيقة تتضمن بشكل مسهب الدور المحدد للبرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الخاصة وأن يقدم خططا عملية لزيادة تنفيذها بعد أن تجري عملية مشاورات كاملة وواسعة النطاق. كما أحاط المجلس علما بموجز التقييم المعنون ''الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14).

سابعا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦٩- عرض مدير البرنامج البند، وأشار إلى أنه رغم أن هناك عدة تطورات إيجابية للغاية يود أن يطلع عليها المجلس التنفيذي، فإن الموضوع الرئيسي لكلامه سيسبب الشعور بالإحباط. فكما هو مبين في التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الميزانية العادية فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المنتسبة إليه لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6)، تشير الأرقام الأولية إلى أن تسعة أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيزيدون مساهماتهم بالعملة المحلية لعام ٢٠٠٠ في حين سيواصل تسعة أعضاء آخرين تقديم مساهماتهم بمستواها الحالي. وزادت مجموعة كبيرة من البلدان المشمولة بالبرامج من التزاماتها، وهو ما يشكل بادرة إيجابية جدا على إيمانها المستمر بدور البرنامج الإنمائي. وتعهد ما مجموعه ١٢ بلدا مساهما، من البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج على السواء، بزيادة مساهماتهم بالعملة المحلية بنسب مرموقة تبلغ ١٥ في المائة أو أكثر. وهذه البلدان هي ايرلندا، وإيطاليا، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وغانا، وفرنسا، ولختنشتاين، ولكمسبرغ، واليابان. وقد زادت ايرلندا مساهمتها بنسبة ٣٥ في المائة، في حين أن اليابان ستكون، بما قدمته من زيادة سخية جدا وهو مبلغ ٢٠ مليون دولار ليصبح مجموع المساهمة ١٠٠ مليون دولار، أكبر بلد مانح وحيد للبرنامج الإنمائي لهذا العام. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره البالغ لهذا الدعم.

١٧٠- وأوضح أنه على الرغم من هذه الزيادات، فهو لا يستطيع الإفادة بأن موارد الأنشطة الأساسية قد عاودت النمو. ومن أسباب ذلك استمرار المشاكل المتصلة بالعملات وطول المهلة المطلوبة في بعض البلدان المانحة قبل أن تتحول زيادة الدعم إلى زيادة في المساهمات. وانعدام النمو هذا يعزى بصورة أشمل إلى عدم تمكن البرنامج الإنمائي من ترجمة ما أبداه مانحون آخرون من رغبات صادقة في توفير الأموال إلى التزامات فعلية. ومعنى ذلك

أن تكون إسقاطات إيرادات الميزانية العادية، أو إيرادات تمويل الأنشطة الأساسية، للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٠، بمبلغ قدره ٦٨٢ مليون دولار، أي قرابة نفس المبلغ في عام ١٩٩٩، وهو مبلغ أقل كثيرا من الرقم المستهدف للتمويل وقدره ٨٠٠ مليون دولار وهو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ عندما وافق على الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ فضلا عن الهدف الأعم المتمثل في معاودة زيادة موارد الأنشطة الأساسية بحيث تصل إلى ١,١ بليون دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة. وانخفضت أيضا، ولكن بصورة طفيفة، المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وإن كان أحد البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انضم إلى مجموعة مانحي هذا الصندوق.

١٧١- وقال إن أرقام عام ١٩٩٩ مخيبة للآمال بوجه خاص لأنها جاءت في الوقت الذي كان يتوقع فيه البرنامج الإنمائي أن يضع تلك المشاكل وراء ظهره بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقديم التقرير السنوي الأول الذي يركز على النتائج في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وإدخال إصلاحات على خطط الأعمال المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وأشار إلى أن الخطوة اللازمة المتمثلة في الموافقة على تخفيض موظفي المقر بنسبة ٢٥ في المائة، أيا كانت أشكال التعاقد ومصادر التمويل، قد اتُّخذت، رغم قسوتها، كجزء من عملية أعم وهي إعادة تنظيم أهداف البرنامج الإنمائي. ومع ذلك فقد اضطرته الآن الحالة العامة للموارد إلى أن يتجاوز الحد الصحي لإعادة هيكلة المقر ويُدخل خفضا شاملا للتكاليف الإدارية للأنشطة الأساسية بنسبة ١٠ في المائة. وإذا كان التخفيض في المقر لا يزال خطوة معقولة من الناحية الاستراتيجية، فإن خفض التكاليف الميدانية سيؤدي إلى تآكل قدرة البرنامج الإنمائي على خدمة العمليات الميدانية. وعلى المانحين الذين يودون التأكد من الأداء أولا أن يضعوا في اعتبارهم المعوقات التي يواجهها البرنامج الإنمائي. ولن تتحقق إعادة بناء البرنامج الإنمائي إلا بجهد مشترك، تقبل فيه البلدان المشمولة بالبرامج أن تركز بصورة أكبر على أنشطة البرنامج الإنمائي، وتلتزم فيه الإدارة بالإصلاح ويفي فيه المانحون بالتزاماتهم بتقديم مزيد من الموارد.

١٧٢- ثم قدم مدير البرنامج عرضا عاما لتدابير الإصلاح التي جرى اتخاذها. وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه عُقد اجتماع عالمي للممثلين المقيمين في غلين كوف في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٠ لمناقشة التغيرات. وأوضح أن البرنامج الإنمائي يسير في المقر بسرعة في تبسيط عملياته وضمان أن يتم التركيز في نيويورك على إيجاد سبل أحدث وأفضل لتلبية احتياجات الميدان. وقد اعتمد الفريق التنفيذي خطة تفصيلية لتنفيذ ما أعلن عنه مسبقا من تخفيض الموظفين بنسبة ٢٥ في المائة. وبهذا سينخفض العدد الكلي لموظفي المقر بنسبة ٢٦ في المائة

خلال السنتين المقبلتين، حيث سيُنقل ما نسبته ١٤ في المائة من المهام إلى الميدان وسيُلغى ما نسبته ١٢ في المائة من الوظائف. وبذلك يُستوعب في تلك الممارسة الخفض الشامل في تكاليف الأنشطة الأساسية وقدره ١٠ في المائة. وفي حين أن ذلك التخفيض قد اقتضته التزامات الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للإبقاء على النمو الاسمي الصفري للميزانية وللوفاء بما تعهد به مدير البرنامج من إنفاق كل دولار جديد من موارد الأنشطة الأساسية في البرنامج، فلم يضع البرنامج الإنمائي الخطط لمواجهة هذا التحدي بهذه السرعة. وإذا كانت هذه الخطوة ستمكِّن البرنامج الإنمائي من توفير ٥٠ مليون دولار على مدى سنتين، فإن آثارها على الميدان ستكون واسعة النطاق بالنظر إلى أن ثلثي التكاليف الإدارية يجري تكبدها في الميدان.

١٧٣- وأكد مدير البرنامج أن الحالة الراهنة تتصل بالأمم المتحدة ودورها في التنمية وتتصل بمواجهة تحديات ألفية جديدة استنادا إلى اقتناع حقيقي بأن من الممكن إحداث تغيير من خلال تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتتصل الحالة الراهنة أيضا بسبل مساعدة البلدان لا على التواؤم مع العولمة فحسب، بل على أن تجني منها أيضا فوائد حقيقية ملموسة. وسيُلحق عدم توافر مستوى كاف من التمويل للأنشطة الأساسية أضرارا بالغة بكثير من البرامج في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن الموارد البرنامجية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تتصدر أولويات البرنامج الإنمائي، قد هبطت بنسبة ٤٨ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٩٢، رغم أن احتياجاتها الآن أكبر منها في أي وقت مضى. وإذا ما جرى حساب هذا الانخفاض بحيث يؤخذ التضخم في الاعتبار، فإنه سيصل إلى نسبة أفدح وهي ٦٠ في المائة. وأكد أن البرنامج الإنمائي يحرز، هو وشقيقاته الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الآخرون، تقدما حقيقيا في التصدي للفقر العالمي. إلا أن هذا الجهد يحتاج إلى موارد كافية. كما أن القدرة على تعبئة الموارد لتمويل أنشطة البرنامج الإنمائي غير الأساسية تتوقف على القدرة على الاستفادة بأقصى درجة من الفعالية من موارد أنشطته الأساسية. وأعرب عن أمله في هذا السياق في أن يأتي مدد إضافي من المانحين في عام ٢٠٠٠ للمساعدة على إرجاء الأزمة.

١٧٤- وعرض مدير البرنامج لخمس نقاط أمام المجلس التنفيذي بشأن الدروس العامة المستفادة من الأزمة الراهنة: أولها أن على البرنامج الإنمائي أن يظل متمسكا بالتزامه الأكيد بجدول أعماله العام للإصلاح؛ وثانيا، أن يمضي البرنامج الإنمائي قدما باستراتيجيات وشراكات جديدة للأنشطة غير الأساسية تساعده على جمع موارد إضافية واستخدام خبرات جديدة؛ وثالثا، أن بإمكان البرنامج الإنمائي أن يستفيد من النماذج الإيجابية التي يوفرها برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اللذان سجل كلاهما

زيادة في المساهمات في عام ٢٠٠٠؛ ورابعا يتعين توسيع نطاق الدعم السياسي للبرنامج الإنمائي وتعزيز هذا الدعم؛ وخامسا، يلزم أن يُترجم الدعم السياسي إلى إجراءات عملية. وفيما يتعلق بالنقطة الخامسة، أكد ضرورة التماس سبل أفضل لتأمين التزام متعدد السنوات من المانحين يتسم بمزيد من الطابع الرسمي والشفافية. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي سيظل يُمول من واقع التبرعات، فإنه يقترح إنشاء آلية لتمويله تشبه عموما آلية تمويل وكالة التنمية الدولية. والفكرة التي يقوم عليها هذا الاقتراح هي أن العمل بترتيب مؤسسي في تمويل البرنامج الإنمائي على شاكلة آلية تمويل وكالة التنمية الدولية سيوفر له التزاما متعدد السنوات يمكن التنبؤ به ويعتمد على الضغط الذي يمارسه أعضاء جماعة المانحين على بعضهم البعض لضمان التقاسم العادل للأعباء. وهذا الترتيب له جاذبيته لدى المانحين لأنه يتيح إمكانية وضع الموارد والمالية للتعاون الإنمائي الذي تقوم به الأمم المتحدة على أساس متين في وقت ستكبدها فيه تحديات العولمة ثمنا باهظا في حالة غياب هذا الأساس المتين.

١٧٥- وأوضح مدير البرنامج أن من السبل الموصلة إلى بلوغ هذا الهدف عقد اجتماع على مستوى الوزراء لغرض محدد وهو مناقشة خطة من هذا القبيل وإقرارها. وسيكون موعد هذا الاجتماع وجدول أعماله موضع مشاورات مباشرة، ويمكن عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أي بالتزامن تقريبا مع وقت انعقاد مؤتمر قمة الألفية حيث يكون حضور شخصيات رفيعة المستوى أمرا مضمونا بالفعل.

١٧٦- وأنهى كلامه بأن وعد بمواصلة العمل على أن يكون البرنامج الإنمائي أبعد عن البيروقراطية وأن ينتظم بما يتفق على نحو أوضح مع أهداف مؤسسية مركّزة وأن يكون تنظيمه على النحو الذي يجعله مصدر دعم للميدان، وأن يعمل كمنظمة للمعرفة تتيح التبادل العالمي للابتكارات التي يتم التوصل إليها على الصعيد الميداني. ولكنه أكد على أنه رغم أن إضفاء عناصر الدينامية والتركيز والأهمية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمثل عمله محور التعاون الإنمائي هو أمر قريب المنال جدا، فإن ذلك لن يتحقق في غيبة أي بادرة حقيقية مباشرة تدل على أن الموارد الموجهة لتمويل الأنشطة الأساسية ستطرأ عليها زيادة كبيرة. وفي حالة حدوث ذلك، فسيتعين عليه أن يعود إلى المجلس في عام ٢٠٠١ بمقترحات لإنهاء نظام تمويل أنشطة التعاون الإنمائي للأمم المتحدة من الميزانية العادية، بصورته المعروفة الآن. وشدد على أن الوقت قد حان تماما لكي تُكسر دورة تقلص موارد الأنشطة الأساسية وإلا فإنها لن تكسر قط.

١٧٧- وأدلى مدير شعبة تعبئة الموارد ببيان تناول فيه الأمور البارزة في التزامات — و/أو تقديرات التزامات - تمويل الميزانية العادية الخاص بالبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المنتسبة إليه لعام ٢٠٠٠ وما بعده، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.6.

١٧٨- وقدم مدير مكتب شؤون التقييم تقريرا شفويا عن النتائج الناشئة للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وأشار إلى أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، المقرر تقديمه إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، سيكون هو الخطوة التالية في تنفيذ عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وقال إن هذا التقرير هو أول تقييم واف لأداء البرنامج الإنمائي، لأنه يتناول الأداء والموارد بصورة متكاملة، مما يمكن البرنامج الإنمائي من تدعيم مواطن قوته وتسليط الضوء على المسائل المثيرة للقلق. وستُدرج في التقرير أهم النتائج والمخرجات بالنسبة لجميع الأهداف الستة للإطار التمويلي المتعدد السنوات، وستُحلل فيه بمزيد من التفصيل الأهداف الفرعية الثلاثة التي سُلط عليها الضوء لعام ١٩٩٩ وهي (أ) تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية على تحقيق التنمية التي تركز على البشر وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ (ب) تشجيع التنمية التي تركز على الفقر، والحد من الاستضعاف؛ (ج) المتابعة الفعالة والمتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة. وأشار إلى أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يتضمن ملاحظات بشأن صلاحية وملاءمة البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما التحليل الأساسي الذي يتضمنه التقرير فيتناول الاتجاهات السائدة وأبرز التطورات، ويقارن بين الأداء والمسائل الطارئة. والهدف من هذه المنهجية هو تعزيز الجهود المبذولة في التقييم والتعلُّم فضلا عن تدعيم المساءلة التنفيذية. ثم أكد على أن نتائج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ تبيِّن أن البرنامج الإنمائي يسبح ضد التيار فيما يتعلق بنواتجه ونفقاته. ويتناول التقرير أيضا بالتفصيل النتائج المتصلة بالفقر وشؤون الحكم. وقال إن الخطوات المقبلة تتضمن تنقيح إطار النتائج الاستراتيجية، بحيث يستخدم هذا الإطار كأداة إدارية، مع استخدام التقرير السنوي الذي يركز على النتائج كأساس حافل لتحسين الأداء مستقبلا؛ وتدعيم تطور هذه المنهجية؛ وتعزيز الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي؛ وتحديد المنتجات والخدمات الناشئة والاستفادة منها.

[**ملاحظة:** ترد في المرفق ملخصات البيانات التي أدلت بها الوفود (انظر الصفحة ٥٧ من الأصل الانكليزي).]

١٧٩- وأعرب مدير البرنامج، في معرض رده على التعليقات التي أثيرت أثناء المناقشة، عن شكره للمجلس التنفيذي لإدراكه خطورة الحالة الراهنة. وعن تقديره للمانحين التسعة الذين

زادوا مساهماتهم والمانحين التسعة الذين حافظوا على مستوى مساهماتهم كما هو. وقال إن الأزمة المالية قد أثرت تأثيرا خطيرا على البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، إلى الحد الذي جعله يمر بحالة عجز مالي واضطره إلى إدخال تخفيضات قاسية. وضرب المدير مثلا على ذلك فقال إن البرامج المنفَّذة في أفريقيا قد جرى تخفيضها بالقيم الحقيقية بنسبة ٦٠ في المائة. وفيما يتعلق بموزامبيق، التي كانت موضع جلسة إحاطة غير رسمية بالأمس، لم يُلتزم فعلا من الأموال المطلوبة لعام ٢٠٠٠ إلا بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار. وبالنسبة لذلك البلد، فإن الأموال الوحيدة التي توافرت لمعالجة أزمة الفيضانات كانت من البند ١-١-٣ لهدف تخصيص الموارد من أموال الأنشطة الأساسية. وعلى هذا فإن الافتقار إلى الموارد يقوض علاقات الثقة والفعالية والمرونة بين البرنامج الإنمائي والبلدان التي تنفذ بها برامج. وقد تعين على البرنامج الإنمائي أن يغلق الباب على الاحتياجات والمطالب الجديدة. وبحلول ٢٠٠١، سيكون قد تراكم العجز ولن تعود هناك صلاحية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمي الذي يعتمد في تمويله على المساهمات في الميزانية العادية.

١٨٠- على أن الاقتراح الداعي إلى النظر في استخدام آلية للتمويل على غرار آلية وكالة التنمية الدولية لا يشكل دعوة إلى الاستعاضة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ومع ذلك تدعو الحاجة إلى النظر في سبب عدم وجود آلية إنفاذ في ذلك الإطار. وأوضح أن الهدف من اقتراحه هو الانتقال من نظام طوعي تماما إلى نظام طوعي أيضا ولكنه يقوم على عنصر ''الإلزام الذاتي''. ومع ذلك فلن تتضمن الآلية المقترحة عنصري الإنفاذ القانوني والمشروطية اللذين يتضمنهما نظام وكالة التنمية الدولية. ويمكن استخدام الاجتماع الوزاري المقترح عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للحصول على التأييد لاتباع نهج أقوى. وليس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشعبية الواضحة التي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. ويتعين أن يكون التنظيم مركّزا وجذابا للحصول على الأموال. ولا ينحصر البرنامج الإنمائي في كونه شبكة يتجسد وجودها في نظام المنسقين المقيمين، بل إن هناك تسليما أيضا بأنه يشكل الوجود القطري للأمم المتحدة في تلك البلدان. فإن لم يتم التصدي لهذه المسألة، فإن طابع البرنامج الإنمائي ذاته باعتباره ذا وجود عالمي سيكون مهددا بالأخطار. وإن لم يحرز أي تقدم خلال السنة المقبلة، فسيتعين أن يعود المدير إلى المجلس مرة أخرى في عام ٢٠٠١ بتدابير جذرية وقاسية. لأن البرنامج الإنمائي يمر الآن بمنعطف عصيب.

١٨١- وباسم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أعرب مدير البرنامج عن امتنانه للتبرعات التي أعلنت في الدورة الحالية. كما أعرب عن شكره للبلدان التي زادت من مساهماتها والبلدان التي تحملت ''عبئا أكبر'' من حيث التمويل.

١٨٢- وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن النتائج الناشئة للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٨٣- كما أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الميزانية العادية فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المنتسبة إليه لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6 و DP/2000/CRP.9 و Rev.1).

ثامنا - تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٨٤ -قدم مدير البرنامج المعاون الموجز التنفيذي عن تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) ومذكرة عن تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8). وصرح بأن التقييم يمثل علامة بارزة وهامة في العلاقة بين المكتب والبرنامج الإنمائي. ولقد مضت ست سنوات على إنشاء المكتب بوصفه كيانا ''منفصلا وقائما بذاته'' من كيانات الأمم المتحدة. ويضطلع المكتب حاليا بتنفيذ أكبر حجم من الأنشطة التشغيلية الممولة من البرنامج الإنمائي بالمقارنة مع وكالات الأمم المتحدة. وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن البرنامج الانمائي اقترح إجراء تقييم لأنه يقر بأهمية قيام علاقات إيجابية بين المكتب والبرنامج الإنمائي. بيد أن هذه العلاقة في حاجة إلى زيادة تطويرها وتخصيص المزيد من الجهد لعملية التفكير وإجراء الحوار بين المنظمتين قبل الانتهاء من وضع استراتيجية واضحة للمستقبل. وسوف تحتاج المنظمتان إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات دون أن تهملا بالطبع ولايتيهما التشريعيتين. وأشار أيضا إلى أن البرنامج الانمائي والمكتب قد ارتأيا أن التوصيات ١، و ٢ (د)، و ٤، و ٦ (ج)، و ٨، و ٩، هي توصيات مقبولة بصيغتها الحالية وأنهما قد بدأتا في تنفيذها على الفور. واستلزمت توصيات أخرى مناقشات إضافية بين المنظمتين. فالتوصيتان ٢ (أ)، بشأن تحديد المسؤوليات، و ٣، بشأن خيارات مستقبل لجنة التنسيق الاداري، استلزمتا إجراء اللجنة مزيدا من المداولات، كما استلزمت التوصية ٣، إجراء مشاورات مع الأمين العام. وبالنسبة للتوصية ٢ (ب)، بشأن أوجه التداخل، فسوف يتناولها البرنامج الانمائي والمكتب بشكل ثنائي. وبالنسبة للتوصية ٥، بشأن تعبئة الموارد، فسيجري إجراء المزيد من المناقشات بشأنها، مع مراعاة التشريع القائم، والرأي الذي أبدته كلتا المنظمتين، ووافق عليه في الآونة الأخيرة المكتب والبرنامج الإنمائي، ومؤداه أن دور المكتب في التنفيذ على نطاق المنظومة لن يتقوض بأي جمع مباشر للأموال. أما بالنسبة للتوصيتين ٦ (أ) و (ب) بشأن طرائق التنفيذ المتعلقة بالبرنامج الانمائي فسينظر

فيهما المجلس التنفيذي عقب تقديم تقييم مستقل للتمويل غير الأساسي المتعلق بالبرنامج الانمائي خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، مع ملاحظة أن إجراء أي مناقشة بشأن طرائق التطبيق والتنفيذ المتعلقة بالبرنامج الانمائي سيترتب عليها آثار بالنسبة للمكتب. وبالنسبة للتوصية ٧، بشأن مبادئ تمويل المكاتب القطرية، فسينظر فيها المجلس التنفيذي خلال دورته العامة الثالثة لعام ٢٠٠٠.

١٨٥ -وذكر المدير التنفيذي أن المجلس التنفيذي قد أنشأ المكتب ككيان خدمي اعتمد مدونة سلوكيات بالنسبة لعمله اليومي مع العملاء ذوي الأهمية الأساسية. وتعني طبيعة التمويل الذاتي التي يتسم بها المكتب أن المنظمة ليس لديها أي دخل آخر خلاف رسوم الإدارة وتكاليف الدعم التي يجري تحصيلها مقابل ما يقدم من خدمات. وعلاوة على ذلك، يحتاج المكتب إلى التنافس للحصول على الأعمال. وأشار إلى أنه قد تم حث جميع العملاء على استعراض تجربتهم مع المكتب من وقت لآخر، لا سيما لتحديد ما إذا كانوا يواصلون الحصول على قيمة ما يقدمونه من مال. وأكد المدير التنفيذي أيضا أن المكتب يرحب بالتقييم المقترح من البرنامج الانمائي للعلاقة بين المنظمتين. وفيما يتعلق بالوثيقة DP/2000/CRP.8، أكد أن المكتب يعتزم استمراره كطرف في المناقشات المقبلة. ويجري العمل حاليا بشأن جميع التوصيات الموجهة إلى المكتب، وهو ما سيقدم عنه المدير التنفيذي تقريرا دوريا إلى المجلس التنفيذي. وأشار إلى أن التوصية المتعلقة بمشاركة المكتب في أنشطة جمع الأموال، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وباسمه، يرتأي البعض أنها تطور ثوري حيث أن المجلس التنفيذي، عند إنشاء المكتب، ذكر بوضوح أن المكتب لا يجب أن يشارك في الأنشطة التمويلية. وفي حين أن المدير التنفيذي ذكر أن المكتب لا يعتزم المشاركة في جمع الأموال، فإنه أشار إلى أن المكتب قام، في بعض المناسبات، بمساعدة الممثلين المقيمين والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الانمائي في تعبئة الموارد، عندما طُلب منه ذلك. وفي هذه الحالات، أصبحت جمع الأموال موارد للبرنامج الانمائي. واختتم بيانه بالإشادة بالأسلوب الممتاز الذي أعد به تقرير التقييم.

١٨٦ -ورحب كثير من المتكلمين بالتقييم وأعربوا عن أملهم في أن يسهم، من خلال مناقشة جوانبه الايجابية والسلبية على السواء، في تحسين العلاقات بين المكتب والبرنامج الإنمائي. كما رحب كثير من الوفود بالوثيقة DP/2000/CRP.8، وخاصة لتضمنها الخطوات اللازم اتخاذها فورا. وذكروا أن الورقة تساعد على إيضاح الأدوار والاجراءات المطلوبة. وأشار عدد من المتكلمين إلى تأخر صدور الوثائق، بما في ذلك صدورها بمختلف اللغات، مما جعل من الصعب مشاركتهم بفعالية في الدورة الحالية. وجرى تشجيع مواصلة الحوار، بغرض تحديد وتعيين الأدوار التي سيضطلع بها كل من المنظمتين. وذكر أحد الوفود أنه كان

من المفيد أن تردّ التقارير المقدمة من كل منظمة على نقاط الانتقادات التي أثارها فريق التقييم على أساس كل نقطة على حدة. وينبغي إيضاح الجوانب التي لا تعتزم الأمانات اتباع التوصيات بشأنها.

١٨٧ -وأعربت جميع الوفود عن تأييدها القوي للحاجة إلى تعيين مسؤوليات كل منظمة على حدة بصورة واضحة (التوصية ٢ (أ))، على أن يتم في الوقت ذاته الإبقاء على الترتيبات الهيكلية الحالية (التوصية ١). وينبغي تصحيح أوجه التداخل الموجودة، مثل تلك القائمة في مجال الأنشطة المتعلقة بالأزمات وفترة ما بعد الصراعات. وأشارت متكلمة إلى أن المكتب والبرنامج الإنمائي على السواء قد عملا في بلدها خلال فترة ما بعد الصراع وحققا نتائج إيجابية، خاصة وأن دور كل من المنظمتين كان محددا تحديدا جيدا وأن العلاقات الشخصية كانت إيجابية. وأوضح وفدان أنه سيكون هناك دائما، حتى في ظل أحسن النوايا، بعض التضارب بين المنظمتين استنادا إلى طبيعة الترتيبات المؤسسية. وطلب بعض الوفود التزام الحيطة إزاء احتمال مشاركة المكتب في أنشطة أخرى بخلاف الأنشطة التنفيذية، محذرين من أن ذلك يعني إنشاء وكالة جديدة من وكالات الأمم المتحدة.

١٨٨ -وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى إيلاء اهتمام عميق بالتوصية ٣ المتعلقة بلجنة التنسيق الإداري. فقد اقترح أحد الوفود أن يضطلع الأمين العام واللجنة بالمسؤولية عن الرقابة على المكتب وتوجيهه، متسائلين عن ماهية السلطة المباشرة التي سيضطلع بها المجلس التنفيذي في حالة عدم القيام بذلك. وطلب بعض المتكلمين وضع جدول زمني لتنفذ هذه التوصية وغيرها من التوصيات التي لم يوضع بشأنها إطارات زمنية محددة.

١٨٩ -وفيما يتعلق بالتوصية ٥، بشأن تعبئة الموارد، أكد معظم المتكلمين أن إجراء المزيد من المناقشات بين المنظمتين سوف يساعد على تحديد دور المكتب في هذا المجال بشكل أوضح. وطُلب أيضا التشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قبل إعادة عرض المسألة على المجلس التنفيذي. وذكر كثير من المتكلمين أنه سيكون من الخطأ أساسا مشاركة المكتب بذاته في أنشطة جمع الأموال وأعربوا عن غبطتهم إزاء إيضاح المدير التنفيذي لهذه المسألة خلال العرض الذي قدمه.

١٩٠ -وأعرب كثير من المتكلمين عن توقعهم أن تعرض نتائج تقييم التمويل غير الأساسي على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ فيما يتعلق بالتوصية ٦ بشأن طرائق التنفيذ. واقترح أحد الوفود أن يحدد البرنامج الإنمائي، على أساس تنافسي، الجهة المسؤولة عن التنفيذ التي تحقق أكبر قدر من فعالية التكاليف والكفاءة. ولا ينبغي اللجوء إلى التنفيذ المباشر إلا في حالة عدم وجود وكالة منفذة قادرة على تنفيذ المشروع أو راغبة في ذلك.

وساد ترحيب بأن تقوم فرقة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي والمكتب بمواصلة دراسة هذه التوصية. وأشار أحد الوفود إلى أن معظم الأنشطة الجارية في بلده يجري تنفيذها بواسطة جهات وطنية، رغم أن المكتب لديه حافظة كبيرة من مشاريع البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية. وأعرب ذلك الوفد عن أمله في أن تتاح مستقبلا هذه المشاريع أمام الوكالات الوطنية للتعاقد عليها مع الاستعانة بالخبراء الوطنيين لزيادة تحسين الخبرة الفنية الوطنية. وذكر متكلم آخر أن مسألة طرائق التنفيذ ترتبط بعملية التخريج من فئة لأخرى لزيادة حوافز النظام بالنسبة لتلك العملية.

١٩١ - وطُلب إجراء مشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التوصية ٧ فيما يتعلق بمبادئ تمويل المكاتب القطرية. واقترح أحد الوفود زيادة تواتر الاستعانة بمراجعين خارجيين للحسابات في هذا السياق. وذكر أن إجراء عمليات استعراض داخلية كاملة سيكفل استعادة تكاليف البرنامج الإنمائي المتعلقة بخدمات المكاتب القطرية المقدمة إلى المكتب وسيكون من شأنه قيام البرنامج الإنمائي بإيضاح مصاريف الخدمات المقدمة من المقار المركزية.

١٩٢ - وتتطلع الوفود إلى إجراء المزيد من المناقشة بالنسبة للتوصية ٨، بشأن الإبلاغ المالي، والتوصية ٩، بشأن المسائل الإدارية، خلال الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠. ويلزم إجراء مشاورة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مسألة الإبلاغ المالي. وقد أكد أحد الوفود أهمية تحديد الرسوم في التوصية ٩.

١٩٣ - وتتطلع جميع الوفود إلى عملية الإبلاغ القادمة إلى المجلس بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم. وطلب بعض المتكلمين تقديم تقرير شامل خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ وتقارير مرحلية، حسب الاقتضاء، في الدورات التي ستعقد قبل ذلك. وأشير الى ضرورة وضع جدول زمني للتوصيات التي تحتاج إلى إجراء مزيد من الحوار.

١٩٤ - وأعرب مدير البرنامج المعاون عن شكره للوفود لما قدمته من مداخلات قيمة، وأضاف أنه سيجري اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة تقديم جميع الوثائق إلى المجلس التنفيذي وعرضها عليه في الوقت المطلوب خلال الدورات القادمة. وبالنسبة لمسألة تحديد المسؤوليات بين المنظمتين، أكد أن لجنة التنسيق الإداري ستناقش القضية وأن مدير البرنامج والمدير التنفيذي سيقدمان تقريرا إلى المجلس وفقا لذلك. وأكد أن الإبلاغ المالي سيكون أكثر دقة قياسا على ما سبق. وكرر ما ذكر في الوثيقة DP/2000/CRP.8 بأن شُعبة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للبرنامج الإنمائي ستتشاور مع المكتب فيما يتعلق بأوجه التداخل المحتملة في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع. وأشار إلى أن المكتب ينفذ ٨٥ في المائة من هدف

تخصيص الموارد من الأموال الأساسية المتعلق بالبند ١-١-٣، ومن ثم فإن أوجه التداخل لا تحدث إلا في النسبة الباقية التي تبلغ ١٥ في المائة. وردا على سؤال، ذكر أن التقييم قد تم بالتعاون الوثيق مع المكتب الذي أكد الصلاحيات الممنوحة في هذا الشأن.

١٩٥ -وقد أعرب المدير التنفيذي للمكتب عن شكره للبرنامج الإنمائي على المبادرة التي اتخذها بإجراء التقييم وأكد أنه قد تم مشاورة المكتب فيما يتعلق بالصلاحيات وتشكيل فريق التقييم. وبالنسبة لمسألة الإبلاغ المالي، أشار إلى أن المكتب خصص أموالا إضافية للإبقاء على نظم الإبلاغ المالي التي تتم يدويا في الوقت الذي يجري فيه وضع النظم المؤسسية الجديدة، مما يتيح التقارير أمام المجلس التنفيذي والمديرين الوطنيين. وسيجري تزويد المجلس التنفيذي باستجابة مرتدة إضافية بشأن المسألة. ثم كرر القول بأن التوصية المتعلقة بأوجه التداخل في مجال حالات الأزمات وما بعد الصراع ما زالت موضع مشاورات بين المكتب والبرنامج الإنمائي. وذكر أيضا أنه يفهم أن المجلس التنفيذي لديه سلطة كاملة على المكتب، تماثل سلطته التي يمارسها على البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى التشريع الذي أقرته الجمعية العامة والمجلس التنفيذي ذاته. ويمكن أن يُطلب إلى مكتب الشؤون القانونية تقديم رأيه في هذا الصدد. وبالنسبة لمسألة طبيعة ونطاق أنشطة المكتب، ذكر المدير التنفيذي أن المكتب منظمة خدمية قائمة على الطلب، ولا يمكن أن توجد مستقلة عن عملائها. فإذا انخفض الطلب على خدماتها، يتعين عليها حينئذ خفض نشاطها، حتى بالنسبة لمستويات ملاك الموظفين باعتبار أن الجهة التي تقدم الخدمات وليس لديها أسواق لا يمكنها أن توجد في معزل عن عملائها. وأشار إلى أن مستوى الاتصال بينه وبين مدير البرنامج مستوى ممتاز، حيث تعقد اجتماعات شهرية بينهما وتتخذ إجراءات للمتابعة.

١٩٦ -وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالموجز التنفيذي عن تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) والمذكرة المتعلقة بتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8) كما قرر المجلس العودة إلى هذا البند خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠١.

تاسعا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

١٩٧- عرض مدير البرنامج المعاون ملاحظات مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو (DP/2000/12)، وأفغانستان (DP/2000/16) وأطر التعاون القطري الثانية لكل من كازاخستان (DP/CCF/KAZ/2) وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/2، و Corr.1)،

وزمبابوي (DP/CCF/ZIM/2)، والتمديدات الأولى لثمانية أطر للتعاون القطري في منطقة البحر الكاريبي تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1/EXTENSION 1) ولإطار التعاون الإقليمي في منطقة أمريكا اللاتينية (DP/PCF/RLA/1/EXTENSION 1). كما عرض تقرير مخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17)، منوها إلى أن مدير البرنامج سيجري في جميع البنود البرنامجية تسوية تناسبية لمستويات البرمجة تتفق مع تقديرات الموارد الأساسية المتاحة.

١٩٨- وأعرب أحد الوفود عن أسفه لاستمرار الاتجاه الانكماشي للموارد التي تقدم على الصعيد الإقليمي، على نحو ما يفصح عنه التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية (DP/RCF/RLA/1/EXTENSION 1). وقال إن تخفيض المخصصات على الصعيد الإقليمي في أمريكا اللاتينية جرى على ما يبدو بمعدل يفوق معدل التخفيض الذي طرأ على البرامج الوطنية في المنطقة. ونوه المتكلم بالمزايا الواضحة لوجود البرنامج القطري لا سيما في منطقة يتحقق فيها تعاون إيجابي بين البلدان.

١٩٩- وأشار وفد آخر إلى أنه يتعين، في أطر التعاون القطري، إدراج مزيد من المعلومات عن العمليات المشتركة بين الوكالات التي تُجرى على الصعيد القطري، وخاصة فيما يتصل بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة. ورحب المتكلم أيضا بالتأكيدات المعطاة بشأن تقديم المساعدة إلى جماعات المستضعفين في كازاخستان، واقترح أن يتعاون البرنامج الإنمائي مع الوكالات الثنائية في مجال تعزيز فرص العمل في هذا البلد. وأعرب عن أسفه لأن تقرير إطار التعاون القطري لقيرغيزستان قُدم إلى المجلس التنفيذي في وقت متأخر للغاية وهو ما لم يتح تقديم تعليقات وافية عليه.

٢٠٠- وعلقت عدة وفود على مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى أفغانستان. وامتدح أحد المتكلمين إيلاء التركيز للمسائل الجنسانية ومسائل حقوق الإنسان وطلب الاطلاع على أرقام الموارد العامة التي سيخصصها البرنامج الإنمائي لأفغانستان في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ورحب متكلم ثانٍ بالعمل بمؤشرات الأثر، وتمنى أن تسهم المساعدة في تخفيف معاناة السكان في أفغانستان. وحذرت وفود أخرى من المشاكل السياسية والاجتماعية الخطيرة، بما فيها الاتجار بالمخدرات، ورأت أنها تشكل عقبة بوجه عملية التنمية في أفغانستان، وأن تدخلات البرنامج الإنمائي على صعيد المجتمعات المحلية وفي مجال إحلال المحاصيل يمكن أن تتأثر سلبا بهذه المشاكل. وأبدى متكلم آخر استعداد حكومته فتح أسواقها أمام المنتجات الأفغانية.

٢٠١- ولاحظ أحد الوفود أن التعاون الثنائي بين حكومته وجمهورية الكونغو سيستأنف الآن بعد التحسن الذي طرأ على الوضع هناك، وتمنى أيضا أن يجري التعاون مع البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري.

٢٠٢- وأعربت الممثلة الدائمة لكازاخستان عن تقديرها للتعاون مع البرنامج الإنمائي في بلدها ولاحظت أن إطار التعاون القطري الثاني استند إلى خبرة إيجابية وتنسيق جيد خلال الفترة المشمولة بإطار التعاون القطري الأول.

٢٠٣- وأفاد مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب القطري لآسيا والمحيط الهادئ المجلس التنفيذي بأن إجمالي تمويل المساعدة المخصصة لأفغانستان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ يقترب من ١٢,٢ مليون دولار. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي يبحث باستمرار عن أساليب للعمل في أفغانستان تضمن له أقصى فعالية في تقديم المساعدة الإنمائية. وقال إن النُهج المجتمعي تقليد راسخ الجذور في الثقافة الأفغانية وإن التقييم الموضوعي لمبادرة القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية الذي أجري في عام ١٩٩٩ سيتاح للمجلس التنفيذي إذا طلبه.

٢٠٤- وأقرت مساعدة مدير البرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالأهمية البالغة للأنشطة القطرية. ولاحظت أهمية أطُر التعاون الإقليمي والبرامج دون الإقليمية في الوقت الراهن الذي يتسم بمحدودية الموارد لأنها تكمل البرامج القطرية وتعمل كعناصر حافزة للأنشطة المنفَّذة في المنطقة. وقالت إنها لا تعتقد أن إطار التعاون القطري الإقليمي في المنطقة تعرض لخفض غير متناسب عند مقارنته بالمخصصات الوطنية، وأكدت مع ذلك أنها ستراجع هذه المسألة. وأشارت إلى أنه سيجري حوار مكثف مع حكومات أمريكا اللاتينية في سبيل الإعداد لإطار التعاون القطري الإقليمي المقبل.

٢٠٥- ورحب المدير بالنيابة للمكتب القطري لأفريقيا بالتعليقات المتصلة بجمهورية الكونغو، ولاحظ أن ازدياد فرص السلام سيؤدي إلى استئناف الأنشطة البرنامجية بمعدلها الطبيعي. وقال إن هدف التعاون الذي يبذله البرنامج الإنمائي يتمثل في دعم مبادرة السلام في الكونغو وتقديم العون للمجتمعات المحلية الأكثر تضررا بالحالة. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيتعاون تعاونا تاما مع الوكالات الثنائية على الصعيد القطري، ولاحظ أن إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي أُعِد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري وعلى صعيد المجتمع المدني.

٢٠٦- وأبرزت نائبة الممثل المقيم في زمبابوي الدور التعاوني الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز فيما يتصل بإطار التعاون القطري الثاني وتقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي. وشددت أيضا على أهمية العمل المشترك بين الوكالات، ولاحظت الإشارات

العديدة الواردة في الوثيقة DP/CCF/ZIM/2 بشأن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في هذا البلد.

٢٠٧- وأعرب ممثل ألبانيا عن تقدير حكومته للتعاون الناجح القائم بين البرنامج الإنمائي وألبانيا وقال إنه يتطلع إلى عرض الإطار الثاني للتعاون القطري.

٢٠٨- وقد أذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو ، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، على أساس كل مشروع على حدة.

٢٠٩- كما أذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى أفغانستان ، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، على أساس كل مشروع على حدة.

٢١٠- وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17).

٢١١- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري والإقليمي: التمديد الأول لإطار التعاون القطري المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1/EXTENSON 1)؛ التمديد الأول لأطر التعاون القطري لكل من أنغيلا (DP/CCF/ANL/1/EXTENTSON 1)، بربادوس (DP/CCF/BAR/1/EXTENSION 1)، جزر فيرجن البريطانية (DP/CCF/BVI/1/EXTENSION 1)، دومينيكا (DP/CCF/DMI/1/EXTENSION 1)، غرينادا (DP/CCF/GRN/1/EXTENSION 1)، غيانا (DP/CCF/GUY/1/EXTENSION 1)، سانت لوسيا (DP/CCF/STL/1/EXTENSION 1)، سانت فنسنت وجزر غرينادين (DP/CCF/STV/1/EXTENSION 1) وإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية (DP/RCF/RLA/1/EXTENSION 1).

٢١٢- كما وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الثانية لكازاخستان (DP/CCF/KAZ/2)، وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/2 و Coor.1) وزمبابوي (DP/CCF/ZIM/2).

٢١٣- وأعرب الممثل الدائم لقيرغيزستان عن امتنانه للبرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي لإقرارهما إطار التعاون القطري الثاني لبلده.

٢١٤- وشكر نائب الممثل المقيم لزمبابوي المجلس التنفيذي على إقراره إطار التعاون القطري الثاني لبلده، ونوَّه بالمكاسب التي ستعود على الفقراء من جرَّاء مشاريع إدرار الدخل والعمل المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تقارير الاستعراض القطرية

٢١٥- لاحظ مدير البرنامج المعاون أن المجلس التنفيذي وافق على أن يجري كل سنة مناقشة لعشرة تقارير استعراض قطرية أساسية في دوراته العادية. وأفاد المجلس التنفيذي بأن الاستعراضات القطرية للجزائر وغواتيمالا وبولندا (مع الإطار الثاني للتعاون القطري لكل منها) ولأوغندا ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا

٢١٦- عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا (DP/CRR/CAM/1) الذي يغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، وقام بإجرائه فريق مستقل في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد لاحظ فريق الاستعراض أن البرنامج الإنمائي قام بدور حاسم في الفترة التي كانت كمبوديا تنتقل فيها من أحوال الأزمة إلى الأحوال الطبيعية، وأن البرنامج الإنمائي غيَّر من طبيعة البرامج مع تغير الاحتياجات. وقال إن إطار النتائج الاستراتيجية لكمبوديا يمثِّل دليلا مناسبا ومستكملا للأنشطة في هذا البلد، وإن الاستعراض يُظهر أن البرنامج الإنمائي يُجري مع الحكومة حوارا عميقا بشأن السياسات العامة وأنه يقوم بدور مهم في تعزيز الشراكات وتنسيق المساعدة. وأكد أن استراتيجية البرنامج الإنمائي تتمثل في المزاوجة بين بناء القدرات من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي، وكفالة سلامة الإدارة، مع تعزيز المؤسسات على صعيدي المركز والمقاطعات.

٢١٧- وأشار نائب مساعد مدير البرنامج في المكتب القطري لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن حكومة كمبوديا ستعلن برنامجا إصلاحيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢١٨- وأعرب نائب الممثل الدائم لكمبوديا عن عرفانه للمساعدة التي يبذلها البرنامج الإنمائي، وقال إن البرنامج تصدى في التسعينات لطائفة واسعة ومعقدة من الاحتياجات بما فيها توطين اللاجئين وإزالة الألغام وتحقيق الإصلاح الديمقراطي. وأكد أن المساعدات التي قدمت على الصعيد الإقليمي كانت قيِّمة للغاية. إلا أنه استدرك قائلا إن كمبوديا، باعتبارها من أقل البلدان نموا، لا تزال تواجه تحديات في مجالَي الفقر وتحقيق الإصلاح. وأعرب عن ترحيب حكومته بخطط المجلس التنفيذي بشأن إجراء زيارة ميدانية لكمبوديا في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٢١٩- وأشار أحد الوفود إلى أهمية أنشطة إزالة الألغام في كمبوديا. ولاحظ ضرورة وجود تنسيق أمامي في ضوء تعدد مصادر التمويل في هذا البلد. وقال إن تعدد مناهج ونوعيات الأنشطة في كمبوديا يتسبب في صعوبة تحديد أهداف مقبولة من جميع الأطراف.

تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان

٢٢٠- عرضت المديرة بالنيابة للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان (DP/CRR/UZB/1) الذي يستعرض تنفيذ إطار التعاون القطري الأول لأوزبكستان (١٩٩٧-١٩٩٩). وقد نوقشت نتائج الاستعراض وأُقِرت بالتعاون مع حكومة أوزبكستان في تموز/يوليه ١٩٩٩. ولفتت الانتباه إلى الملامح البارزة في نتائج الاستعراض بما في ذلك تركيزه على المسائل المتعلقة بالوظائف والدخول، والديمقراطية، والحكم والمشاركة، والبيئة، وتعزيز الحوار الإقليمي، واشتماله على العناصر المندرجة في كل مجال من هذه المجالات حسبما ترد في إطار التعاون القطري الأول. وأكدت أن الاستعراض شدد على أهمية اتباع نهج متناسق ومركَّز في عملية البرمجة وتجنب التخصيص المؤقت للموارد وضمان قدر أكبر من الاتساق في المبادرات التي يدعمها البرنامج الإنمائي. كما أكَّد الاستعراض على أهمية وجود استراتيجية مشتركة بين الحكومة والبرنامج الإنمائي من أجل زيادة إمكانيات الاستدامة لمبادرات البناء المؤسسي الرئيسية. وأن التقرير أوصى بوضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد.

٢٢١- وأعرب ممثل أوزبكستان عن تقديره لتقرير الاستعراض القطري، ولاحظ أنه يقدم صورة واضحة عن المشاكل الأولية التي جوبهت خلال المرحلة التي يغطيها إطار التعاون القطري الأول. وقدم شكره أيضا إلى الممثلَين المقيمَين الحالي والسابق اللذين قدما خدماتهما إلى أوزبكستان. ولاحظ أن قيام التعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي في مجال إحلال الديمقراطية وسلامة الحكم والمشاركة سيؤدي في المستقبل إلى وجود برامج ناجحة.

٢٢٢- وأثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل تخفيض عدد مشاريعه في أوزبكستان وتوسيع نطاق أنشطته خارج العاصمة. والتمس معلومات إضافية عن مركز حقوق الإنسان هناك.

٢٢٣- ولاحظت المديرة بالنيابة للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن إطار التعاون القطري الثاني لأوزبكستان قيد الإعداد حاليا، وأنه يهتم باعتبارات تأمين الاستدامة، بما في ذلك مشاريع تشمل مركز حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم.

تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي

٢٢٤ -قدم الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي (DP/CRR/ZIM/1). ويغطي تقرير الاستعراض الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ وقد أعده فريق من الخبراء المستقلين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأشار المسؤول في تعليقاته إلى إطار العمل القطري الثاني الخاص بزمبابوي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته

الحالية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عانت زمبابوي من تدهور أحوال الاقتصاد الكلي ومن الأزمة الاقتصادية ومن تفشي الفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقد اتضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اضطلع بدور هام وحاسم في الدعوة للسياسات الكلية والوساطة والتسهيل وإصلاح السياسات والتمويل. وقد تم اعتماد بعض النواتج على الصعيد الوطني بوصفها وسائل للدعوة، بما في ذلك التقرير الوطني عن التنمية البشرية وسياسات إدارة الأراضي والجفاف.

٢٢٥ -وقدم الممثل المقيم بالإنابة في زمبابوي عرضا عاما للنتائج التي توصل إليها تقرير الاستعراض القطري في مجالات إدارة التنمية وتخفيف حدة الفقر وإدارة البيئة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم الأمم المتحدة. وسيبسط إطار العمل القطري الثاني بدرجة أكبر الأنشطة البرامجية التي بدأت خلال فترة إطار العمل القطري الأول. واستنادا إلى الدروس المستخلصة، سيواصل إطار العمل القطري الجديد التركيز على تخفيف حدة الفقر وإدارة التنمية والموضوعات الشاملة بما في ذلك المسائل الجنسانية والبيئية. ويمثل مجال تخفيف حدة الفقر موضوعا ذا أولوية في زمبابوي وسيتضمن الدعوة في مجال السياسات الاجتماعية وبرامج الدعم المجتمعي ودعم خلق فرص العمل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال أنشطته في مجال برنامج إدارة التنمية، تقديم الدعم الاستراتيجي للإصلاحات والعمليات الرئيسية في مجال السياسات، بما في ذلك الدعوة إلى سلامة الإدارة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المصداقية والشفافية في مؤسسات حماية المصلحة العامة وفي السياسات المؤثرة على أصحاب المصلحة. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المنتدى الاستشاري الاقتصادي الوطني في زمبابوي وهو تجمع يضم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص الذين يعملون متكاتفين في إعداد عملية وضع السياسات الوطنية والتأثير عليها. وقد طرح المنتدى في الآونة الأخيرة فكرة سن قانون لمكافحة الفساد وقدم إلى البرلمان فيما بعد. وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع الحكومة في بلورة سبل التنفيذ الوطنية وتحسينها. وسيواصل تقديم الدعم للحكومة في تنفيذ تصديقها على الاتفاقيات البيئية الدولية. وسيتابع أيضا التوصية المتعلقة بشروط الاستعراض بغية اعتبار البيئة موضوعا شاملا لجميع القطاعات وتضمين مسائل البيئة في جميع البرامج. وقد لاحظ الفريق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بدور رئيسي في الدعوة لمكافحة تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وساعد في وضع سياسة وطنية لمكافحة الفيروس (الإيدز). وتتعاون وكالات الأمم المتحدة في زمبابوي تعاونا فعالا في المجال المذكور من خلال فريق الأمم المتحدة القطري. وقد نجح

البرنامج في تنسيق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في زمبابوي وأقام صلات عمل إيجابية مع مؤسسات بريتون وودز في ذلك البلد ولا سيما البنك الدولي.

٢٢٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان (DP/CRR.UZB/1) وزمبابوي (DP/CRR.ZIM/1) وكمبوديا (DP/CRR/CMP/1).

٢٢٧ -وتناول أحد الوفود الكلمة ليعرب عن دعمه لتوسيع نطاق إطار التعاون الإقليمي ليشمل أمريكا اللاتينية، والتعاون فيما بين الدول النامية معربا عن أمله في أن يتلقى المجلس التنفيذي مزيدا من التقارير عن هذين الموضوعين.

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٢٨ -تناول مدير البرنامج المعاون الكلمة عند بدء النظر في بند صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتركيز على التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المقر وعلى الصعيد القطري على السواء. فهناك عدد من البرامج المشتركة والأنشطة المتزامنة بين البرنامج والصندوق. وتشكل المساواة بين الجنسين محور ولاية البرنامج وهي تشمل جميع المواضيع ذات الأولوية. وأوضح أن البرنامج يتحقق، من خلال برنامج تعميم القضايا الجنسانية ضمن مسار التنمية التابع لمكتب السياسات الإنمائية، من أن سياساته وبرامجه وعملياته تعبر عن التزامه الراسخ بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. ولم تتم الاستعانة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في العملية الداخلية الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج. ويسعى كل من الصندوق والبرنامج إلى إعداد وسائل فعالة تحقق أفضل النتائج من دعمهما لبلدان البرامج في مجالات رئيسية عدة. وأضاف مدير البرنامج المعاون أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستفيد من تجربة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بطرق شتى. ونوه بالنتائج المهمة التي حققها الصندوق خلال الاستراتيجية وخطة العمل السابقتين والتصور الوارد في الخطة الجديدة المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورته الحالية. وأثنى أيضا على الصندوق لنمو قاعدته من الموارد باطراد.

٢٢٩ -وعرض مدير البرامج المعاون الوثيقة المعنونة ''تنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه: ورقة تحديد موقف مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة DP/2000/CRP.7. ولاحظ أن الشراكة الوثيقة بين الصندوق والبرنامج ينبغي أن تعزز من خلال وسائل التشغيل التي تتيح تقديم التعويض المالي عن خدمات الخبراء التي يقدمها الصندوق دعما لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. ولدى الصندوق خبرة في التنفيذ المباشر لبرامجه وقد نفذ في السنوات الأخيرة بعض مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم

المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أجريت مشاورات واسعة النطاق في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي حول اقتراح من شأنه أن يمكّن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من تنفيذ برامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية وأن يعزز التعاون بين الطرفين.

٢٣٠ -وقدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الاستراتيجية وخطة عمل الصندوق للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/15 و Add.1) وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه وشراكته ونوهت بالبلدان التي زادت دعمها للصندوق أو أبقت على هذا الدعم. وفي أسلوب دقيق، قدمت المديرة التنفيذية عرضا شاملا للجوانب التي يركز عليها عمل الصندوق في إطار الاستراتيجية وخطة العمل الجديدة، مشيرة إلى أن الهدف الأول الذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه ما زال بغير تغيير وهو، السعي للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على نحو ما حدده منهاج عمل بيجين. وسيركز الصندوق على مكافحة تأنيث الفقر والعنف القائم على نوع الجنس وإقامة الشراكات مع الحكومات والمجتمع المدني وتعزيز الريادة وصنع القرارات بين النساء. وسيتبع الصندوق، بوصفه صندوقا مساعدا صغير الحجم، خمس استراتيجيات اتضحت فعاليتها في إطار الاستراتيجية وخطة العمل الأخيرة وهي: (أ) بناء القدرات وتكوين القيادات في المنظمات النسائية؛ (ب) استخدام الدعوة وتعبئة الدعم السياسي والمالي؛ (ج) إقامة شراكات جديدة؛ و (د) ابتكار نهج جديدة؛ (هـ) وإنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بالتشغيل.

٢٣١ -واستعرضت المديرة التنفيذية النتائج الرئيسية للخطة السابقة التي تضمنت تعزيز الإرادة السياسية لتحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإقامة شراكات وإعداد مهارات جديدة وتضمين المنظور الجنساني في التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزيادة الموارد الجديدة وتعبئتها والسعي إلى إعداد أسلوب جديد لمتابعة المؤتمرات وإحكام هذه المتابعة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات. ولاحظت أن موارد الصندوق قد نمت في عام ١٩٩٩ لتبلغ ٢٤ مليون دولار وأن قاعدة موارده قد تنوعت لتشمل المساهمات المقدمة من القطاع الخاص والمؤسسات. وبهذا كان التحول بشكل محدد من النطاق الضيق إلى نطاق أوسع مع تنفيذ مشاريع طويلة الأجل وقد أصبحت ميزانية أغلب مشاريع الصندوق نحو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في الوقت الراهن.

٢٣٢ -وتضمنت الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتان الدروس المستخلصة من الخطة السابقة وشملتا مناقشة العوامل الرئيسية مثل برنامج إصلاح الأمم المتحدة وعملية التحول التي تطرأ على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاستعراض الذي يتم كل خمس سنوات لمنهاج

عمل بيجين والاستعراض الذي يتم كل خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على البيئة الخارجية والداخلية على السواء. وتضمنت توقعات الإيرادات للأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ سيناريوهين ينطويان على زيادة في الإيرادات بنسبة ١٠ في المائة (٣٥,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣) و ٢٠ في المائة (٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣). ويتعلق طلب الصندوق بأن يصبح وكالة منفذة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة أساسية بمشروعات تقع ضمن المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بمزايا نسبية ولا توجد فيها هيئة وطنية ملائمة ويمكن أن يثبت فيها الصندوق فائدته.

٢٣٣ - وقد أشاد المتكلمون الذين تناولوا الكلمة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ضوء النتائج الإيجابية التي حققها من الاستراتيجية وخطة العمل السابقتين، ورحبوا بالخطة الجديدة كما نوهوا بصفة خاصة بتضمين الدروس المستخلصة فيها وباعتمادها نهجا قائما على النتائج. وأشار متكلمون عدة إلى أن الصندوق يُعد مركز تفوق بفضل برامجه الرائدة والحافزة التي تشجع تمكين المرأة سياسيا وتحث على المساواة بين الجنسين. وأعربت بعض الوفود عن دعمها للمجالات المواضيعية والاستراتيجيات الرئيسية الواردة في الخطة الجديدة. ونوهت الوفود بالنجاح الذي حققته أنشطة الصندوق في مجالات مثل تعزيز مشاركة المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة وتمتين الصلات بين نتائج المؤتمرات العالمية ودور الصندوق الفعال في العمليات المشتركة بين الوكالات والتعاون المثمر والاهتمام بإقامة الشراكات. كما رحبت الوفود بتوسع القاعدة المالية للصندوق وبتوجهه نحو مشروعات أوسع نطاقا.

٢٣٤ - وأحيط علما بوجه خاص بمساعدة الصندوق لمشاركة ممثلي المرأة من المنظمات غير الحكومية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاجتماع التحضيري للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي عقد مؤخرا لاستعراض منهاج عمل بيجين. وأبدى عدد من المتكلمين اهتمامهم بالمنشور المعنون ''تقدم نساء العالم''، ولا سيما بمؤشراته عن الأنشطة الاقتصادية للمرأة بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالقطاع غيرالمنظم. وذكر أحد الوفود أنه سيساهم ماليا في إصداره.

٢٣٥ - ورحبت وفود كثيرة بالتوسع في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وشدد بعض هذه الوفود بوجه خاص على ضرورة تعميم بناء السلام من خلال استخدام التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلبت بعض الوفود تزويدها بمعلومات عن السبل التي سيتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعقاب إعادة تنظيمه داخليا. وشدد أحد المتكلمين على تزايد الاهتمام بوضع طرائق للمساءلة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واقترح أحد الوفود توثيق التعاون بين

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات لمحاربة ارتباط العنف القائم على أساس نوع الجنس بالاتجار في المخدرات.

٢٣٦ -ولاحظ بعض المتكلمين وجود مشكلات من بينها ضرورة زيادة تأثير البرامج إلى أقصى حد وإتاحة مزيد من الخيارات والفرص للمرأة. وشدد أحد الوفود على أن بلورة الأهداف بقدر أكبر سيمكن من إجراء تقييم أدق لتأثير أنشطة الصندوق. وشدد البعض على ضرورة أن يقوم الصندوق بتركيز أنشطته على عدد محدود من الميادين حتى تحقق برامجه أقصى حد ممكن من التأثير. ولاحظ عدد من المتكلمين، مشيرين إلى الفقرة ٢٣ (أ) من الوثيقة DP/2000/15، أن العولمة قد تفيد المرأة أيضا بإنشاء أسواق اقتصادية جديدة ومن ثم خلق فرص عمل لها.

٢٣٧ -وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها القوي لإدراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن الوكالات المنفذة لمشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بمزايا نسبية. وطلب المتكلمين معلومات عما يترتب عليه هذا القرار من آثار مالية فضلا عن تأكيدات بأن الصلات المؤسسية بين البرنامج والصندوق لن تتأثر من جراء ذلك. وشددت الوفود أيضا على أن الصندوق ينبغي أن يحافظ على هويته وعلى قدرته على إقامة شراكات وإعداد برامج ومشاريع مبتكرة. وشدد أحدهم على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يولي الأفضلية للتنفيذ الوطني. وطلب وفد آخر تزويده بمعلومات عما إذا كانت هناك حاجة إلى استشارة الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تتضمن أطر التعاون القطري في المستقبل الإشارة إلى المشروعات التي يعتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تنفيذها.

٢٣٨ -وشكر مدير البرنامج المعاون الوفود على ما أبدته من دعم قوي لاستراتيجية خطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. وأعرب عن أمله في أن يظل الدعم المالي المقدم للصندوق يتنامى. وابلغ المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حصل على رأي قانوني من إدارة الشؤون القانونية يتعلق بمنح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مركز الوكالة المنفذة لمشروعات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة حاجة إلى التأكد مما إذا كان من المطلوب موالاة استعراض الأمر من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣٩ -وذكرت مساعدة المدير ومديرة مكتب السياسات الإنمائية أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسته في مجال مراعاة تعميم المنظور الجنساني التي تمثل جزءا من تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. ويتولى مكتب السياسات الإنمائية المسؤولية الأولى في تنفيذ تلك

السياسة. ولاحظت أن جميع الأعمال المتعلقة بالسياسات في مجال البيئة والحكم الرشيد تعبر عن الاهتمامات الجنسانية تعبيرا تاما. وشددت أيضا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل في تعاون وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المستوى المشترك بين الوكالات. أما على المستوى القطري، فيتم تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال شبكة تضم مستشارين في الشؤون الجنسانية وبعض متطوعي الأمم المتحدة الذين يشترك البرنامج والصندوق في تمويلهم. وستعزز هذه الشبكة من خلال نقل موظفي مكتب السياسات الإنمائية، الذين سيركز بعضهم على المسائل الجنسانية، إلى المستوى القطري توخيا للامركزية. ويقع في نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى الحكومات في جهودها لإقامة أنظمة لتخفيف حدة الفقر ورصد مظاهره بصفة عامة، حيث سيشكل نوع الجنس عنصرا حاسما وتستخدم البيانات المفصلة على أساس نوع الجنس. وفي هذا الصدد يعول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهمات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وبما أن الصندوق لا يوجد في جميع بلدان البرامج، فقد قاد الممثل المقيم للبرنامج، في إطار نظام المنسق المقيم، جهود الفريق القطري لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني معتمدا على الصندوق في تقديم الدعم التقني.

٢٤٠ - وتطرقت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المسائل التي أثيرت أثناء النقاش. وأشارت إلى أن النظر سيتم في المؤشرات المستخدمة في التقييمات القطرية المشتركة للتحقق من أنها توفر البيانات الأساسية اللازمة لمتابعة المؤتمرات. وأبدت موافقتها على ضرورة استخدام المؤشرات النوعية بدورها. وأوضحت أنه ينبغي مساعدة المرأة على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة التغلب على ما تثيره من تحديات ببذل جهود تضمن إتاحة مزيد من الفرص لوصول المرأة إلى الأسواق. وشكرت المجلس على دعمه لمنح مركز الوكالة المنفذة للصندوق وأحاطت علما بالشواغل التي تم التعبير عنها. ونوهت بالتفاعل الايجابي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تبادل الممارسات الإيجابية في مضمار تعميم المنظور الجنساني والمشاركة في دعم نظام المنسقين المقيمين بالمستشارين في الشؤون الجنسانية وتعزيز الأنشطة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٤١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٠٠٠/٧ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ – **يلاحظ مع التقدير** النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2000/15/Add.1؛

٢ – **يسلم** بالتقدم الكبير الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتحوله إلى مركز خبرة في نطاق الأنشطة التنفيذية المتصلة بتطوير نظام الأمم المتحدة للبرامج المبتكرة والحفازة التي تسعى إلى كفالة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك تمشيا مع ولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩؛

٣ – **يؤكد من جديد** ضرورة تركيز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الأنشطة الاستراتيجية في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وفي حدود أولوياته المواضيعية الثلاث، وضرورة تركيزه أيضا على دعم الأنشطة المبتكرة والتجريبية في معرض تنفيذ خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية في سياق منهاج عمل بيجين وفي إطار متابعة الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٤ – **يؤكد من جديد أيضا** دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في النهوض بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع الأنشطة التنفيذية المضطلع بها بغرض تطوير نظام الأمم المتحدة، في سياق نظام المنسق المقيم وبخاصة في إطار عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٥ – **يؤيد** مجالات تركيز البرامج واستراتيجياتها وأهدافها المبينة في خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2000/15)، في ضوء التعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي في دورته الراهنة؛

٦ – **يحيط علما مع التقدير** بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بمسألة تنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/CRP.7) التي اشترك الكيانان في إعدادها، ويوصي مدير البرنامج الإنمائي بإدراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ضمن المنظمات التي يمكن أن تسند إليها مسؤولية تنفيذ برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي على أن يكون مفهوما أن التنفيذ سيقتصر على الحالات التي تتوفر فيها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ميزة نسبية والتي لا يمكن فيها

للكيان الوطني أو المنطقة المعنية تنفيذ تلك البرامج والمشاريع وكذلك الحالات التي تتسق واستراتيجيات الصندوق المبينة في خطة الأعمال التجارية؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعبئة الموارد اللازمة لأنشطته مستقبلا من جميع المصادر المتاحة، بما في ذلك القطاع الخاص، ويحث جميع الدول الأعضاء على أن تسهم في الصندوق وتنظر في زيادة اشتراكاتها فيه.

٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

ملاحظات ختامية

٢٤٢ -عرضت الأمينة مقرر الاستعراض العام ودعت المجلس إلى استعراضه بعناية قبل اعتماده. وأبلغت المجلس بتوزيع الوثيقة DP/2000/CRP.9، التي تستكمل المعلومات الواردة في الوثيقة DP/2000/CRP.6 المتعلقة بالتزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر ٢٠٠٠/١٠ الذي يتضمن استعراضا عاما للقرارات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠.

٢٤٣ -وقدم مدير البرنامج المعاون ملاحظات ختامية باسم مدير البرنامج الذي غادر الجلسة لحضور اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في روما. وذكر أن الدورة الحالية قد تميزت بمناقشات مثمرة داخل المجلس حول عدد من المواضيع الرئيسية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومما يبعث على التشجيع فيما يتعلق بالتزامات تمويل البرنامج الإنمائي، ما أقدم عليه عدد من المانحين المهمين من زيادة ملحوظة في النسبة المحددة لمساهماتهم، مما يدل على ازدياد الثقة في المنظمة. كما أن إعراب العديد من المتحدثين عن اهتمامهم ودعمهم الصادقين يعد بدوره مصدرا للتشجيع على أن مدير البرنامج يشاطر التحليل الدقيق للحالة الراهنة. وكان المدير قد شدد على الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات عاجلة وسوف يجري مزيدا من المشاورات مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن أفضل وسيلة تكفل توافر الإرادة السياسية اللازمة. كما دارت مناقشة بناءة بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراع. وسوف تراعى آراء المجلس التنفيذي بكل عناية في الأشهر المقبلة في إطار ما سيعقد من مشاورات غير رسمية وحوار متعمق قبل تقديم تقرير رسمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. كما أحيط علما مع الاهتمام بالتعليقات المتصلة بتقييم العلاقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو موضوع سيعود إليه المجلس في الدورات القادمة في ضوء تنفيذ التوصيات، أخذا بعين الاعتبار الموعد النهائي للدورة السنوية لعام ٢٠٠١ بالنسبة للقضايا المعلقة. وأعرب عن شعور البرنامج الإنمائي بالارتياح إزاء الدعم القوي لاستراتيجية خطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

للمرأة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ والتوصية الرامية إلى إناطة الصندوق بالمسؤولية التنفيذية عن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثم أعرب مدير البرنامج المعاون عن شكره لمكتب المجلس على ما أبداه من تفان وما قدمه من مساعدة لكفالة التوافق في الآراء بشأن مختلف المسائل المعروضة على المجلس، بما في ذلك المسائل المستعصية على الحل. كما أعرب عن رغبته في توديع السيدة باربو إيلم من السويد والسيدة لينا بلفا ناينين من فنلندا، اللتين سوف تضطلعان بمهام أخرى بعد الدورة الحالية.

٢٤٤ -ونيابة عن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفيه، أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) عن شكرها للمجلس التنفيذي على ما تحقق من فائدة ونجاح كبيرين في الدورة. ونوهت بأن الانطباع الثابت للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ هو المناقشة الثرية والتبادل الحر والصريح للآراء وروح المشاركة القوية التي ميزت الحوار بين المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر غاية التقدير المغزى الإيجابي والبناء للتعليقات والتوجيهات الصادرة عن المجلس. ويسر الصندوق أن المجلس قد شجع على تعزيز مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تصميم وتنفيذ نهج قطاعية شاملة وفقا لولاية الصندوق والمزايا النسبية التي يتمتع بها. كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر دعم المجلس لالتزام الصندوق ومشاركته في البرنامج الإصلاحي للأمين العام وبنود الاستعراض الثلاثي الشامل؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية وتقديم الإغاثة في حالات الكوارث. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل العمل عن كثب بشأن تلك المسائل متعاونا مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والهيئات الأخرى.

٢٤٥ -وأشارت إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات قد شكل بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان المحور الأساسي في الدورة العادية الثانية. ووجهت شكرها للمجلس التنفيذي على دعم عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات، مشيرة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدر تقديرا كبيرا التشجيع والمشورة الصادرين عن المجلس. وشددت على أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يشكل أداة قيد التطوير وعملية تتم بالتدريج. ولا يزال على صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل من أجل تنقيح وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي هذا الشأن، وضع الصندوق مخططا يتضمن المعالم والإشارات الرئيسية، ولكن هناك بعض الميادين التي لم تطرق بعد، وفي هذا الشأن يعتمد الصندوق على تعزيز الدعم والتوجيه من جانب المجلس التنفيذي وهو يتخذ خطواته على هذا المسار الهام والدقيق.

٢٤٦ - ثم أعربت نائبة المديرة التنفيذية عن تقدير الصندوق العميق لجميع البلدان التي أعلنت عن تبرعاتها وعن مواعيد سداد مساهماتها. وتوجهت بالشكر الخاص للجهات المانحة التي زادت في قيمة مساهمتها وللبلدان العديدة التي أعلنت عن تعهدات متعددة السنوات. وشكرت وفود اليابان وكندا وأيرلندا على تيسير المفاوضات بشأن المقررات المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شكرت الرئيس على ما أبداه من حنكة في قيادة المجلس التنفيذي على امتداد هذه الدورة التي نظرت في عدة قضايا هامة ومعقدة. وباسم صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعت مندوبتي فنلندا والسويد متمنية لهما النجاح في مهامهما الجديدة. واختتمت كلامها بتوجيه شكر خاص لموظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والأمانة، بما في ذلك الزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي فرع شؤون المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٤٧ - وقام أحد الوفود، نيابة عن مجموعة دول غرب أوروبا والدول الأخرى، بالتعبير عن عميق الامتنان لجميع أعضاء المكتب الآخرين على عملهم إبان الدورة. وقال إن المجموعة تشاطر مدير البرنامج المعاون رأيه بأن الحوار كان مثمرا خلال الدورة الراهنة. وأشار إلى أن المنظمتين ما زالتا تمران بمرحلة صعبة فيما يخص حالتهما التمويلية، والعملية الإصلاحية الداخلية التي يشهدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعرب المجموعة عن اهتمامها البالغ بالتعاون مع الأمانتين بشأن عمل المنظمتين اللتين يتمثل هدفهما في الوصول إلى الوضع الأمثل الذي يتيح تلبية احتياجات بلدان البرنامج ومتطلباتها.

٢٤٨ - وشكر الرئيس أعضاء المجلس على العناية التي أبدوها بشأن المقررات الهامة المتخذة خلال الدورة، وخاصة ما يتعلق منها بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما وجه شكره لزملائه من أعضاء المكتب على التزامهم بعمل المجلس واستعدادهم المستمر للتفاوض بشأن المقررات الصعبة. وسوف يعود المجلس في الدورات القادمة إلى بنود نوقشت خلال الدورة الحالية، بما في ذلك الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودور الأوضاع الإنمائية الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في أعقاب المشاورات غير الرسمية. كما وجه شكره إلى أمانة البرنامج الإنمائي وموظفيه وكذا موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إلى جانب موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين وكل من ساهم في إنجاح الدورة.

٢٤٩ - وقد اختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

٢٠٠٠/١٠ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.2 و Rev.1) بالصيغة المنقحة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/9)؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٣-٢٣ حزيران/يونيه (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

وأقر خطة العمل الموضوعة من أجل دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٠ الواردة في مرفق هذا المقرر؛

كما أحاط علما بعزم مدير البرنامج على متابعة المشاورات مع جميع الشركاء لاستطلاع مدى اهتمام كل منهم بعقد اجتماع على المستوى الوزاري لمعالجة الوضع التمويلي الراهن للمنظمة في أقرب موعد مناسب مع مراعاة جميع التعليقات المبداة بشأن تلك المسألة خلال الدورة الحالية.

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: النهج المتبعة على نطاق القطاعات

اتخذ المقرر ٨/٢٠٠٠ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات؛

البند ٣ – الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

البند ٤ – الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/CRP.4)؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ – التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقريري مدير البرنامج (DP/2000/11) والمديرة التنفيذية (DP/FPA/2000/7) المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات التي أبديت بشأنهما؛

وقرر أن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ – خطط الأعمال

أحاط علما بالتقرير المعنون: مواجهة التحديات: دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وما بعد الصراع والإنعاش، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/18) ودعا مدير البرنامج إلى موافاة المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١، بوثيقة تتناول بمزيد من التفصيل الدور المحدد المنوط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات التنمية الخاصة وإلى تقديم خطط عملية لموالاة تنفيذ ذلك الدور بعد القيام بمشاورات كاملة وواسعة النطاق؛

وأحاط علما بالموجز التنفيذي للتقييم المعنون: الاشتراك في مجال عمل جديد في حالات ما بعد الصراع: دور البرنامج الإنمائي في دعم برامج إعادة الإدماج'' (DP/2000/14)؛

البند ٧ – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن النتائج المنبثقة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالتزامات التمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يرتبط به من صناديق وبرامج لعام ٢٠٠٠ وما بعده (DP/2000/CRP.6 و DP/2000/CRP.9 و Rev.1)؛

البند ٨ – تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالموجز التنفيذي لتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/13) وبالمذكرة المتصلة بتقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض مشترك للتوصيات (DP/2000/CRP.8) وقرر الرجوع إلى هذا البند في دورته السنوية لعام ٢٠٠١؛

البند ٩ – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة لجمهورية الكونغو على أساس كل مشروع على حدة، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

وأذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم المساعدة إلى أفغانستان على أساس كل مشروع على حدة، خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بمخصصات هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/17)؛

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري والإقليمي:

التمديد الأول لإطار التعاون للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	DP/CF/TCDC/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لأنغيلا	DP/CCF/ANL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبربادوس	DP/CCF/BAR/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر فرجن البريطانية	DP/CCF/PVI/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لدومينيكا	DP/CCF/DMI/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغرينادا	DP/CCF/GRN/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعـاون القطـري الأول لغيانا	DP/CCF/GUY/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لسانت لوسيا	DP/CCF/STL/1/EXTENSION I
التمديـد الأول لإطـار التعـاون القطـري الأول لسـانت فنسـينت وجـزر غرينادين	DP/CCF/STV/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية	DP/RCF/RLA/1/EXTENSION I

ووافق المجلس التنفيذي الموافقة على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لكازاخستان	DP/CCF/KAZ/2
إطار التعاون القطري الثاني لقيرغيزستان	DP/CCF/KYR/2 and Corr.1
إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي	DP/CCF/ZIM/2

وأحاط علما بالتقارير التالية عن الاستعراضات القطرية :

تقرير الاستعراض القطري الأول لكمبوديا	DP/CRR/CAM/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لأوزبكستان	DP/CRR/UZB/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لزمبابوي	DP/CRR/ZIM/1

البند ١٠ – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/٧ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاستراتيجية وخطة الأعمال، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، جنيف
(١٣ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، ١٣ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل
			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٢	تقرير المديرة التنفيذية
	مساء		مناسبة خاصة ينظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان **مناقشة يجريها متخصصون: الصحة الإنجابية للمراهقين**
الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه	صباحا	٢	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
		٣	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات
	مساء	٧	تقديم المساعدة في حالات الطوارئ
الخميس، ١٥ حزيران/يونيه	صباحا	٦	عملية البرمجة بصندوق الأمم المتحدة للسكان
	مساء	٤	التقييم
الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه	صباحا	٥	الإعلام والاتصال
			المقررات التي لم يبت فيها
	مساء		**الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٨	مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية
		١٤	مسائل أخرى: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
الاثنين، ١٩ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
		٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يتركز على النتائج
	مساء	٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يتركز على النتائج (تابع)
الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه	صباحا	٩ ١٠	التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩ بما في ذلك التقرير السنوي الذي يتركز على النتائج (تابع) استراتيجية الاتصال والدعوة
	مساء	١١	متطوعو الأمم المتحدة
الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه	صباحا	١٢	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	مساء		**مناسبة خاصة ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** مناقشة بشأن مستقبل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية (لم يحدد التوقيت بعد)
الخميس، ٢٢ حزيران/يونيه	صباحا	١٣	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التقرير السنوي للمدير التنفيذي - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (المقرر ١٧/٩٩)
	مساء		اجتماع غير رسمي مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني
الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية
	مساء		المقررات التي لم يبت فيها

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البيانات التي أدلت بها الوفود

١ - أبلغ ممثل استراليا المجلس بأنه لا يتسنى في الوقت الحالي إعلان تبرعات محددة لعام ٢٠٠٠. ومن المرجح أن تظل المساهمة في الموارد العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند مستوى عام ١٩٩٩ البالغ ٦,٨ ملايين دولار استرالي. وستعلن المساهمة النهائية في أيار/مايو ٢٠٠٠ وتدفع في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ورغم أن مجموع التبرعات المعلنة لسنة ٢٠٠٠ المقدمة إلى الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقل عن المبلغ المستهدف البالغ ٨٠٠ مليون دولار، فمن دواعي التفاؤل ذلك الاتجاه نحو زيادة المساهمات بالعملات المحلية أو إبقائها عند مستواها رغم أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت ثابتة. كما أن الإصلاح الجاري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد سببا آخر للتفاؤل. وحث وفده مدير البرنامج وموظفيه على مواصلة النهوض بكفاءة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق جملة أمور منها الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وقدمت استراليا مساهمة قدرها ٣٦٠ ٠٠٠ دولار استرالي في عام ٢٠٠٠ إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، سُددت في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٢ - وأبرز ممثل النمسا الطابع الخطير لحالة التمويل الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوضح أنه لو واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية إصلاحه، فربما لن يضطر مدير البرنامج في السنة القادمة إلى طرح اقتراحات لإنهاء نظام التمويل الحالي. وأوضح أيضا أن النمسا تؤيد تأييدا تاما العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون الإنمائي. وعن الأسف للصعوبات التي تكتنف تسويق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسياسيين في النمسا وشرح عمل البرنامج هناك، وعلاوة على ذلك، فإن النمسا تعاني من صعوبات مالية وعليها أن تفي بالتزاماتها المالية إزاء الاتحاد الأوروبي. وستصل المساهمة في الموارد العادية المقدمة من البلد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٣,٦ مليون شلن نمساوي. وستقدم مساهمة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار لبدء منتدى الطاقة العالمي. وستقدم مساهمات قدرها ٦٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و ٥٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ٦٠٠ ٠٠٠ شلن نمساوي إلى

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. إلا أن اقتراح مدير البرنامج بعقد اجتماع وزاري بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى مزيد من الدراسة. ويوافق وفده على الاقتراح المقدم من سويسرا بالاستعانة بالزيارات الثنائية لتأكيد أهمية التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

٣ - وأعلن ممثل بنغلاديش تبرعا بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن عام ١٩٩٩. وستستمر هذه الزيادة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وسيصل المبلغ المدفوع كمساهمة من الحكومة لتغطية مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية إلى ١,١ مليون تاكا بنغلاديشية. وستقدم مساهمات قدرها ٥٠٠ ٣ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية و ٠٠٠ ١ دولار إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ٠٠٠ ١ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤ - وأعلن ممثل بلجيكا أنه ليس من الممكن حاليا إعلان تبرع في المساهمة المقدمة في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ لأن المناقشات في هذا الشأن لا تزال جارية. إلا أن حكومته تعتزم أن تظل عضوا في ''نادي'' تقديم دولار عن كل فرد. وستقدم مساهمات قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ يورو إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و ٢,٥ مليون يورو إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ١,٢٥ مليون يورو إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢. وسوف تسدد المبالغ في الجزء الأول من الربع الثاني من سنة ٢٠٠٠.

٥ - وأكد ممثل بلغاريا أن المساهمات في الموارد العادية تعد مصدر التمويل الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما تعد المساهمات غير الأساسية مصدرا تكميليا. ويهدف الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى إقامة حوار أكثر جدية عن طريق إعلان التبرعات لسنوات متعددة. وقد أدى الاعتماد المفرط على عدد قليل من المانحين إلى تعريض الاستدامة التمويلية في الأجل الطويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطر. ومن المأمول أن يتغير اتجاه الانخفاض في الموارد الأساسية. وستقدم بلغاريا مساهمة أساسية قدرها ٠٠٠ ٢٠ دولار ومساهمة أخرى بمبلغ ٠٠٠ ٧٥ دولار في إطار مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية في عام ٢٠٠٠.

٦ - وأشار ممثل كندا إلى أنه سيجري النظر في اقتراحات مدير البرنامج. وأوضح أن كندا لم تتمكن من إعلان تبرعاتها لسنة ٢٠٠٠ بسبب التأخير في الإجراء المتعلق بتخصيص الموارد. وستكون المساهمات عند مستويات مساوية لمستويات السنوات الأخيرة وسيجري

قريبا تأكيد تقديمها. وسوف يسدد المبلغ بالكامل بمجرد التأكيد. كما ستقدم مساهمة إضافية لتنفيذ الخطط الاستشراقية التي أعدها مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كندي.

٧ - وأكد ممثل الصين أن حكومته تعترف بأهمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة الإنمائية وتؤيد الجهود التي يبذلها البرنامج لتنفيذ تدابير الإصلاح. وينبغي للمانحين أن يزيدوا من مساهماتهم في الموارد الأساسية المقدمة للبرنامج من أجل إظهار دعمهم للبرامج الإصلاحية التي أعدها مدير البرنامج، واستعادة الثقة في المنظمة. وستسهم الصين بمبلغ ٣,١٥ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠، بما في ذلك مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار يكرس لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وليس من الممكن أن تعلن حاليا التبرعات للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وقد أعلن أيضا تبرع قدره ٢,٥ مليون يوان لسداد مساهمة الحكومة في تكاليف المكاتب المحلية. وستسهم الصين بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار في برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٨ - وأعلنت ممثلة الجمهورية التشيكية عن تقديم مساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توازي مبلغ ٢٣٦ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠٠ ومبلغ ٢٧٠ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠١ ومبلغ ٢٨٤ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠٢. وهذه الأرقام إرشادية، وهي رهن موافقة البرلمان. وتعكس المساهمة في الموارد العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة قدرها ٣٠ في المائة تقريبا، وستكون أعلى بنسبة ١٤ في المائة في سنة ٢٠٠١. وسيدفع المبلغ في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتأتي الزيادة كتقدير للعمل الذي يقوم به البرنامج في الجمهورية التشيكية وفي ضوء تدابير الإصلاح المتخذ. والجمهورية التشيكية تكرس طاقاتها للتعاون المتعدد الأطراف ودعم دور البرنامج. وتعكس المساهمة البالغة ١,٢٥ مليون كورون تشيكي أو ٣٤ ٠٠٠ دولار المقدمة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ زيادة قدرها ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٩، وهو مبلغ سيستمر عند هذا المستوى في المستقبل. وسيدفع المبلغ بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ثم أعربت الممثلة عن تأييد وفدها التام لمدير البرنامج وللتنفيذ الناجح للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٩ - وأكد ممثل الدانمرك أن المساهمات في الموارد العادية تمثل الأساس الوطيد لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشدد على ضرورة تغيير الاتجاه نحو الانخفاض. ويستحق الاقتراح المتعلق باتباع نظام تمويلي جديد نظرا جادا لأنه يمكن أن يعزز الأساس المالي الذي يستند إليه البرنامج ويقلل من اعتماد المنظمة على عدد محدود من المانحين. وسيولى مزيد من

النظر في الاقتراح المتعلق بعقد اجتماع وزاري. ويعد تعزيز تركيز السياسات الطريق الأساسي لتنفيذ الخدمات على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٠، ستسهم الدانمرك بمبلغ ٤٢٠ مليون كرونة دانمركية أي عند نفس مستوى عام ١٩٩٩ (ما يوازي نحو ٥٥ مليون دولار). وسيجري سداد المبلغ على قسطين متساويين. وستقدم أيضا مساهمات قدرها ٥٥ مليون كرونة دانمركية إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (نحو ٧ ملايين دولار) و ٣ ملايين كرونة دانمركية إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وإن تعذر الآن إعلان التبرعات للسنتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وأشار الممثل إلى أن الاستراتيجية الإنمائية الدانمركية في مجال التعاون الإنمائي هي قيد النظر حاليا.

١٠ - وأعلنت ممثلة استونيا قيام الحكومة بتخصيص ما يقدر مجموعه بمبلغ ١,٢ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠. وستتقرر كيفية تقسيمه بين المساهمات في الموارد العادية ومساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب القطرية فيما بعد. وأشارت إلى أن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في استونيا سوف يغلق في نهاية سنة ٢٠٠٠.

١١ - وأعلن ممثل فرنسا تقديم مساهمة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة و ٨ ملايين فرنك فرنسي إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وتعد المساهمة البالغة ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، هي الأولى من نوعها في أربع سنوات. وستقدم مساهمة في الموارد العادية قدرها ١٠٠ مليون فرنك فرنسي إلى برنامج الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ أي بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٩. وقد كشف فحص دقيق لنتائج التبرعات المعلنة من أجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ عن حالة ليست تشاؤمية بالقدر الذي توحي به المناقشات الحالية. ولاحظ الممثل أن مستوى التمويل العادي يماثل المستوى المعلن في الوقت ذاته من السنة الماضية، مع مراعاة قوة دولار الولايات المتحدة. ولم يعلن سوى عدد قليل من البلدان تخفيض مساهماته، وهو أمر لا يمثل تحولا في من الإرادة السياسية عموما أو تقليلا منها. ومن المهم أيضا أن يؤخذ في الحسبان أن الإطار التمويلي الأول المتعدد السنوات لم يعتمد إلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وسيقدم التقرير السنوي الأول المستند إلى النتائج في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومن السابق لأوانه في الوقت الحالي التكلم عن إلغاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأشار إلى أن فرنسا ليس بإمكانها أن تتخذ موقفا الآن بشأن مقترحات مدير البرنامج. كما أن اتباع ترتيب للتمويل من نوع ترتيبات المؤسسة الإنمائية الدولية ليس اقتراحا جديدا. فقد جرت مناقشته في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمضي بالتمويل في سنة ١٩٩٨، ولم يحظ بتأييد عدد كبير من المانحين والبلدان المشمولة بالبرامج.

ومع ذلك فإن وفده مستعد للدخول في حوار للسياسات ومناقشات تدور حول مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - وأعربت ممثلة غانا عن قلقها إزاء حالة التمويل الحالية وخاصة لأن البرامج ستتأثر بشكل سلبي بسببها. وسيؤدي تخفيض آخر بنسبة ١٠ في المائة في الميزانية الأساسية إلى المزيد من الصعوبات. وأكدت أن المساهمات غير الأساسية ينبغي ألا تحل محل المساهمات الأساسية. وستكون المساهمة المقدمة من غانا أعلى بنسبة ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٩٩ كما ستكون أعلى بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وستقدم مساهمة لصالح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. كما ستجري دراسة متأنية للمقترحات المقدمة من مدير البرنامج.

١٣ - وأكد أمين إدارة الشؤون الاقتصادية في حكومة الهند أن تعزيز التنمية ودعم الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان النامية هو المحك الذي سيحكم بلده على أساسه على مدى كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأوضح أن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التأثير في حياة ملايين البشر في البلدان النامية ينبغي أن تشكل الهدف الأساسي من التعددية. وفي حدود الضائقة المالية التي تعاني منها الهند، فإنها تقدم مساهمات كبيرة إلى الموارد الأساسية لعدد من أجهزة الأمم المتحدة ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج ذات الصلة به. ومن الضروري تحسين المعرفة بالعمل الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين دوائر اتخاذ القرارات في البلدان المانحة الرئيسية حيث أن تلك القرارات تتخذ أساسا في ضوء اعتبارات داخلية. ولن يغير أي نظام للتمويل هذا الأساس المنطقي. ولن يحدث التغيير إلا عندما تدرك تلك الدول إدراكا حقيقيا أن من مصلحتها أن تسهم في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف المنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. فالإرادة السياسية غير متوافرة، وذلك عنصر لا يمكن تلافيه بسهولة عن طريق إجراء تعديلات في نظام إعلان التبرعات. وأشار إلى أن من المميزات الأساسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، طابعها المتعدد الأطراف والعالمي والنابع من واقع البلدان والمحايد وغير المتحيز وهو يمثل بحق الشكل الوحيد للتمويل الذي يحترم الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المستفيدة كما أنه عنصر يجب ألا يتغير في أي نظام جديد للمساهمات. ولذلك فإن وفده لديه بعض التحفظات إزاء التأثير السلبي المحتمل لنظام المساهمات القائم على أساس التفاوض من نوع مساهمات المؤسسة الإنمائية الدولية. وأشار إلى أنه من السابق لأوانه كتابة تأبين للنظام التمويلي المتعدد الأطراف. ثم تطرق إلى المساهمات التي تقدمها الهند إلى برنامج الأمم المتحدة الأنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في المؤتمر

الأخير للجمعية العامة لإعلان التبرعات المعقود في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، قائلا إنه سيتم سداد المبالغ في أقرب وقت ممكن.

١٤ - ووصف ممثل أيرلندا رسالة مدير البرنامج بأنها عملية وواقعية وواضحة. وقال إن حكومته تراها رسالة جديرة بالاهتمام في الظروف الحالية. وقد زادت أيرلندا مرة أخرى من مساهماتها في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥ في المائة. وسيتم سداد المبلغ بالكامل بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وتقوم أيرلندا أيضا بجمع مساهمات من أجل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وستقدم مساهمة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للمرة الأولى سنة ٢٠٠٠. وأشار إلى أن سنة ٢٠٠٠ شهدت الزيادة السنوية الثانية عشرة في المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى ١٣ عاما. ويرجع ذلك إلى التزام أيرلندا إزاء ما يلي: (أ) التنمية؛ (ب) بلوغ الهدف المحدد المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية؛ (ج) التعددية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحيث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي احتل موقع الصدارة في التغييرات الحاصلة في إطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم وتغيير الإدارة والخطط الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وإن البرنامج ينفذ حاليا إطاره التمويلي الأول المتعدد السنوات، فمعنى هذا أن البرنامج يوطد موقفه كمنظمة مستندة إلى النتائج. وتستحق تلك الجهود التي تحظى بالمساعدة. وتدعو أيرلندا الآخرين الذين لم يعترفوا بدور البرنامج إلى دعمه وضمان بقائه. وأشار إلى أنه تلوح في الأفق دلائل لتجديد الثقة به رغم أن بعض المانحين يقللون مساهمتهم بسبب ظروف داخلية. ومن الضروري تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن يظل أداة إنمائية نابضة بالحيوية في الأمم المتحدة على أن تظل موارده الأساسية هي الأساس الوطيد. فضلا عن أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي دوره عن طريق عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٥ - وأعلن ممثل جمهورية إيران الإسلامية تقديم مساهمة في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار لسنة ٢٠٠٠ رهنا بموافقة البرلمان. وأشار إلى أن اتسام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقوة سييسر تقليل حدة الفقر.

١٦ - وأعلن ممثل إيطاليا زيادة قدرها ٢٦ بليون ليرة إيطالية في المساهمة في الموارد العادية المقدمة من بلده إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠، أي بفارق يبلغ نحو ٢٠ في المائة عن سنة ١٩٩٩، سيجري سدادها في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وليس من الممكن حاليا إعلان أي مساهمات للسنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وستزيد إيطاليا أيضا مساهمتها المقدمة الى

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتصل إلى ٧ بلايين ليرة إيطالية، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن سنة ١٩٩٩، اعترافا بأهمية العمل الذي يؤديه الصندوق تمثل المساهمة البالغة ٢,٣ بليون ليرة إيطالية المقدمة إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة زيادة قدرها ٨ في المائة عن سنة ١٩٩٩. ثم أوضح أن الحكومة الإيطالية تعزز التزاماتها كجزء من التوسع العام في المساعدة الإنمائية الرسمية. كما يحظى بالاعتراف الدور الهام للموارد الخارجة عن الميزانية، وخاصة فيما يتصل بحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، التي تشارك فيها الحكومة الإيطالية بصفة مباشرة أيضا. ونوه الممثل بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إحراز تقدم وخاصة عن طريق زيادة التركيز على المستفيدين والتأثير عليهم. وأشار إلى أنه يمكن توسيع قاعدة المانحين عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص.

١٧ - وأعرب نائب الممثل الدائم لليابان عن تقديره للبيان الذي أدلى به مدير البرنامج وعن تنفيذه للخطط الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣. وقال إن العمل الذي قام به مدير البرنامج للتوصل إلى توافق بين الأراء بشأن الخطط الاستشرافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، عن طريق الحوار بين المانحين والبلدان المنفذة فيها البرامج يستحق مزيدا من الثناء. ومن الضروري أن تشمل مهام مدير البرنامج إقامة علاقات قوية بين المانحين والبلدان المشمولة بالبرامج لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة إنمائية قابلة للاستمرار في القرن ٢١. ويجب أن يثبت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمانحين أنه قادر على تحقيق أقصى استفادة من مساهمتهم، وأن يثبت للبلدان المشمولة بالبرامج أنه سيظل مصدرا قابلا للاستمرار للمساعدة الإنمائية. وأكد أن من المهم بالنسبة لمدير البرنامج أن يحكم السيطرة على الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري وأن يقيم صلة قوية بين صياغة السياسات والعمليات المنفذة على الصعيد الميداني. وأشار إلى أن الميزة النسبية الرئيسية للبرنامج هي الدور الذي يؤديه كأنشط منظمة تنفيذية على الصعيد القطري. ويلزم تطبيق الدروس المستفادة على الصعيد القطري على إطار السياسات العليا. ومن المهم أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المنظمات الأخرى لسد ''الفجوة'' القائمة بين المراحل الأولى من الانتقال من حالات الطوارئ إلى التنمية. وتحظى بالترحيب الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ومع مؤسسات بريتون وودز. وأكد أنه يجب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. كما يجري تشجيع مدير البرنامج على مواصلة التركيز على القضايا المتصلة بأمن البشر من قبيل الفقر والتردي البيئي وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأكد تقديم مساهمة قدرها ١٠٠ مليون دولار لتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنة المالية ٢٠٠٠، أي بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن السنة المالية ١٩٩٩. وستسهم اليابان أيضا بمبلغ ١,٤١٦ مليون دولار في صندوق الأمم

المتحدة الإنمائي للمرأة ومبلغ ٢,٩٣٣مليون دولار في برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومليون دولار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية. ولكن بسبب اللوائح الحكومية، فلن تتمكن اليابان في المرحلة الحالية من إعلان التزاماتها بالنسبة للسنوات المالية المقبلة. ويجري تقديم المساهمات على الرغم من الصعوبات المالية الشديدة التي تواجهها اليابان. كما أن حكومته مقتنعة بأن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يؤدي دورا رئيسيا في مساعدة البلدان النامية، وتأمل في أن يتخذ مدير البرنامج إجراء سريعا لتلبية احتياجات تلك البلدان. وأكد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى دعم من الجميع لكي يظل أداة قابلة للاستمرار. وأعرب عن أمله في أن يؤدي البيان الذي أدلى به إلى تشجيع المساهمين الآخرين.

١٨ - وأعربت الممثلة الدائمة لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة عن شكرها لمدير البرنامج على البيان الذي أدلى به، وأشارت إلى أنه تضمن سبلا واضحة لحل المشاكل التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث الالتزامات التمويلية. وتعد الإصلاحات التي قامت بها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهمة للغاية. ويعرب بلدها عن امتنانه للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الاستقلال، وخاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة للمساعدة في إقامة مجتمع ديمقراطي. ورغم أن قيرغيزستان تواجه أوقاتا عصيبة للغاية في ضوء تباطؤ النمو الاقتصادي واستيعاب الأنشطة العسكرية غير المتوقعة للأموال، إلا أن البلد سوف يخصص مبلغ ٠٠٠ ٥ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شكل مساهمة في الموارد الأساسية في سنة ٢٠٠٠.

١٩ - وأكد ممثل المكسيك أهمية برامج الأمم المتحدة المخصصة للأنشطة التنفيذية. وأضاف أن حكومته ستبقي مستوى تبرعها بمبلغ مليون دولار إلى موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية، في عام ٢٠٠٠ بالرغم من قيود الميزانية. وستسهم المكسيك بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام ٢٠٠٠.

٢٠ - وأعلن ممثل هولندا أن التبرع المعتاد بمبلغ ١٥٥ مليون غيلدر هولندي (ما يعادل ٦٨ مليون دولار) سيقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٠، وهو نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٩. وأشار إلى أنه في عام ١٩٩٩ زاد تبرع هولندا على ١٠ في المائة من مجموع الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد كان من الأجدر أن يزيد المانحون الذين يقدمون المنح على نحو منقوص تبرعاتهم العادية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما بالنسبة للمانحين المؤيدين للإصلاح، فينبغي عليهم أيضا أن يقدموا الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الذي يشرع فيه في التركيز على عدد صغير من المجالات الاستراتيجية التي يتسنى إحداث تغيير حقيقي فيها، وفيما يشرع أيضا في تدابير

إصلاح داخلية. وأضاف قائلا إن حكومته مهتمة بالاجتماع الوزاري الذي اقترحه مدير البرنامج. وأن من الصعب في هذا الوقت رسم مؤشر عن التبرع الذي ستقدمه الحكومة الهولندية في المستقبل. وإذا صادف الإصلاح النجاح، وقدم المانحون المقصرون تبرعات، سيزيد التبرع المقدم من الحكومة الهولندية. وأعرب عن الأمل في أن يترجم جميع المانحون دعمهم السياسي إلى تبرعات مالية تتناسب مع قدراتهم المالية. وأردف أنه سيقدَّم تبرع إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بمبلغ ١٥ مليون غيلدر هولندي (حوالي ٧ مليون دولار) أي ما يمثل ٢٥ في المائة تقريبا من الإيرادات العادية للصندوق، في عام ٢٠٠٠. كما ستقدم تبرعات في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٦,٤ مليون غيلدر هولندي (حوالي ٢,٨ مليون دولار) إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة و ٠٠٠ ٦٥٠ غيلدر هولندي (حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ دولار) إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢١ - وذكر ممثل نيوزيلندا أنه تم سداد ٤,٦ مليون دولار نيوزيلندي كمساهمة عادية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وستصل التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى ٠٠٠ ٣٠٠ دولار نيوزيلندي، وتلك المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى ٠٠٠ ٣٥٠ دولار نيوزيلندي. ويمثل التبرع المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة تبلغ ٢٢ في المائة بالعملة المحلية. وقد قدمت نيوزيلندا الدعم للإدارة القائمة على تحقيق النتائج من خلال عملية إطار التمويل المتعدد السنوات. على أن جميع التبرعات مرهونة بموافقة البرلمان. وستكون التبرعات في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على نفس مستوى عام ٢٠٠٠ بالدولارات النيوزيلندية. ومضى قائلا إن بلده سيكفل سداد المبالغ السنوية في أقرب وقت ممكن. وسيجري النظر في المقترحات المقدمة من مدير البرنامج فيما يتعلق بالاجتماع الوزاري ونظام التمويل بأسلوب المؤسسة الإنمائية الدولية. وأعرب عن الأمل في سد الفجوة بين الإصلاح والتمويل في وقت قريب. وقال إن نيوزيلندا تواصل تقديم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به.

٢٢ - وذكر ممثل النرويج أنه سيجري النظر بصورة إيجابية في أي مقترح لزيادة الالتزامات الدولية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن وفد بلده ليس مستعدا بعد للرد رسميا على المقترحات المقدمة في الصباح من مدير البرنامج. وأضاف قائلا إنه بالرغم من ذلك تتفق فكرة تقديم تبرعات متفاوض عليها، مع موقف حكومة النرويج إلى حد كبير. واستمر قائلا إنه بالرغم من الأمل في حدوث تحول في الاجتماع الثاني لإعلان التبرعات واعتماد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لم تتحسن حالة التمويل بعد. ولا ينبغي للتغيرات في أسعار الصرف أن تحجب الحقيقة التي مؤداها أن بعض المانحين والبلدان التي تنفذ فيها البرامج

زادوا تبرعاتهم بالعملات المحلية، ولذا توجد أسباب تدعو للتفاؤل، ومن المحتمل أن مستويات التمويل المنخفضة تعوق الإصلاح فعلا. وأشار إلى أن النرويج تؤيد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة وتزمع مواصلة تقديم الدعم لهذه المنظمة. وأضاف قائلا إنه لا يتسنى بعد إعلان التبرعات بالنسبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. أما بالنسبة لعام ٢٠٠٠ فإن النرويج ستتبرع بمبلغ ٥٦٠ مليون كرونة نرويجية أي بزيادة تبلغ ١٠ ملايين كرونة عن عام ١٩٩٩. كما أعلن عن تبرعات بمبلغ ٢٩ مليون كرونة نرويجية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية و ١٦ مليون كرونة أيضا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأردف قائلا إن سداد المبالغ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتم كل ثلاثة أشهر، وسيتم في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٠ بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وخلال النصف الأول من السنة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٢٣ - وأعلن ممثل البرتغال أن بلده سيبقي على مستوى تبرعه وهو ١,٦ مليون دولار إلى الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠. كما أعلن عن التبرع بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنسبة لعام ٢٠٠٠. وسيعلن عن التبرع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في موعد لاحق. وأضاف قائلا إن البرتغال ليست في موقف يمكنها في ذلك الوقت من إعلان تبرعها بالنسبة للسنوات المقبلة.

٢٤ - وأكد ممثل جمهورية كوريا أن نجاح إطار التمويل المتعدد السنوات يكمن في الصلة بين التمويل والنتائج. ونظرا للإجراءات المحلية، لا يمكن لحكومة بلده إعلان تبرع محدد بالنسبة لعام ٢٠٠٠ في تلك الدورة. وسوف تسعى حكومته إلى التبرع بنفس المبلغ الذي تبرعت به عام ١٩٩٩ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. وسيتم الإبقاء على مستوى التبرع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عند مستواه الذي كان عليه عام ١٩٩٩. وأردف قائلا إنه لا يمكن إعلان التبرعات بالنسبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٢٥ - وشدد ممثل رومانيا على العمل الإيجابي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية. وأضاف قائلا إن حكومته تؤكد مجددا التزامها المستمر بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إنه بالرغم من قيود الميزانية ستسهم رومانيا بما يعادل زهاء ١١٠ ٠٠٠ دولار كتبرع عادي ومن أجل المساهمة في تكاليف المكاتب المحلية الحكومية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. ويمثل التبرع زيادة عن مستوى عام ١٩٩٩.

٢٦ - وأعلن ممثل إسبانيا أنه سيتم تأكيد التبرع المقدم من بلده عندما تتشكل الحكومة الجديدة. وأشار إلى الزيادة الكبيرة المقدمة من إسبانيا في تبرعها عام ١٩٩٩، وذكر أنه في

عام ٢٠٠٠ سيصل المبلغ المتبرع به إلى ٨٤٠ مليون بيزيتا. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن يقوم مدير البرنامج بزيارة رسمية لإسبانيا في المستقبل القريب.

٢٧ - وذكرت ممثلة السويد أن الأمل الكبير كان معقودا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في أن يتوقف اتجاه الانخفاض في دورة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اتضح في الوقت الراهن أنه لم يتم بالفعل الوفاء بالتوقعات. وأضافت قائلة إن مدير البرنامج وصف ذلك بأنه أزمة، وأشار إلى أنه قد يلزم وقف العمل بنظام التبرعات الحالي. ومضت قائلة إن مستوى التمويل بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ هو نفس مستوى عام ١٩٩٩. ومن المؤسف بصفة خاصة أن بعض المانحين أنقصوا تبرعاتهم بصورة كبيرة، مما كشف عن هشاشة النظام في مواجهة الإجراءات التي يقوم بها فرادى المانحين. واستطردت قائلة إن التقلبات في العملة أدت إلى مخاطر إضافية. وأشارت إلى أن سداد التبرعات في وقت محدد بسرعة وفي الوقت المناسب، وليكن ذلك في ٣١ آذار/مارس قد يساعد على تقليل عوامل القلق التي تثيرها تلك التقلبات. ومن الأمور المشجعة أن كثيرا من البلدان تعهدت بزيادة تبرعاتها، بما في ذلك البلدان التي تنفذ فيها البرامج. أما الاقتراح بتنفيذ ترتيبات من النوع الذي توفره المؤسسة الإنمائية الدولية فمن شأنه أن ييسر إعلان المانحين للتبرعات ويكفل مزيدا من الشفافية والقدرة على التوقع. وما برحت السويد تحبذ منذ فترة طويلة هذا النوع من الترتيبات الذي يتكيف مع واقع منظومة الأمم المتحدة وينبغي النظر فيه. واستمرت قائلة إن اقتراح عقد اجتماع وزاري سيوضع في الاعتبار ولو أنه لا يمكن الإعراب عن آراء نهائية في هذا الوقت. ولا بد من الدعوة إلى تحقيق التزام سياسي جماعي تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من قيود الميزانية ستزيد السويد من تبرعها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠، بمبلغ يعادل بالعملة المحلية أكثر من مليون دولار. وأردفت قائلة إنه لسوء الحظ لن تكون الزيادة ملموسة فورا نظرا لتقلبات العملة. وسيكون التبرع العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ٥٠٠ مليون كرونة سويدية، أي ما يعادل حوالي ٥٧ مليون دولار بأسعار الصرف الحالية ويتم سداده في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومضت قائلة إنه ولو أن التبرع يرهن بموافقة البرلمان فإن السويد تعتزم التبرع بنفس المبلغ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ويمكن اعتبار التبرع بمثابة التزام أولي متعدد السنوات. وإذا تحققت عملية شاملة لزيادة الالتزام السياسي، ستكون السويد مستعدة للمشاركة في تلك العملية التي ستنعكس في إعلان تبرعاتها بالنسبة للسنوات المقبلة. وستسهم السويد بمبلغ ١٠ ملايين كرونة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أي بزيادة تبلغ ٢٥ في المائة عن عام ١٩٩٩ و ٤٢ مليون كرونة سويدي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أي بنفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٩.

٢٨ - وأكد ممثل سويسرا أن بلده ما برح مؤيدا وموثوقا بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنوات كثيرة. وأضاف قائلا إن مستوى التبرع المرتفع جاء استجابة لدور الأمم المتحدة الإنمائي في جهود التنسيق، وفي المهام الاستشارية، وباعتبار ذلك تواجدا على نطاق شامل. ومضى قائلا إن حكومة بلده تشاطر مدير البرنامج دواعي قلقه ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل في الأجل القصير. ففيما يتعلق بالتمويل، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقبة بالمقارنة مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، مثل المؤسسة الإنمائية الدولية والمصارف الإقليمية. على أن الممثل لم يكن متأكدا إن كان الأخذ بعملية للتزويد بالموارد على غرار مثيلتها التي في المؤسسة الإنمائية الدولية سيكون أمرا مقبولا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف قائلا إن الاقتراح بعقد اجتماع وزاري يحتاج إلى مزيد من الدراسة. وينبغي التماس مواقع أخرى لإجراء المناقشات، كأن تتم مثلا أثناء اجتماعات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو اجتماعات البنك الدولي السنوية. ومضى قائلا إن البلدان التي تنفذ فيها البرامج يمكنها أيضا اغتنام فرصة الزيارات التي يقوم بها المانحون لمناقشة التبرعات التي تقدمها أطراف متعددة. ومن المهم النظر إلى الصورة الأشمل المتعلقة بالتبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مع ملاحظة أن كثيرا من المانحين يزيدون تبرعاتهم أو يبقونها على نفس مستواها. وأردف قائلا إنه سيتم تأكيد التبرع المقدم من سويسرا في الأسابيع المقبلة. وستظل التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عند مستواها الذي كانت عليه عام ١٩٩٩. وسيدرس التبرع المقدم من سويسرا في ضوء القيود الصارمة الشديدة على الميزانية، ومقارنتها بالقيود التي يواجهها المانحون الآخرون.

٢٩ - وأعلن ممثل أوكرانيا تبرعا عاديا بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠. وأضاف قائلا إن الأموال سترصد في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومته ستعمل على مساعدة الأمم المتحدة لكي تقوم بدور رئيسي في القضاء على الفقر وفي مجال التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره المهم في أربعة مجالات رئيسية أشير إليها في خطط العمل ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وستظهر الإدارة القائمة على تحقيق النتائج من خلال عملية إطار التمويل المتعدد السنوات نواحي القوة والضعف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيما في مناطق وبلدان معينة. ومن ثم يستطيع المجلس التنفيذي اتخاذ قرارات تستند إلى نوع القوى الناشئة. ولا يجدر ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل في جميع القطاعات في جميع البلدان أو حيث لا تتوفر له ميزة نسبية. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت الحكومة زيادة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه استرليني سنويا كتبرعات عادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

ومن أجل التدليل على دعمها للبرنامج أعلنت حكومته عام ٢٠٠٠، أنها ستبقي على ذلك المستوى في عام ٢٠٠٢. كما أعلنت أيضا زيادة التبرعات لتبلغ مليوني جنيه إسترليني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهذا يمثل ضعف مستوى عام ١٩٩٩.

٣١ - وأكدت نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة التزام بلده المتواصل بإصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقالت إنه مما يؤسف له أن الأطراف التي اتخذت القرارات المتعلقة بالتمويل في حكومتها ليست حاضرة في القاعة، وأن هناك فجوة ناجمة عن ذلك بين رصد الاعتمادات في الميزانية وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومما يبعث على الإحباط أن صانعي القرارات ليست لديهم الثقة في المنظمة. ويجب أن يترجم بيان مدير البرنامج إلى إجراءات عملية من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، ولا سيما في حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراع. ولقد أظهر خفض عدد موظفي المقر مدى جدية نوايا مدير البرنامج. وسوف تسهم الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٨٠ مليون دولار وهو مبلغ في طريقه إلى السداد. ومن المؤسف أن المبلغ ليس أكبر من ذلك في ضوء منجزات برنامج الأمم المتحدة. ومضت قائلة إن القرار قد اتخذ قبل سنتين ولا ينبغي النظر إليه باعتباره مؤشرا على آراء الولايات المتحدة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشمل طلب الرئيس المتعلق بميزانية عام ٢٠٠١ مبلغ ٩٠ مليون دولار كتبرع عادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقدم تبرع بمبلغ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، اعترافا بدوره الإيجابي وبتوسعه من خلال علاقاته ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.